

فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ
(قرآن كريم)

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا محمد

قال الشيخ الإمام العالم

العلامة البحر الفهامة

مفتي المسلمين يله الله

الأمين أبو عبد الله محمد

ابن سيدنا ومولانا

الشيخ العلامة محمد

الخطاب فع الله به آمين

المحدث رب العالمين والصلاة

والسلام على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين .

وجد : فان كتاب الورقات

في علم أصول الفقه

للشيخ الإمام العلامة

صاحب التصانيف للبيدة

أبو المصطفى عبد الملك إمام

الحرمين كتاب صغر

حجمه وكثر علمه وعظم

نعمه وظهرت برهنته .

وقد شرحه جماعة من

العلماء رضى الله عنهم ؛

فمنهم من بسط الكلام عليه ،

ومنهم من اختصر ذلك ؛

ومن أحسن شروحه

شرح شيخ شيوخنا

العلامة المفيد جلال الدين

أبي عبد الله محمد بن أحمد

الحلي الشافعي فانه كثير

القوائد والنكت ،

الحمد لله مانع الوصول ، إلى طريق علم الأصول ، نحمده من إله ثبت فروع دينه المبرأ من
العوج ، بثواب الأصول ومحاسن الدلائل والحجج ، ونشكره أن جعل أجل الكتب فرقانه
البلغ نهاية السؤل ، وأفضل الهدى سنة نبيه الكريم للرشد إلى منهاج الأصول ، وخير الأم أن
المحفوظ إجماعها من الضلال بالسهم المصيب . والفائز أعلامها في استنباط الأحكام من جزيل
الثواب بأوفر نصيب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام ، المفضل بالإجماع على
سائر البشر من الخاص والعام ، وعلى آله المطهرين باستصحاب الأصل ، وأصحابه الفضلين بالقياس
والنقل ، وعلى تابعيهم سيما الأئمة المجتهدين غاية الاجتهاد ، ومقلديهم في الدين الفائزين من العباد
أما بعد : فيقول خادم العلم الشريف ، بالحرم الكي لليف ، للفتقر إلى مولاه القريب
المحب « عبد الحميد محمد على قدس بن عبد القادر الخطيب » أحسن الله عمله ، وبلغه
في الدارين أمله : إن العلوم أشرف الصنائع ، وأخف البضائع ، وأربح للتاجر ، وأرجح للمفاخر ،
وأعظم الأعمال أجرا ، وأبقاها بين الأنام ذكرا ، وإن من أجلها وأعلها ، وأفضلها وأغلاها
علم أصول الفقه والأحكام ، الذي هو من أجل علوم الإسلام ، فقد عظم قدره ، وظهر شرفه وغره
كيف لا وهو قاعدة الأحكام الشرعية ، وأساس الفتاوى الشرعية ، التي بها صلاح معاش المكلفين
وفوزهم في الدنيا والدين ، فهو من أرفع الصنائع الذهبية ، ومن أجل العبادات الفكرية ، وقد
ألفت فيه مؤلفات ، مابين مطولات ومختصرات ، كثيرة نظما وشرا ، شهيرة أبقت لدورها
ذكرا ؛ وإن من أحسن ما نظم فيه ، فزانت معانيه ، للنظومة الرجزية للاستجادة ، الجامعة مع
وجازتها كمال الإفادة ، نظم ورقات المهام إمام الحرمين ، الذي حاز رتب المصالي بلامين ،
السماة (تسهيل الطرقات لنظم الورقات) ، لناظمها العلامة الشيخ شرف الدين يحيى العمريطي
ابن بدر الدين ؛ وقد سألتني بعض الإخوان ، أصلح الله لي وله الحال والشان ، أن أشرحها
شرحا يحل ألقاظها ، ويحلل حفاظها ويبين مرادها ، ويتمم مفادها ، فبحثت عن شرح كي
آخفه به لأخلص بخالص المنربس به ، حيث إن بضاعتى مزجله ، وفكرتى مشغولة بسواه ،
فلم أجد بعد البحث شرحا عليها ، ولم ألق من توجهت نيته لكشف نقابها إليها ، فلما لم أعثر على
شرح لها بعلى ، ولم يكن فيما أحب قد شرحت أصلا ، أجيته إلى ذلك ، وإن كنت لست

أهلاً هنا ، فشرحه شرحاً جاء محمد للعين كما أراد ، بسر الناظرين من ذوى الوداد ، ولم آل جهداً في تسهيل عبارته ، في حل النظم وتفهيم إشارته ، وإني وإن كنت بين أبناء جنس ، دائماً أتلو وما أبرد نفسي : أي من عيب ، قد استفتحت أبواب من يده الفضل يؤتبه من يشاء وعنده مفاتيح الغيب ، وسميته :

(لطائف الإشارات ، إلى شرح تسهيل الطرقات ، لنظم الورقات ، في الأصول الفقهية)
والله أسأل ، وبنيه أتوسل ، أن يحفظني من الخطأ والزلل ، ويوفقني للصواب في القول والعمل ، ويعينني على بحسن الإجابة والإعانة ، ويرزقني عمن الإجابة والصيانة ، وأن ينفع بهذا الشرح كما نفع بأصله قوماً ، ويعظمه في القلوب ويحمله فيها وقوماً ، ويظهره في هيئة بهية ، كما يود الآملون حائزاً القبول بين البرية ، كما يروم الراغبون ، ويعينه عزاء وإقبالاً ، حتى تلقى له الأنام بالاً ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، محصلاً للفوز بجنت النعيم ، وسبباً للنظر إلى وجه الله للصون في الدار الآخرة لأكون ممن قال الله تعالى فيهم - وجوه يومئذ ناظرة إلى ربها ناظرة - ويسهل على ما محمد عقباه ، ويوفقني في جميع أموري كما يرضاه . هذا ، وليس لي في هذا الكتاب ، إلا الجمع من كتب علماء هذا الشأن الأنجاء ، فقد لخصته من أسفار سادة أجلة ، عليها في هذا الفن اعتماد أهل اللذة ، ولظهور الحكم وخوف التطويل آرك العز والغالب ، والتعويل في جميع أموري على من أمره غالب ، فما رأيته من صواب في أي مكان ، فهو لأولئك الأعيان ، وما رأيته من خطأ فحاصل مني بلاريب ، فأروم من حاوي الشيم أن يستر ذلك العيب ، وأن يصفح جد إيمان النظر عما فيه من قصور ويسمح ، ويلاحظه عقب تجمع الفكر بين الرضا الكلية ويلمح ، وأسأل الله تعالى أن يغفر لي ولشايخي ووالمدي ، وأولادي والمسلمين ومن له حق على ، ويسامحني فيما أوردت فيه ، ولا بكننا إلى أنفسنا فيما نعمله وتنويه ، بحاج الحبيب الأعظم صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم .

هذا ، وقد آن الشروع في المقصود ، فأقول بحون لللك للمبود قال الناظم رحمه الله تعالى : -
(بسم الله الرحمن الرحيم) أي أنظم ، وأبدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبرد أو أجندم أو أقطع » روايات ، وللمنى أنه ناقص وقليل البركة ، والكلام على البسملة في كل فن كثير شهير لا يحتاج إلى تسطير ، وقد جمعت في التكلم عليها وعلى اللبادى العشرة بما يناسب هذا الفن رسالة جعلتها كالمقدمة لهذا الكتاب فانظرها إن شئت تر ما ينشئ الألباب وبالله التوفيق ويده أزمة التحقيق ، قال رحمه الله تعالى : ١ - (قال الفقير الشرف المصطفى ذوالعجز والتقصير والتفريط)

اعلم أنه إنما آتى الناظم رحمه الله تعالى بجملة الحكاية بقوله قال الشرف ترغياً في كتابه بتعيين مؤلفه بلقبه للشهور بالجلالة في العلم ليكون أدمى لقبوله والاجتهاد في تحصيله فيثاب مؤلفه وهكذا مدح الكتاب وتبيين محاسنه إذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل : لولم يصف الطبيب دواءه للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه ، وبهذا القصد يضمحل الرياء خصوصاً مع الأمن منه كما هو حال الناظم رحمه الله تعالى وقوله الفقير بمعنى المحتاج إلى الله تعالى أخذاً من قوله تعالى - يا أيها الناس أتمم الفقراء إلى الله - وقوله الشرف أي شرف الدين ، قال فائبة عن اللضاف إليه وهذا لقبه واسمه محي فهو كما في تحفة الحبيب شرح منظومة غاية التقريب وشرح التيسير نظم التحرير

اشتغل به الطلبة وانتفعوا به إلا أنه لفرط الإيجاز قارب أن يكون من جهة الألفاظ فلا يهتدى لفوائده إلا بتعب وعناية وقد ضفت المهم في هذا الزمان وكثرت فيه المصنوع والأحزان وقل فيه المساعد من الإخوان فاستخرت الله تعالى في شرح الورقات عبارة واضحة منبهة على نكت الشرح المذكور وفوائده بحيث يكون هذا الشرح شرحاً للورقات وللشرح المذكور وبمحل بذلك الانتفاع للبتدى وغيره إن شاء الله تعالى ولا أعذل عن عبارة الشرح المذكور إلا لتفسيها بأوضح منها أو لزيادة فائدة وسميته ﴿ قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين ﴾ والله الشول في بلوغ المأمول وهو حسي ونم الوكيل . ولتقدم التعريف بالمصنف على سبيل الاختصار فنقول : هو الشيخ رئيس الشافعية وأحد أصحاب الوجوه

وصاحب التصانيف الفريدة
أبو العالى عبد الملك ابن
الشيخ أبى محمد عبدالله
ابن يوسف بن محمد
الجوينى بضم الجيم وفتح
الواو وسكون الياء للثناء
التحية وبسدها نون ،
نسبة إلى جوين ، وهو
ناحية كبيرة من نواحي
نيسابور يلقب بضياء
الدين . ولد في المحرم من
سنة تسعة عشر وأربعمائة
وتوفي بقرية من أعمال
خمسابور يقال لها بنشقال
ليلة الأربعاء الخامس
والعشرين من شهر ربيع
الثاني سنة ثمان وسبعين
وأربعمائة وجاور بمكة
واللدينة أربع سنين
يدرس العلم ويفي قلبه
بامام الحرمين واتتهب
إليه رئاسة العلم بنيسابور
وبنيت له المدرسة النظامية
وله التصانيف التي لم يسبق
إلى مثلها تسمى بقرحة
وأعاد عليا بن بركا مأمين .
قال للصف رحمه
الله تعالى (بسم الله الرحمن
الرحيم) أصنف وكذا

الأستاذ العلامة الصالح المفضل الناجح الفهامة الشيخ شرف الدين يحيى ابن الشيخ بدر الدين موسى
ابن رمضان بن عميرة الشير بالعريطى نسبة لبلاذ عريط بفتح العين كما هو مشهور وهي ناحية
من نواحي مصر القاهرة بالشرقية من أعمال بليس بالقرب من سفكة بلد شيخ الإسلام زكريا
الأنصارى رحمه الله تعالى ونفعنا به ، وكان الناظم رحمه الله تعالى آية في النظم كم ألف فيه وأحكم . فمن
نظمه في الفقه التيسير نظم التحرير لشيخ الإسلام زكريا ونهاية التدريب نظم غاية التقريب
لأبي شجاع الأصفهاني وفي أصول الفقه هذا المتن وفي النحو نظم الآجرومية إلى غير ذلك ونظمه عذب
عليه طلاوة جزل فيه حلاوة سهل المبني ظاهر المعنى ، وقوله ذو العجز أى عن الأشياء والعبادات إذ
لا قدرة للعبد على شيء من الأشياء ، وذو التقصير في الطاعات وذو التفريط في جانب مولاه فإن
العبد وإن بلغ ما بلغ في الطاعة والعبادة لا يفي ذلك بحق ذرة مما وجب له عليه ، فاعترف الناظم
رحمه الله تعالى بما ذكر من العجز والتقصير والتفريط هو من شأن العارفين الأتقياء الواصلين
جلنا الله تعالى منهم ، ومقول قول الناظم الحمد لله إلى آخر المنظومة ، قال رحمه الله تعالى :

٢- (الحمد لله الذي قد أظهرنا علم الأصول للورى وأشهرنا

٣- على لسان الشافعى وهونا فهو الذى له ابتداء دونا)

اعلم أنه قد اشتهر أن الحمد لثلاثة أشياء بالجميل على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم ، وعرفا فعل يتقرب عن
تعظيم النعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره وهو مختص بالله تعالى وقوله الذى قد أظهرنا أى أوجد
وأخرج فقد للتحقيق وألف أظهرنا للاطلاق وقوله علم الأصول أى أظهر علم أصول الفقه فالله
الدهنى وقوله للورى أى للخلق ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلال وهى أن يأتي للتكلم في طاعة
كلامه بما يشعر بمقصوده وهذه البراعة للسما عندم براعة الطلع بخلاف براعة المطلب فإنها أن يأتي
للتكلم بالثناء قبل شروعه في مقصوده وبخلاف براعة اللقطع فإنها أن يأتي للتكلم في آخر كلامه بما
يشعر بانتهائه كقوله في الآخر ونسأله حسن الحتام ، وإن أردت بسط ذلك فانظر البديعيات ومنها
بديعيتي في مدحه عليه الصلاة والسلام وقوله وأشهرنا أى الذى أظهر علم الأصول وأشهره
على لسان الإمام الأعظم إمامنا محمد بن إدريس الشافعى رضى الله تعالى عنه فأشهرنا معطوف على أظهرنا
وألفه للاطلاق وفاعله عائد على الله تعالى ومفعوله محذوف وهو الضمير كما قدرنا وقوله وهونا معطوف
على أظهرنا وألفه للاطلاق أيضا وهو بتشديد الواو والضمير العائد على العلم محذوف أى الحمد لله الذى
أظهر علم الأصول وأشهره وهونه بمعنى سهله على الشافعى رضى الله تعالى عنه حتى جمعه ودونه فلذا قال
فهو الذى له ابتداء دونا أى وإنما أشهر الله علم الأصول على لسان الشافعى رضى الله تعالى عنه لأنه هو
الذى دونه أى جمع علم أصول الفقه في ابتداء الأمر أى قبل كل أحد فهو رضى الله تعالى عنه واضحه
وأول من دون فيه على سبيل الاستقلال فأملى فيه رسالته الشهورة تكلم فيها في الأوامر والنواهي
والبيان والخبر والنسخ وحكم العلة للنصوص من القياس .

(تنبيهان: الأول) لا يخفى أن في كلامه رحمه الله تعالى من عيوب القافية عند المروئين التضمنين وهو كما في
كتابي فتح الجليل الكافي لتحمة متن الكافي في العروض والقوافي وشرح الخرزجية تعليق قافية البيت الأول
صدر البيت الذى بعده بأن يقتصر إليه في الإفادة كما هنا فان قوله وأشهرنا قافية الأول متعلق بما بعده وهو قوله
على لسان الشافعى وسمى تضمينا لأن الشاعر ضمن البيت الثانى معنى الأول لأنه لا يتم إلا بالثانى لكن هذا
جائز للمولدين في غير اللدائع الشعرية والبديعيات الأدبية سواء اللدائع النبوية وغيره فهذا لا يجوز الإتيان به حتى
لهم وأما نظم أنواع العلوم الكثيرة خصوصا أهل الأراجيز في القنون الشهيرة مثل الرجزية فيجوز لهم
هذا التضمن كما مثاله بلا شك ولا ريب وما في ارتكابه من عيب لأن من نظم في علم من العلوم إنما

قد حصر الألفاظ وضبط المعاني لتحصيل اللقضى اليان وتسهيل للمفوط اللسان فلذلك لم يراع أكثر أهل للنظومات في فنون العلوم تجنب التضمن وما شابه من الضرورات في مناظيرهم سيما أراجيزهم لأن قصدهم التحقيق في منظوماتهم وتبليغ معلوماتهم؛ ثم إن تضمين العرويين هذا غير التضمن الذي ذكره البيانون نوعا من أنواع البديع فانه مستحسن جدا وهو أن يضمن الشاعر شيئا من شعر الغير مع التنبيه على أنه من الغير إن لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء لثلاثتهم بالأخذ والسرقة وإلا فلا حاجة إليه وقد بينته يانا شافيا في شرحي على بديع فأنظره إن شئت . الثاني الصلاة والسلام على سيد الأنام مطلوبان فما يدل على طلبهما الثناء الخيل الأعلى على الملك الجليل جل وعلا خبر « كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله تعالى ثم بالصلاة على فهو أقطع أكتع » فهو وإن كان ضعيفا يعمل به في فضائل الأعمال ذكره الباجوري في كفاية العوام وغيره وقوله تعالى سور فتنالك ذكرك - أي لا ذكر إلا وتذكر معي كما في صحيح ابن حبان وقول إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه : أحب أن يقدم للمرء بين يدي خطبته أي بكسر الحاء وكل أمر يطلبه غيرها حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن بينهما مطلوب لظاهر قوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما - وإفراد أحدهما عن الآخر مكروه لظاهر الآية المذكورة أيضا والناظم رحمه الله تعالى قد تركهما هنا ، والجواب عنه محتمل أنه اكتفى بذكرهما في آخر أرجوزته حيث قال ثمة :

(فالحمد لله على إتمامه ثم صلاة الله مع سلامه)

على النبي الخ أخذنا بظاهر خبر « من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمي في ذلك الكتاب » أعم من أن يكون أوله أولا والناظم قد أتى في آخر نظمه بهما فاعنا يتحقق للام إذا لم يوجد في مجلس أو كتاب كما هو ظاهر الآية المذكورة وهذا الخبر ومع هذا لم ينفعه بهذا الجواب في تركهما أولا للام لظاهر خبر « كل كلام لا يبدأ » الحديث المذكور وكلام إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه الذي لم يقله إلا عن نص ، فالأحسن في الجواب أن يقال محتمل أن الناظم أتى بهما لفظا وأسقطهما خطأ وهو كاف في المطلوب وهذا وإن كان دون مرتبة من تلفظ بهما وكتب بهما إلا أنه يخرج به للام فيصير قد ذكر الصلاة والسلام . وبالجملة فلو أراد ترك القيل والقال لأن بهما بعد قوله وأشهره بأن قال :

ثم الصلاة والسلام سرمدنا على زكي الأصل طه أحمدنا أصل الأصول أشرف العباد وآله وصحبه الأجداد وبعد فالعلم بأصل الفقه معكمل قارئ علم الفقه فذاك بالفضل الجليل أخرى والله ذوالنيل الجزيل أجرى

على لسان الشافعي الخ . هذا وقد أطلنا ولكن لا غلوم من فائدة إن شاء الله تعالى قال رحمه الله تعالى :

ع - (وتابته الناس حتى صاروا كتبنا صغار الحجم أو كبارا)

يعني وتابعت الناس وهم أفاضل العلماء إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه في التأليف في علم أصول الفقه حتى صار ما ألفوه وصنفوه في هذا العلم كتب كثيرة صغارا وكبارا فكتب فيه بعده الفقهاء شافعية ومالكية وحنفية وحققوا تلك القواعد وأوسعوا القول فيها وكتبوا للتكلمون فيه أيضا كذلك إلا أن كتابة الفقهاء فيه أسس بالفقه وألقى بالفروع لكثرة الأمثلة منها والشواهد وبناء للسائل فيها على النكت الفقهية والتكلمون بمجرد صور تلك للسائل عن الفقه ويميلون إلى الاستدلال العقلي مما يمكن لأنه غالب فنونهم ومقتضى طريقتهم ، وقوله كتبنا بسكون التاء للضرورة كثيرة صغار الحجم أو كبارا فأنف صاروا للاطلاق وأو بمعنى الواو ثم قال رحمه الله تعالى :

ه - (وخبر كتبه الصغار مسمى بالورقات للإمام الحرمي)

ينبغي أن يحصل متعلق التسمية ماجعلت التسمية مبدأ له فيقدر الآكل بسم الله آكل والقارئ بسم الله أقرأ فهو أولى من تقدير ابتدئ بالإفادته تلبس الفعل كله بالتسمية وأبتدى لا يفيد إلا تلبس ابتداءه وتقدير التعلق متأخرا لأن التقصود الأهم ابتداءه باسم الله تعالى والإفادة الحصر ، وابتداء النصف بالبسملة اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بخبر « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبر » رواه الخطيب في كتاب الجامع بهذا اللفظ ، واكتفى بالبسملة عن الحمدلة إما لأنه حمد بلسانه وذلك كاف أولان المراد بالحمد معناه لغة وهو الثناء والبسملة متضمنة لذلك أولان المراد بالحمد ذكر الله تعالى ، وفي رواية في مسند الإمام أحمد « كل أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله فهو أبر أو قال أقطع » على التردد، وقد ورد الحديث

يعني وأحسن كتب علم أصول الفقه الصغار هو ما سمي بسكون الياء للضرورة أي المسمى ذلك الكتاب بالورقات التي هي قليلة المباني كثيرة المعاني المنسوبة لمؤلفها العلامة الإمام الحرمي : أي المنسوب للحرمين . ولتترك بتعريف صاحب الأصل على سبيل الاختصار فنقول : هو الشيخ العلامة شيخ الإسلام البحر المحقق المدقق النظائر الأصولي المتكلم البليغ الفصيح الأديب العلم الفرد زينة المحققين محباً وعرباً ، وصاحب الشهرة التي سارت السراة والحدادة بها شرقاً وغرباً ، رئيس الشافعية وأحد أصحاب الوجوه وصاحب التصانيف المفيدة أبو المعالي ضياء الدين إمام الحرمين عبد الملك ابن الشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني نسبة إلى جوين وهو ناحية كبيرة من نواحي نيسابور من أعمال خراسان ، المراقى الشافعي . ولد رحمه الله تعالى في ثامن عشر المحرم عام تسعة عشرة وأربعمائة وجاور بمكة والمدينة أربع سنين يفتي ويدرس ويجمع طرق الشافعي ومن ثم لقب بإمام الحرمين ثم عاد إلى نيسابور فبنى له الوزير نظام الدين المدرسة النظامية بنيسابور فخطب بها وجلس للوعظ والمناظرة واستعد للتدريس فيها واستقامت أمور الطلبة وبقى على ذلك قرىبا من ثلاثين سنة غير مزاحم ولا مدافع مسلم له المحراب والمنبر والخطابة والتدريس ومجلس الذكر يوم الجمعة والمناظرة واتفق له من المواظبة على التدريس والمناظرة ما لم يمهده لغيره مع الواجهة الزائدة في الدنيا ، ومن تصانيفه « نهاية الطلب » في الفقه وهي أربعون مجلداً كباراً لم يصنف مثلها ، ومختصرها واختصرها بنفسه وهو من محاسن كتبه قال هو نفسه فيه : إنه يقع في الحجم من النهاية أقل من النصف وفي اللغى أكثر من النصف . والشامل في أصول الدين . والإرشاد فيه أيضاً . والبرهان في أصول الفقه . والإرشاد فيه أيضاً . والورقات فيه أيضاً وغير ذلك مما هو مسطور ، ومنه ديوان خطب مشهور ؟ ومن نظمه * أخى لن تال العلم إلا بسة * البيتين ، وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة فصره نحو تسع وخمسين سنة وأغلقت الأسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ قريبا من أربعمائة . هذا وقد ترجم له التاج السبكي رحمه الله تعالى في الطبقات ترجمة حافلة في نحو ثلاثين صفحة وما ذكر منها فانظرها إن شئت ويكني في غره ما نقل من خط ابن الصلاح أنشد بعض من رأى إمام الحرمين :

لم تر عني تحت أديم الفلك مثل إمام الحرمين ثبت عبد الملك
وكان الفقيه الإمام غانم للموسلي ينشد ويقول لغيره في إمام الحرمين :

دعوا لبس المعاني فهو ثوب على مقدار قد أنى للمعالي
ورأيت في شرح مولد البرزنجي للسيد جعفر مانعه : قائلة ذكر بعضهم أن المتن وقع في غير ما يتعلق بالمصطفى عليه الصلاة والسلام فانه سمع يوم وفاة إمام الحرمين رحمه الله تعالى قائل من الجن يهتف بهذين البيتين وهما :

ياد مربي للمعالي رب جسد يبع الكساد ربحت أم لم ترجع
قم وأخر من تشاء من الوري مات الذي قد كنت منه تستحي

والله أعلم ، ثم قال رحمه الله تعالى :

٦ . (وقد سئلت مدة في نظمه مسهلاً لحفظه وفهمه)

يعني وقد سألني بعض الناس من مدة أي برهة من الزمان في نظم كتاب الورقات لإمام الحرمين المذكور فنظمته حالة كوني مسهلاً له بنظمي إياه لأجل حفظه أي استحضاره عن ظهر قلب غيا إذا النظم أحلى وأعذب وأسرع إلى الحفظ من النثر خصوصاً ما كان على بحر الرجز فلا غرو ، أن نظم الكلام يسهل الحفظ على الأنام . والنظم الكلام للوزون قصداً ، والرجز أسهل من غيره من البحور وأعذب وردا فيميل

ببوليت متصلة قال
التنوي وهو حديث
حسن فلما اكتفى بالبسملة
عن الجملة قال (هذه
ورقات) قليلة كما يشمر
بذلك جمع السلامة فان
جموع السلامة عند
حيويه من جموع القلة
وعبر بذلك تسهلاً على
الطالب وتنشيطاً له كما
قال تعالى في فرض صوم
شهر رمضان « أياماً
معدودات » فوصف الشهر
الكامل بأنه أيام معدودات
تسهلاً على المكلفين
وتنشيطاً لهم ، وقيل الراد
في الآية بالأيام المعدودات
عاشوراء وثلاثة أيام من
كل شهر فان ذلك كان
واجباً أول الإسلام ثم
نسخ . والإشارة بهذا المعنى
حاضر في الخارج إن كان
آتي بها بعد التصنيف
والإفنى إشارة إلى ما هو
حاضر في النعم ، وهذه
الورقات

(تتصل على فصول) جمع

فصل وهو اسم لطائفة من

للسائل تشترك في حكم ،

وتلك الفصول (من) علم

(أصول الفقه) يتنفع به

للتبدي وغيره (وذلك)

أي لفظ أصول الفقه له

معنيان : أحدهما مظهر

الإضافي وهو ما يفهم من

مفردية عند تقييد الأول

بإضافته للثاني ، وثانيهما

معناه اللقي وهو العلم الذي

جعل هذا المركب الإضافي

لقبale وتقل عن معناه

الأول إليه وهذا المعنى

الثاني يذكره للمصنف

بعد هذا في قوله : وأصول

الفقه طرقة على سبيل

الإجمال الخ ، والمعنى الأول

هو الذي يبينه بقوله

(مؤلف من جزأين) من

التأليف ، وهو حصول

الألفة والتناسب بين

الجزأين فهو أحسن من

التركيب الذي هو ضم كلمة

إلى أخرى ، وقبل إنها

بمعنى واحد (مفردين)

من الأفراد للقابل

لتركيب اللقابل للثنائية

والجمع فان الأفراد يطبق

في مقابلة كل منهما ولا

تصح إرادة الثاني هنا لأن

أحد الجزأين اللذين

ومضهما بالإفراد لفظ

أصول وهو جمع وفي كلامه

إشارة لذلك حيث قال :

الطبع اليه وتجتمع الألفه لديه فافهم هذا الكلام وادع لي بحسن الختام . والحفظ هو ضبط الصورة
للدركة في العقل ، وقوله ونهجه أي ومجتهدا في تسهيل فهمه وذلك بالإتيان بعبارة عنده ليس فيها
تعقيد . والفهم تصور للمعنى من لفظ المخاطب هذا ولعل الناظم رحمه الله تعالى تكرر عليه السؤال في هذا
النظم فقال : ٧- (فلم أجده مما سئلت بدا . وقد شرعت فيه مستمدا

٨- من ربنا التوفيق للصواب) والنفع في الدارين بالكتاب

يعني حين تكرر السؤال على أسفت سائل بمغروبه ولم أجده مما سألني فيه السائل بدا أي فراقا
وخلاصا من إصافه بمطلوبه وفرارا وعوضا عن إنجاده بمغروبه قال في القاموس وشرحه : وقولهم
لأبدال يوم من قضاء حاجة أي لافراق منه وقيل لأحالة منه ولاعوض عنه ومعناه أمر لازم لا يمكن
مفارقة ولا يوجد بدل منه ولاعوض يقوم مقامه اه ملخصا . وقوله وقد شرعت فيه الخ أي وقد
شرعت في النظم المذكور مستمدا أي حالة كوني طالبا إمداد التوفيق أي إعائته من ربنا أي خالقنا
ومالكنا ومدير أمورنا . والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد والمراد هنا خلق القدرة للصواب
في نظمه أي للأمر للواقع للواقع وهو ضد الخطأ وقوله والنفع أي وطالبا إمداد النفع أي الخير :
وهو ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه دنيويا وأخرويا والمراد هنا إصال الثواب بسببه لأن النفع
إصال الخير للخير وقوله في الدارين أي في دار الدنيا ودار الآخرة بسبب هذا الكتاب بأن ينفع الناظم
والمسلمين أيضا بأن يلهمهم الاعتناء به : بعضهم بالاستغفال به ككتابة وقراءة وتفهم وتعلم وتعليم
وشرح وبعضهم بغير ذلك كالاعانة عليه بوقف أو هبة أو نقل إلى البلاد أو غير ذلك وضعهم يستبج
نفعه أيضا لأنه سبب فيه وذلك لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من
عمل بها إلى يوم القيامة » . فإن قلت هل يتصور النفع بالتأليف لمن مات قبل المؤلف ؟ قلت نعم
يشتمل به أحد من ذريته فتعود بركته على أبيه أو يتم حكما منه فيكون كذلك أو يعلم منه أن الميت
تنفعه الصدقة والدعاء فيفعل ذلك فافهم هذا الكلام وادع لي بحسن الختام .

باب أصول الفقه

أي باب في بيان الفن للسمى بهذا اللقب للشرع بمدحه بابتناء الفقه عليه إذا أصل ما يمتنى عليه غيره
فلفظ أصول الفقه في الأصل مركب إضافي لقب قصد به للدخ ثم قلله الأصوليون وجعلوه لقباً لهذا
الفن ، فالإشعار المذكور بالنظر لهذا المركب قبل التسمية بهوسا أي نحو هذا عند قول الناظم حيث
قال رحمه الله تعالى :

٩- (هالك أصول الفقه لفظاً لقباً للفن من جزأين قد تركبا

١٠- الأول الأصول ثم الثاني الفقه والجزآن مفردان)

يعني خذ أصول الفقه في هذا اللفظ والمراد خذ لفظ أصول الفقه حالة كونه لقباً للفن فلو قال لفظ
أصول الفقه خذ لقباً للفن الخ لكان أحسن وأتمن وهو بحسب الأصل قد تركب تركيباً إضافياً
من جزأين أي تركب من مضاف ومضاف اليه وإلا فهو مفرد لأنه لقب للفن المخصوص للدون فللفظ أصول
الفقه له معنيان : أحدهما معناه الإضافي وهو ما يفهم من مفردية عند تقييد الأول بإضافته للثاني .
وثانيهما معناه اللقي وهو العلم الذي جعل هذا المركب الإضافي لقباً له وتقل عن معناه الأول إليه وهذا
للمعنى الثاني يذكره الناظم بعد هذا في قوله أما أصول الفقه معني الخ والمعنى الأول هو الذي يبينه
بقوله من جزأين قد تركبا الذي هو معنى قول الأصل مؤلف من جزأين ثم انه بين الجزأين بقوله الأول

(فالأصل ما بنى عليه غيره) أى فالأصل الذى هو مفرد الجزء الأول ما بنى عليه غيره كأصل الجدار أى أساسه وأصل الشجرة أى طرفها الثابت فى الأرض وهذا أقرب تعريف للأصل فإن الحس يشهد له كما فى أصل الجدار والشجرة فأصول الفقه أدلته التى يبنى عليها وهذا أحسن من قولهم الأصل هو المحتاج إليه فإن الشجرة محتاجة إلى الثمرة من حيث كمالها وليست الثمرة أصلاً للشجرة ومن قولهم أصل الشيء ثمنه الشيء فإن الواحد من الثمرة وليست الثمرة أصلاً له . ولما عرف الأصل عرف مقابله وهو الفرع على سبيل الاستطراد فقال (والفرع ما بنى على غيره) كفروع الشجرة لأصولها وفروع الفقه لأصوله (والفقه) الذى هو الجزء الثانى من لفظ أصول الفقه له معنى يتوهم وهو الفهم ومعنى شرعى وهو (أ) (معرفة الأحكام الشرعية التى طريقها الاجتهاد) كالعلم بأن النية فى الوضوء واجبة وأن الوتر مندوب وأن تعيين النية شرط فى الصوم وأن الزكاة واجبة فى المال الصبي وغير واجبة فى الحل للباح وأن القتل بمحمل موجب للقصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف ، بخلاف ما ليس طريقه الاجتهاد كالعلم بأن الصلوات الخمس واجبة وأن الزنا محرم والأحكام الاعتقادية كالعلم بالله سبحانه وتعالى وصفاته ونحو ذلك من المسائل القطعية فلا يبنى معرفة ذلك فيها لأن معرفة ذلك يشترك فيها الخاس والخاسم فالفقه بهذا التعريف لا يتناول إلا الفقه المجتهد ولا يضر فى ذلك عدم اختصاص الوقف على الفقهاء بالمجتهدين لأن الرجوع فى ذلك للمعرف وهذا اصطلاح خاص

والأصل أى لفظ أصول ثم الثانى الفقه أى لفظ الفقه فنشأ منهما أصول الفقه ثم قال والجزآن مفردان أى والجزآن اللذان أحدهما أصول وثانيهما الفقه مفردان من الأفراد المقابل للتركيب لا المقابل للتبعية والجمع فإن الأفراد يطلق على مقابلة كل منهما ولا تصح إرادة الثانى هنا لأن أحد الجزأين اللذين وصفهما بالأفراد لفظ أصول وهو جمع وفى كلامه إشارة لذلك حيث قال رحمه الله تعالى :
 ١١ - (فالأصل ما عليه غيره بنى والفرع ما على سواء يبنى)
 يعنى إذا أردت معرفة الجزأين للفردين فتقول فى بيانهما الأصل لفظ كما قال الإمام : المحتاج إليه وقال صاحب الأصل ما منه شيء وقال الآمدى ما يستند تحقيق شيء إليه وقال غيره منشأ الشيء وقال الحسين البصرى ما يبنى عليه غيره وقال بعضهم ما يتفرع عنه غيره فهذه ست عبارات أقربها الأخير ثم ما قبله على الترتيب ، أما بحسب الاصطلاح فله أربعة معان : الدليل كقولهم الأصل فى هذه المسئلة الكتاب والسنة أى الدليل ومنه أصول الفقه أدلته . والرجحان كقولهم الأصل فى الكلام الحقيقة أى الراجح عند السامع . والقاعدة المستمرة نحو إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل . والصورة القيس عليها قاله السيوطى رحمه الله تعالى فى شرح الكوكب الساطع فى نظم جمع الجوامع إذا علمت ذلك فالأصل فى كلام الناظم الذى هو مفرد الجزء الأول من الجزأين المذكورين ما يبنى عليه غيره فالمراد أن الشيء المحسوس أو المقول الذى يبنى عليه غيره أصل كأصل الجدار الذى هو أساسه وأصل الشجرة الذى هو طرفها الثابت فى الأرض وهذا أقرب تعريف للأصل كما علمت فإن الحس يشهد له كما فى أصل الجدار والشجرة فأصول الفقه أدلته التى يبنى عليها وأن الشيء الذى يبنى على غيره فرع كفروع الشجرة لأصولها وفروع الفقه لأصوله ولعل قصده بهذا التعريف التنبيه على ابتناء الفقه على الأصل وأن الجزء الأول مبنى عليه والجزء الثانى مبنى فليس ذكر الفرع استطراداً . ثم قال رحمه الله تعالى :

١٢ - (واقفه علم كل حكم شرعى جاء اجتهاداً دون حكم قطعى)

اعلم أن الفقه الذى هو الجزء الثانى من الجزأين المذكورين له معنى لنوى وهو الفهم واصطلاحاً وهو ان شئت قلت كما فى جميع الجوامع : العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية ، وان شئت قلت وهو أخصر كالأصل : معرفة الأحكام الشرعية التى طريقها الاجتهاد وهذا معنى قول

والمراد بالمعرفة هنا العلم بمعنى الظن وأطلقت للمعرفة التى هى بمعنى العلم

على الظن لأن المراد بذلك ظن المجتهد هو الذى لقوته قرب من العلم وخرج بقوله الأحكام الشرعية الأحكام العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين والحسية كالعلم بأن النار محرقة والمراد بالأحكام فى قوله معرفة الأحكام الشرعية جميع الأحكام فلا تفرق ولا تلام للاستغراق والمراد بمعرفة جميع الأحكام التبرؤ لذلك فلا ينافى ذلك قول مالك رضى الله عنه وهو من أعظم الفقهاء المجتهدين فى اثنين وثلاثين مسألة من ثمان وأربعين مسألة سئل عنها : لا أدري لأنه متنبئ . فاعلم بأحكامها بماودة النظر وإطلاق العلم على مثل هذا التبرؤ شائع عرفاً تقول فلان يعلم النحو ولا يريد أن جميع مسائله حاضرة عنده على التفصيل بل إنه متنبئ لذلك . ثم يعين الأحكام المرادة فى قوله الأحكام الشرعية فقال :

• التام

(والأحكام سبعة :

الواجب وللندوب وللباح
والمحظور والمكروه
والصحيح والباطل)
فالفقه العلم بهذه السبعة
أى معرفة جزئياتها أى
الواجبات والندوبات
وللباحات والمحظورات
والمكروهات والأفعال
الصحيحة والأفعال الباطلة
كالعلم بأن هذا الفعل مثلاً
واجب وهذا مندوب
وهذا مباح وهذا محظور
وهذا مكروه وهذا صحيح
وهذا باطل وليس للراد
العلم بتعريفات هذه
الأحكام للذكورة فإن
ذلك من علم أصول الفقه
لامن علم الفقه وإطلاق
الأحكام على هذه الأمور
فيه تجوز لأنها متعلق
الأحكام. والأحكام الشرعية
خمس : هى الإيجاب
والندب والإباحة
والكراهة والتحريم
وجعله الأحكام سبعة
اصطلاح له والتدنى عليه
الجمهور أن الأحكام خمسة
لاسبعة كما ذكرناها لأن
الصحيح إما واجب
أو غيره والمائل داخل
في المحظور وجعل بعضهم
الأحكام تسعة ، وزاد
الرخصة والعزيمة وهما
راجعان إلى الأحكام الخمسة
أيضاً والله أعلم .

لناظم على كل حكم شرعى أى تصديق بجميع الأحكام والمراد بالعلم بالجميع التهيؤ له وهو أن يكون عنده
سلطة يقتدر بها على تحصيل التصديق بأى حكم أراد وإن لم يكن حاصله بالفعل فلا يرد قول مالك من
أكابر المجتهدين فى ست وثلاثين مسألة من أربعين مسألة مثل عنها : لا أدرى لحصول تلك للسلكة
عنده بحيث لو أمعن النظر حصل له التصديق بها فالحكم بمعنى النسبة التامة وهى ثبوت أمر لآخر إيجاباً
وسلباً والعلم بها من حيث إنها واقعة أوليست بواقعة هو التصديق وبغيرها يقال له تصور فلا تكرر
مع قوله شرعى وأما لو فسرنا الأحكام بالأحكام التكليفية لتكرر معه لأنهم فسروا الشرع بما شرعه الله
تعالى من الأحكام وقوله شرعى مأخوذ من الشرع المبعوث به النبى الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم
وخرج بالأحكام الشرعية المرادة بقوله : كل حكم شرعى الأحكام العقلية كالعلم بأن الواحد نصف
الاثنتين والحسية كالعلم بأن النار محرقة وإنما احتاج إلى التقييد بقوله جاء اجتهدا دون حكم قطعى
لهذى هو بمعنى قول الأصل الذى طريقها الاجتهاد أى جاء ثبوته وظهوره بالاجتهاد وهو بذل الوسع
حتى بلوغ الغرض لأن الأحكام ثابتة فى نفسها بدون الاجتهاد لكن الاجتهاد هو للظهور وللثبوت لها
عند المجتهد ؛ فالحكم الشرعى ينقسم إلى ما طريقه الاجتهاد المراد من قوله جاء اجتهدا كقولنا النية
فى الوضوء واجبة والفاضة فرض فى الصلاة والوتر مندوب والنية من الليل شرط فى صوم رمضان
والزكاة واجبة فى مال الصبي غير واجبة فى الحلى للباح والقتل بمثل يوجب القصاص ونحو ذلك
من مسائل الخلاف وإلى ما طريقه القطع لا الاجتهاد المراد من قوله دون حكم قطعى كالعلم بأن الله
تعالى واحد موجود وأن الصلوات الخمس واجبة وأن الزنا محرم وغير ذلك من المسائل القطعية مما
اشترك فى معرفتها الخاص والعام فلا يسمى قفها فذلك قيد الحكم بالاجتهاد ، فالعلم هنا بمعنى الظن
الذى هو التصديق الراجح . فإن قلت الفقه بهذا التعريف لا يتناول إلا فقه المجتهد فمقتضاه أنه
هو أوقف على الفقهاء يختص به المجتهدون وليس كذلك . فالجواب أن هذا اصطلاح خاص فلا يلتفت
إليه فى الألفاظ فإن المرجع فيها إلى اللغة والعرف العام ولهذا أشار للتولى بقوله إنه يرجع فيه إلى
العامة . ثم بين الأحكام المرادة بقوله كل حكم شرعى فقال :

(والحكم واجب ومندوب وما أيسر والمكروه مع ما حرما
مع الصحيح مطلقاً والقاسد من قاعد هذان أو من عابد)

علم أن الفقه هو العلم بهذه السبعة التى ذكرها أى معرفة جزئياتها أى الواجبات والندوبات وللباحات
الحرمات والمكروهات والأفعال الصحيحة والأفعال القاسدة كالعلم بأن هذا الفعل مثلاً واجب
هذا مندوب وهذا مباح وهذا محرم وهذا مكروه وهذا صحيح وهذا فاسد وليس للراد العلم
بتعريفات هذه الأحكام للذكورة - فإن ذلك من أصول الفقه لامن علم الفقه والحكم المتعارف بين
الأصوليين بالإنبات تارة كالصلاة واجبة والنفي أخرى كالوتر ليس بواجب خطاب الله تعالى أى كلامه
النفى الأزلى للتعليق بفعل للكلف أعنى البالغ العاقل من حيث تكليفه أى إلزامه لما فيه كلفة أى
للمشقة من فعل أو ترك ؛ ثم إن الحكم للذكور متعلقه بفتح اللام سبعة على ما اختاره الناظم تبعاً
للأصل والصحيح المشهور أنه خمسة وهى الإيجاب والندب والإباحة والكراهة والتحريم وأن
لصحة والفساد من خطاب الوضع لأن الحكم إن تعلق بالمعاملات فيما بالصحة أو بالفساد الذى
هو البطلان بمعنى واحد وإن تعلق بغير للمعاملات فهو إما مطلب أو إذن فى الفعل والترك على السواء
الطلب إما مطلب فعل أو ترك وكل منهما إما جازم أو غير جازم فطلب الفعل الجازم الإيجاب كدلول قوله
مالى «أتيموا الصلاة» وطلب الفعل الغير الجازم الندب كدلول قوله تعالى « فمن عفا وأصلح فأجره

(٢ - لطائف الإشارات) ثم شرع فى تعريف الأحكام التى ذكرها بذكر لازم كل واحد منها فقال :

(قالواجب مايتاب على فعله ويعاقب على تركه) فالواجب من حيث وصفه بالوجوب هو مايتاب على فعله ويعاقب على تركه ، فالثواب على الفعل والعقاب على الترك أمر لازم للواجب من حيث وصفه بالوجوب وليس هو حقيقة الواجب فان الصلاة مثلا أمر معقول متصور في نفسه وهو غير حصول الثواب بفعلها والعقاب بتركها فالتعريف المذكور ليس تعريفا لحقيقة الواجب إذ لا يمكن تعريف حقيقة لكثرة أصناف الواجبات واختلاف (١٠) حقائقها وإنما المقصود بيان الوصف الذي اشتركت فيه حتى صدق اسم

الواجب عليها وذلك هو ما ذكره من الثواب على الفعل والعقاب على الترك ، وكذلك يقال في بقية الأحكام . فإن قيل قوله يعاقب على تركه يقتضى لزوم العقاب لكل من ترك واجبا وليس ذلك بل لازم . فالجواب أنه يكفي في صدق العقاب على الترك وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره أو يقال المراد بقوله ويعاقب على تركه ترتب العقاب على تركه كما عبر بذلك غير واحد وذلك لا ينافي العفو عنه وأورد على التعريف المذكور أنه غير مانع لدخول كثير من السنن فيه فان الأذان سنة وإذا تركه أهل بلد قوتلوا وكفى بذلك عقابا وكذلك صلاة العيدين عند من يقول بذلك ومن ترك الوتر ردت شهادته ونحو ذلك . وأجيب بأن المراد عقاب الآخرة وبأن العقوبة المذكورة ليست على نفس الترك بل على لازمه وهو

على الله « وطلب الترك الجازم التحريم كمدلول قوله تعالى « لا تقربوا الزنا » وطلب الترك الغير الجازم الكراهة ، وزاد جماعة من المتأخرين منهم صاحب الأصل في النهاية خلاف الأولى فقالوا إن كان طلب الترك الغير الجازم ينهى مخصوص كحديث الصحيحين « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » فكراهة أو غير مخصوص وهو النهي عن ترك الندوبات المستفاد من أوامرها بخلاف الأولى كفطر مسافر لا يتضرر بالصوم وترك صلاة الضحى x وأما المتقدمون فيطلقون المكروه على ذى النهي المخصوص وغير المخصوص ، وقد يقولون في الأول مكروه كراهة شديدة ، والإذن في الفعل والترك على السواء الإباحة وأن الحكم إن كان متعلقا بكون الشيء سببا وشرطا وما لنا محييا وفاسدا فيسمى وضما ويسمى خطاب وضع أيضا لأن متعلقه بوضع الله تعالى أى يجعله تعالى وعلم بما قرره أن جعل الناظم كالأصل الأحكام السبعة الواجب والندوب الخ حيث ذكرها بقوله والحكم واجب ومندوب وما أيسر أى ومباح والمكروه مع ما حرما أى الحرام مع الصحيح مطلقا أى سواء كان واجبا أو غيره والفاسد فيه تجوز من إطلاق للتعلق بفتح اللام على التعلق بكسرها لأن هذه التى ذكرها هى متعلق الأحكام لا الأحكام نفسها فان الفعل الذى يتعلق به الوجوب هو الواجب أى الإيجاب الخ وإنما لم يتعرض للرخصة والعزيمة لأنهما مندرجتان فيما ذكر وذلك لأن الحكم الشرعى إن تغير من حيث تعلقه بالمكلف من صعوبة إلى سهولة كأن تغير من الجرمية إلى الإباحة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلى للتخلف عنه للعذر فالحكم للتغير إليه السهل المذكور يسمى رخصة واجبا كان كالأكل لليتة المضطر أو مندوبا كالتصبر للمسافر سفرا مباحا يبلغ ثلاثة أيام فصاعدا أو مباحا كالسلم أو خلاف الأولى كفطر المسافر الذى لا يجهد الصوم وإن لم يتغير الحكم كما ذكرنا فمزيمة وبعضهم خص المزيمة بالواجب وبعضهم عممها للأحكام الخمس ، وقوله من قاعد أى تارك للعبادة هذان أى الصحيح والفاسد أو من عابد تكملة . ثم لما بين أعداد الحكم الشرعى شرع في تعريفها بذكر لازم كل واحد منها فقال :

(فالواجب المحكوم بالثواب في فعله والترك بالعقاب)

يعنى إذا علمت ما ذكر . فالواجب من حيث وصفه بالوجوب هو المحكوم عليه بأنه ما يجزى فاعله بالثواب في فعله وبالعقاب في تركه ، وهذا مراد قول أصله كغيره الواجب هو ما يتاب على فعله ويعاقب على تركه ، وقوله : ما أى فعل ، وقوله يتاب على فعله أخرج به الحرام والمكروه والباح ، وقوله ويعاقب على تركه أخرج به الندوب فالثواب على الفعل والعقاب على الترك أمر لازم للواجب من حيث وصفه بالوجوب وليس هو حقيقة الواجب فهذا تعريف رسمى فيصح باللازم . فإن قيل قوله والترك بالعقاب الذى هو بمعنى يعاقب على تركه يقتضى لزوم العقاب لكل من ترك واجبا وليس ذلك بل لازم . فالجواب أنه يكفي في صدق العقاب على الترك وجوده لواحد من

العصاة

الانحلال من الدين وهو حرام ورد الشهادة ليس عقابا

وإنما هو عدم أهلية لرتبة شرعية شرطها كالات تجتمع من أفعال وترك فدخل فيها الواجب وغيره ألا ترى أن العبد إذا ردت شهادته لم يكن ذلك عقوبة له وإنما ذلك لنقصانه عن درجة العدالة ، على أن الصحيح أن الأذان في المصروف فرض كفاية ونسألهما على أنه لا يقتاتل من ترك العيدين والسؤالان هذان على حد انحضور . والجواب ما تقدم .

العصاة مع العفو عن غيره فلا يخرج من تعريف الناظم كأصله الواجب للعفو عنه أو يريد بقوله والترك بالعقاب ترتب استحقاق العقاب على تركه كما عبر بذلك غير واحد وذلك لا يتنافى العفو عنه ؛ ثم إن هذا البيت الذي ذكره غير واضح ، وأوضح منه لوقال :

فالفرض ما في فعله الثواب وتركه يقضي به العقاب

والخطب سهل ، هذا ويأتي بمعنى الواجب اللازم والمكثوب والفرض فهذه كلها مترادفة فالفرض والواجب مترادفان عرفاً خلافاً لأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه القائل : ما ثبت بدليل قطعي كالقرآن فهو الفرض كقراءة القرآن في الصلاة الثابتة بقوله تعالى « فاقروا ما تيسر من القرآن » وبدليل ظني فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة الثابتة بحديث الصحيحين « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » فيأثم بتركها ولا يفسد به الصلاة عنده بخلاف ترك القراءة ، ثم قال رحمه الله تعالى :

(والندب ما في فعله الثواب ولم يكن في تركه عقاب)

يعني والندوب أي من حيث وصفه بالندب هو ما في فعله الثواب ولم يكن أي ولم يوجد في تركه عقاب وهذا بمعنى قول أصله والندوب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ثم للندوب لغة للدعوة إليه فسمى الفعل بذلك لدعاء الشارع إليه فأصله للندوب إليه ثم توسع بمخفف حرف الجر فاستكن الضمير ، واصطلاحاً ما ذكر من أنه ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ، فقوله يثاب على فعله أخرجه الحرام والمكروه والمباح وقوله ولا يعاقب على تركه أخرجه الواجب ، ويسمى للندوب السنة والمستحب والتطوع ومثلها الحسن والنفل والمرغب فيه فهذه الألفاظ مترادفة عرفاً خلافاً للقاضي حسين والبغوي والخوارزمي من أمهائنا في فهمهم ترادفها حيث قالوا السنة ما واطب عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والمستحب ما فعله مرة أو مرتين والتطوع ما ينشئه الإنسان باختياره من الأوراد ولم يتعرضوا للندوب لشموله الأقسام الثلاثة فهو مرادف لكل منها ومثل المندوب الحسن والنفل والمرغب فيه ثم إنه لا يجب إتمام المندوب بالشروع فيه عند الشافعي رضي الله تعالى عنه لأنه جائز الترك خلافاً لأبي حنيفة ومالك رضي الله تعالى عنهما في قولهما بوجوب إتمامه مستدلين بقوله تعالى « ولا تبطلوا أعمالكم » فيجب عندهما بترك إتمام المندوب قضاؤه . وأجيب عن الآية بأنها مخصصة بما صححه الحاكم من رواية الترمذي « الصائم التطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر » ويقاس على الصوم غيره من المندوبات ، وإنما وجب إتمام النسك المندوب من حج أو عمرة لأن نفعه كفرضه في كثير من الأحكام كالنية فأنها في كل من فرضه ونفعه قصد الدخول في الحج أو العمرة كالكفارة فأنها تجب في كل منهما بالجماع للفساد له وكعدم الخروج بالفساد فإن كلا منهما يجب المضي في فاسده وليس نقل غيرهما وفرضه سواء فيما ذكر كما هو معلوم .

(تنبيه) في كلام الناظم رحمه الله تعالى بين روى هذا البيت وهو عقاب والذي بعده وهو لا عقاب إيطاء وهو إعادة كلمة الروي لفظاً ومعنى كما هنا وهو عيب من عيوب القافية كما حققته في كتابي فتح الجليل الكافي ومع كونه قبيحاً جائزاً للولدين على أن بعضهم زعم أن الإيطاء ليس يجب وما تقدم في حكم التضمنين يأتي هنا ، ولو أراد ترك القيل والقال لقال :

والنفل ما به ثواب حصل وتركه عن العقاب قد خلا

والخطب سهل والنكاح لله عز وجل ، قال رحمه الله تعالى :

(وليس في المباح من ثواب فعلاً وتركاً بل ولا عقاب)

يعني أن المباح اصطلاحاً هو الذي ليس في فعله ثواب ولا في تركه عقاب وهذا مراد قول الأصل

(والندوب) هو للأنحاذ من الندب وهو الطلب لغة ، وشرعاً من حيث وصفه بالندب هو (ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه والمباح) من حيث وصفه بالإباحة (ما لا يثاب على فعله) يريد ولا على تركه (ولا يعاقب على تركه) يريد ولا على فعله أي لا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب ولا بد من زيادة ما ذكرنا لئلا يدخل فيه المكروه والحرام (والمحظور) من حيث وصفه بالخطأ أي الحرمة (ما يثاب على تركه) امتثالاً (ويعاقب على فعله) وتقدم السؤالان وجوابهما

(والمكروه) من حيث وصفه بالكراهة (ما يثاب على تركه) امثالا (ولا يعاقب على فعله) وإنما قيدنا ترتب الثواب على الترك في المحذور والمكروه بالامثال لأن (١٢) المحرمات والمكروهات يخرج الإنسان من عهدها بمجرد تركها وإن لم

يشعر بها فضلا عن قصد إلى تركها لكنه لا يرتب الثواب على الترك إلا إذا قصد به الامثال . فإن قيل وكذلك الواجبات والسدوبات لا يرتب الثواب على فعلها إلا إذا قصد به الامثال فالجواب أن الأمر كذلك ولكنه لما كان كثير من الواجبات لا يتأتى الإتيان بها إلا إذا قصد بها الامثال وهو كل واجب لا يصح فعله إلا بنية لم يحتج إلى التقيد بذلك وإن كان بعض الواجبات تبرأ النية بفعلها ولا يرتب الثواب على ذلك إلا إذا قصد الامثال كنفقات الزوجات ورد المنسوب والودائع وأداء الديون وغير ذلك مما يصح بغير نية والله أعلم (والصحيح) من حيث وصفه بالصحة (ما يتعلق به النفوذ والاعتداد مطلقا أي سواء كان عقدا أو عبادة وهذا مراد قول أصله والصحيح ما يتعلق به النفوذ والاعتداد اهـ وذلك بأن يكون قد جمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان كالبيع والنكاح أو عبادة كالحج والصلاة والنفوذ هو البلوغ إلى المقصود كحل الانتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح تقول قد السهم إذا بلغ المقصود من الرمي وهنا كذلك فإذا ترتب على العقد ما يقصد منه كالبيع إذا أفاد الملك والنكاح إذا أفاد حل الوطء والحلج إذا أفاد بينونة الزوجة قيل له صحيح ومعتد به وكذا نحو الصلاة والاعتداد والنفوذ معناها واحد لكن العبادة في الاصطلاح تصف بالاعتداد بالنفوذ والعقد بوصف بهما فلذلك جمع بينهما ، ثم قال رحمه الله تعالى :

(وضابط المكروه عكس مانذب كذلك الحرام عكس ما يجب)

يعنى أن ضابط المكروه عكس ضابط المندوب فهو ما يثاب على تركه امثالا لداعى نهى الشرع ولا يعاقب على فعله فخرج بما يثاب على تركه هنا الواجب والمندوب والمباح وبما لا يعاقب على فعله الحرام وقول الناظم كذلك الحرام أى المحذور والمنوع شرعا عكس ما يجب أى وضابط الحرام عكس ضابط الواجب فهو ما يثاب على تركه امثالا ويعاقب على فعله ويكفى في صدق العقاب على الفعل وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره أو يراد ترتب استحقاق العقاب على فعله فلا ينافى العفو كما تقدم في الواجب . هذا وإنما قيدنا ترتب الثواب على الترك في المكروه والحرام بالامثال لأن المكروهات والمحرمات يخرج الإنسان من عهدها بمجرد تركها وإن لم يشعر بها فضلا عن قصد إلى تركها لكنه لا يرتب الثواب على الترك إلا إذا قصد به الامثال . فإن قيل وكذلك الواجبات والسدوبات لا يرتب الثواب على فعلها إلا إذا قصد به الامثال . فالجواب أن الأمر كذلك ولكنه لما كان كثيرا من الواجبات لا يتأتى الإتيان بها إلا إذا قصد بها الامثال وهو كل واجب لا يصح فعله إلا بنية لم يحتج إلى التقيد بذلك وإن كان بعض الواجبات تبرأ النية بفعلها ولا يرتب الثواب على ذلك إلا إذا قصد الامثال كنفقات الزوجات ورد المنسوب والودائع وأداء الديون وغير ذلك مما يصح بغير نية ؛ ثم قال رحمه الله تعالى :

(وضابط الصحيح مطلقا به نفوذ واعتداد مطلقا)

يعنى أن ضابط الصحيح من حيث الصحة هو ما يتعلق به النفوذ والاعتداد مطلقا أي سواء كان عقدا أو عبادة وهذا مراد قول أصله والصحيح ما يتعلق به النفوذ والاعتداد اهـ وذلك بأن يكون قد جمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان كالبيع والنكاح أو عبادة كالحج والصلاة والنفوذ هو البلوغ إلى المقصود كحل الانتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح تقول قد السهم إذا بلغ المقصود من الرمي وهنا كذلك فإذا ترتب على العقد ما يقصد منه كالبيع إذا أفاد الملك والنكاح إذا أفاد حل الوطء والحلج إذا أفاد بينونة الزوجة قيل له صحيح ومعتد به وكذا نحو الصلاة والاعتداد والنفوذ معناها واحد لكن العبادة في الاصطلاح تصف بالاعتداد بالنفوذ والعقد بوصف بهما فلذلك جمع بينهما ، ثم قال رحمه الله تعالى :

(والفاسد الذي به لم تمتد ولم يكن بناقد إذا عقد)

يعنى والفاسد الذي هو بمعنى الباطل الذي عبر به في الأصل هو الذي لم تمتد أنت به ولم يكن نافذا إذا

كان أو عبادة فالنفوذ من فعل المكلف والاعتداد من فعل الشارع ، وقيل إنهما بمعنى واحد (والباطل) من حيث وصفه بالبطان (مالا يتعلق به النفوذ ولا يمتد به) بأن لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان أو عبادة والعقد في الاصطلاح بوصف بالنفوذ والاعتداد والعبادة توصف بالاعتداد فقط

عقد

(والباطل)

كان أو عبادة فالنفوذ من فعل المكلف والاعتداد من فعل الشارع ، وقيل إنهما بمعنى واحد (والباطل) من حيث وصفه بالبطان (مالا يتعلق به النفوذ ولا يمتد به) بأن لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان أو عبادة والعقد في الاصطلاح بوصف بالنفوذ والاعتداد والعبادة توصف بالاعتداد فقط

(والفقه) بالمعنى الشرعى للتقدم ذكره (أخص من العلم) لصدق العلم على معرفة الفقه والنحو وغيرهما فكل فقه علم وليس كل علم فقهها وكذا بالمعنى اللغوى فان الفقه الفهم والعلم للمعرفة وهى أعم (والعلم) (١٣) فى الاصطلاح (معرفة للعلوم)

أى إدراك مامن شأنه أن يعلم موجودا كان أو معدوما (على ما هو به) فى الواقع كادراك الإنسان أى تصوره بأنه حيوان ناطق وكادراك أن العالم وهو ماسوى الله تعالى حادث وهذا الحد للقاضى أبى بكر الباقلانى وتبعه المصنف ، واعترض بأن فيه دورا لأن المعلوم مشتق من العلم فلا يعرف المعلوم إلا بعد معرفة العلم لأن المشتق مشتمل على معنى المشتق منه مع زيادة وبأنه غير شامل لعم الله سبحانه لأنه لا يسمى معرفة إجماعا لالفة ولا اصطلاحا وبأن قوله على ما هو به زائد لاحاجة إليه لأن المعرفة لا تكون إلا كذلك (والجهل تصور الشيء على خلاف ما هو به) فى الواقع وفى بعض النسخ على خلاف ما هو عليه كتصور الإنسان بأنه حيوان صاهل وكادراك الفلاسفة أن العالم قديم فالمراد بالتصور هنا التصور المطلق الشامل للتصور الساذج والتصديق وبعضهم وصف هذا بالجهل المركب وجعل الجهل

عقد فهو ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به بأن لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان ذلك الشيء كالبيع والنكاح أو عبادة كالصوم والصلاة فالفساد لما لم يفد المقصود جعل كالهالك ولا يرد أن الخلع والكتابة الفاسدين يتعلق بهما النفوذ ويعتد بهما لحصول البينة فى الخلع والعق بالآداء فى الكتابة لجواز أن يلزم أن الفاسد فى الخلع عوضه لاهو ولأن العتق بالآداء فى الكتابة باعتبار ماتضمنته من التعليق الذى لا فساد فيه لا باعتبار نفسها .

(تنبيه) علم من قولى والفساد الذى هو بمعنى الباطل أن لفظى الفاسد والباطل اسمان لسمى واحد فهما مترادفان خلافا لأبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ، ثم قال رحمه الله تعالى :

(والعلم لفظ للمعوم لم يخص للفقه مفهوما بل الفقه أخص)

يعنى أن لفظ العلم لم يخص بالفقه فيشملة وغيره من جهة المفهوم فالفقه بالمعنى الشرعى للتقدم ذكره أخص من العلم لأن الفقه فى العرف إنما يقال لمعرفة الأحكام الشرعية كما مر والعلم يقال لما هو أعم من ذلك لصدق العلم بالنحو وغيره فالفقه نوع من العلم وكل فقه علم وليس كل علم فقه عالم وليس كل عالم فقيه وكذا بالمعنى اللغوى فان الفقه الفهم والعلم للمعرفة وهى أعم . ثم قال رحمه الله تعالى :

(وعلمنا معرفة للعلوم إن طابقت لوصفه المحتوم)

يعنى أن العلم لغة اليقين يقال علم يعلم إذا تيقن ، واصطلاحا معرفة للعلوم أى إدراك مامن شأنه أن يعلم موجودا كان أو معدوما وقوله إن طابقت أى النسبة لوصفه المحتوم وهو بمعنى قول الأصل معرفة للعلوم على ما هو به فى الواقع كادراك الإنسان أى تصوره بأنه حيوان ناطق والفرس بأنه حيوان صاهل والحيوان بأنه جسم نام متحرك بالإرادة فالمراد بالمعرفة الإدراك كما فسرنا وهو وصول النفس إلى المعنى بتمامه من نسبة أو غيرها ، وبالمعلوم مامن شأنه أن يعلم ، ثم قال رحمه الله تعالى :

(والجهل قل تصور الشيء على خلاف وصفه الذى به علا

وقيل حد الجهل فقد العلم بسيطا أو مركبا قد سمي

بسيطه فى كل ما تحت الترى تركيه فى كل ما تصورا)

يعنى أن الجهل هو إدراك الشيء للعلوم أى إدراك مامن شأنه أن يعلم على خلاف هيئته وهذا معنى قوله والجهل قل أى فى تعريفه بأنه تصور الشيء على خلاف وصفه أى هيئته الذى به علا أى الذى ارتفع به عن غيره فى الحد وهذا معنى قولهم فى تعريفه بأنه تصور مامن شأنه أن يعلم على خلاف ما هو به فى الواقع كادراك المعتزلة عدم رؤية الله تعالى فى الآخرة مع أنه تعالى يرى فى الآخرة من غير جهة ولا كيف ثم إن الجهل قيمان مركب وهو ما ذكره فى التعريف فى هذا البيت خاص به وبسيط وقد ذكره فى البيت الذى بعده بتعريف يتناوله والمركب قعوله وقيل حد الجهل فقد العلم أى عدم العلم فهو يشمل البسيط والمركب كما قال بسيطا الخ وكان الأولى لما يأتى لو قال: انتفاء العلم بدل فقد العلم بأن نظم هكذا وقيل حده انتفاء العلم أى انتفاء العلم بامنه شأنه أن يقصد ليعلم وذلك بأن خلا الذهن عنه فلم يدرك أصلا ويسمى الجهل البسيط أو لم يغل وأدرك على خلاف ما هو به فى الواقع كاعتقاد الفلاسفة قدم العالم واعتقاد المعتزلة للتقدم ويسمى الجهل للمركب وسمى مركبا لاستزامه لجهل آخر لأنه جهل للدرك بما فى الواقع

البسيط عدم العلم بالشيء كعدم علمنا بما تحت الأرضين وبما فى بطون البحار وهذا لا يدخل فى تعريف المصنف فلا يسمى عنده جهلا والتعريف الشامل للتقسيم أن يقال الجهل انتفاء العلم بالمقصود أى مامن شأنه أن يقصد فيدرك إما بأن لم يدرك أصلا وهو البسيط أو بأن يدرك على خلاف ما هو عليه فى الواقع وهو المركب وسمى مركبا لأن فيه جهلين جهلا بالمدرک وجهلا بأنه جاهل .

(والعلم) الحادث وهو علم الخلق ينقسم إلى قسمين ضروري ومكتسب . وأما العلم القديم وهو علم الله سبحانه وتعالى فلا يوصف بأنه ضروري ولا مكتسب ؛ فالعلم (الضروري) هو (ما لم يقع عن نظر واستدلال) بأن يحصل بمجرد التفات النفس إليه فيضطر الإنسان إلى درأكه ولا يمكنه دفعه عن نفسه وذلك (كالعلم الواقع) أى الحاصل (ياحدى الحواس) جمع حاسة بمعنى القوة الحساسة (الجس) الظاهرة احترازا من الباطنة (التي هي السمع) وهو قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصباغ أى مؤخره يدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء للتكيف بكيفية الصوت إلى الصباغ بمعنى أن الله سبحانه يخلق الإدراك في النفس عند ذلك (والبصر) وهو قوة مودعة في العصبين الجوفين اللتين يتلاقيان في الدماغ ثم يتفرقان فيتأديان إلى العينين يدرك بهما الأنواء والألوان والأشكال وغير ذلك مما يخلق الله إدراكه في النفس عند استعمال تلك القوة (والشم) وهو قوة مودعة في الزائدين الناشئين في مقدم الدماغ الشبيتين يخلق الله إدراكه (١٤) بها الروائح بطريق وصول الهواء للتكيف بكيفية ذى الرائحة إلى الخيشوم

يخلق الله سبحانه وتعالى الإدراك عند ذلك (والذوق) وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم بمخالطة الرطوبة اللعابية التي في الفم للطعوم ووصولها إلى العصب يخلق الله سبحانه وتعالى الإدراك عند ذلك (واللس) وهو قوة منبثة في جميع اليدين يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليوسة ونحو ذلك عند الاتصال والتماس يخلق الله سبحانه وتعالى الإدراك عند ذلك وفي بعض النسخ تقديم اللس على الشم والذوق وهذه الحواس الخمس الظاهرة هي المقطوع بوجودها وأما الحواس الباطنة التي

مع الجهل بأنه جاهل ففيه جهلان : جهل بالمدرك وجهل بأنه جاهل ، ثم إن قول الناظم في التعريف الأول تصور الشيء مع قول في الثاني الأول أن يعرف باستقاء العلم مغنى لإخراج البهية والجماد وكذا لإخراج النائم والغافل ونحوهما كما في شرح المواقف نقلا عن الآمدي عن التقييد في قول الناظم كغيره عدم العلم بتمام شأنه العلم لأن استقاء العلم والتصور إنما يقالان فيمن من شأنه العلم بخلاف عدم العلم وخرج بتقييد في التعريفين بما من شأنه أن يعلم ما ليس من شأنه أن يعلم كأسفل الأرض وما فيه فلا يسمى استقاء العلم به جهلا ومثله مافوق السموات وما فيها وما في بطون البحار هكذا في جمع الجوامع وشرحه وحواشيه وبهذا يعلم أن قول الناظم بسيطه في كل ما تحت الترى تبعا لبعضهم في جعل البسيط عدم العلم بالشيء كعدم علنا بما تحت الأرضين فيه تصور لما علت من أن ماتحت الأرضين استقاء العلم به لا يسمى جهلا وأما قوله : تركيه في كل ما تصورا أى مثال تركيه أى الجهل للركب في كل ما أحيى في كل مثال تصور فيه للعلوم على خلاف هيئته فلا بأس به على قوله ولكن لو ترك هذا البيت من أصله لكان أولى (تمة) ترك الناظم حد السهو والنسيان فلنذكرها على سبيل الاختصار فنقول السهو هو التهور عن العلوم الحاصل فيتنبه بأدنى تنبيه والنسيان زوال العلوم بالكلية فيستأنف تحصيله . ثم قال رحمه الله تعالى :

(والعلم إما باضطرار يحصل أو باكتساب حاصل فالأول كالاستفاد بالحواس الخمس بالشم أو بالذوق أو باللس والسمع والإبصار ثم التالى ما كان موقوفا على استدلال)

يعنى أن العلم الحادث وهو علم الخلق ينقسم إلى ضروري ومكتسب فهو إما أن يحصل باضطرار فهو الضروري وهو ما لم يقع عن نظر واستدلال وسمى ضروريا لأنه يضطر إليه بحيث لا يمكنه دفعه عن نفسه ولا يحتاج فيه إلى نظر واستدلال كما عرفت ، وإما حاصل بالاكتساب فهو المكتسب وهو الموقوف على النظر والاستدلال فالأول كالعلم الحاصل ياحدى الحواس الخمس الظاهرة التي هي حاسة الشم والذوق واللس والسمع والبصر فإنه يحصل العلم بمجرد الإحساس بها فصول تنشيق الهواء للروح

برائحة

أثبتها الفلاسفة فلم يشبها أهل السنة لأنها لم تتم دلالتها على الأصول الإسلامية ودل كلام

للصنف على أن العلم الحاصل من هذه الحواس غير الإحساس ويوجد في بعض النسخ بعد ذكر الحواس الخمس (أو التواتر) وهو معطوف على قوله ياحدى الحواس الخمس ، وللعنى أن العلم الضروري كالعلم الحاصل ياحدى الحواس الخمس كالعلم الحاصل بالتواتر وذلك كالعلم الحاصل بوجود النبي صلى الله عليه وسلم وكظهور للمعجزات على يده وعجز الخلق عن معارضته ومن العلوم الضرورية العلم الحاصل يديه العقل كالعلم بأن الكل أعظم من الجزء وأن النقي والإيجاب لا يجتمعان (وأما العلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال) كالعلم بأن العالم حادث فإنه موقوف على النظر في العالم ومشاهدة تغيره فينتقل ذهنه من تغيره إلى الحكم بحدوثه (والنظر هو الفكر في حال المنظور فيه) ليؤدى إلى علم أو ظن بمطلوب تصديق أو تصوري ، والفكر حركة النفس في المقولات بخلاف حركتها في المحسوسات فاتها تسمى تخيلا .

برائحة المسوم يكفي في الإدراك وملاقاة اللذوق للعصبة المحيطة بسطح اللسان وملاقاة البشرة لللبس وحصول الصوت في الأذن وفتح الحدة لرؤية ما يمكن إحصاءه كل ذلك يكفي في الإدراك أيضا وقوله كالمستفاد أي كالعالم الحاصل بالحواس الخمس الخ فيه إشارة إلى أن ما يدرك بها يسمى علما وهو مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري رضي الله تعالى عنه ، وقال الجمهور الإحساس غير العلم لأننا إذا علمنا شيئا علما تاما ثم رأيناه وجدنا بين الحالتين فرقا ، وأجاب الشيخ عنه بأن هذا لا يمنع كونه نوعا من العلم مخالفا لسائر أنواعه والعلم الحاصل بالتواتر وذلك كالعالم الحاصل بوجود النبي صلى الله عليه وسلم وكظهور المعجزات على يده وعجز الخلق عن معارضته ، وبقي من العلم الضروري ما يدرك يديه العقل من أول وهلة كالعالم بأن الكل أعظم من الجزء والتقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وبقي غير ذلك مما هو مذكور في المطولات وإنما مثل المصنف بالحواس لأن فيه خلافا كما عرفت والثاني وهو العلم الحاصل بالاكتساب وقد ذكره بقوله : ثم التالي . ما كان موقوفا على استدلال ؛ يعني أن العلم المكتسب هو ما كان موقوفا على النظر والاستدلال لحذف النظر لضيق النظم وذلك كالعالم بأن العالم وهو ماسوي الله تعالى من جواهر وأعراض حدث فانه موقوف على النظر في العالم وما فيه من التغير فينتقل من تغييره إلى حدوثه وإنما انقسم العلم إلى ضروري ومكتسب لأنه لو كان الكل ضروريا لما احتجنا إلى تحصيله ولو كان كسبيا لدار أو تسلسل وكما ينقسم إلى ما ذكر ينقسم إلى تصور وتصديق فان تعلق بمفرد فتصور وإن تعلق بنسبة تامة خبرية فتصديق . هذا وأما علمه تعالى فلا يتصف بكونه نظريا أو ضروريا ولا بكونه تصورا أو تصديقا لأن النظرى مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال وهو يقتضى الحدوث لكونه مسبوقا بالنظر والاستدلال وأما الضروري فهو وإن كان معناه أغنى مالم يحصل عن نظر واستدلال صحيحا في حقه تعالى لكن إطلاقه على علمه تعالى فيه إيهام مقارنته للضرورة لإطلاق الضروري على ما اقتضته الضرورة وذلك مستحيل في حقه تعالى ولأن كلا من التصور والتصديق مفسر بالإدراك وهو وصول النفس إلى تمام المعنى وذلك من خواص الأجسام في وصف علمه تعالى بذلك إيهام أن له تعالى جسما تطبع فيه صورة المعلومات . ثم قال رحمه الله تعالى :

(وحد الاستدلال قل ما يحتلب لنا دليلا مرشدا لما طلب)

اعلم أنه لما ذكر أن العلم المكتسب هو ما كان موقوفا على النظر والاستدلال وذكرنا في شرح ذلك أنه حذف النظر لضيق النظم أراد أن يبين معنى الاستدلال وأدرج فيه معنى الدليل فلتبين تعريف الاستدلال والدليل فنقول حد النظر هو الفكر في حال للنظر فيه ليؤدي إلى المطلوب ، والاستدلال طلب الدليل ليؤدي إلى المطلوب ، والدليل هو المرشد إلى المطلوب لأنه علامة عليه هذا حده عند التكلمين وأما عند الأصوليين فهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري فقوله وحد الاستدلال أي تعريف الاستدلال هو ما أي الذي يحتلب بالبناء للفاعل أي يطلب لنا دليلا لتعريف الاستدلال طلب الدليل كما علمت حالة كون الدليل مرشدا لما طلب بالبناء للمجهول أي للمطلوب فتعريف الدليل هو المرشد إلى المطلوب إلى آخر ما تقدم فظهر أن مراد الناظم في هذا البيت تعريف الاستدلال والدليل كما تقدم وكان عليه أن يعرف النظر قبل الاستدلال كما عرفه كذلك صاحب الأصل ولعله لما يذكركه لضيق النظم ترك تعريفه أولاً لأنه استغنى بذكر الاستدلال وحده لأن مؤداه ومؤدى النظر واحد وهو علم للمطلوب أو ظنه فأحدهما يغني عن الآخر إذ النظر التفسر في حال للنظر فيه ليؤدي إلى المطلوب من علم أو ظن ، والاستدلال طلب الدليل ليؤدي إلى المطلوب فجمع صاحب الأصل بينهما للتأكيد كما في شرح المحلى عليه . ثم قال رحمه الله تعالى :

(والاستدلال طلب
الدليل) ليؤدي إلى المطلوب
تصديق فالنظر أعم من
الاستدلال لأنه يكون
في التصورات والتصديقات
والاستدلال خاص
بالتصديقات (والدليل)
لغة (هو المرشد إلى
المطلوب لأنه علامة عليه)
وأما اصطلاحاً فهو
ما يمكن التوصل بصحيح
النظر فيه إلى المطلوب
جزئياً .

(والظن نجوز أمرين أحدهما أظهر من الآخر) عند المجوز بكسر الواو وقول المصنف رحمه الله إن الظن هو التجوز فيه مسأحة فان الظن ليس هو التجوز وإنما هو الطرف الراجح من المجوزين منح الواو والطرف المرجوح للقابل له وهم (والشك تجوز أمرين لامتزاية لأحدهما على الآخر) عند المجوز بكسر الواو فالتردد في ثبوت قيام زيد ونفيه على السواء شك ، ومع رجحان أحدهما ظن للطرف الراجح ، وهم للطرف المرجوح (و) علم (أصول الفقه) الذي وضعت فيه هذه الورقات (طرقه) أى طرق الفقه للوصول إليه (على سبيل الإجمال) كالكلام (١٦) على مطلق الأمر والنهي وفعل النبي صلى الله عليه وسلم والإجماع

والقياس والاستصحاب
والعام والخاص والمجمل
والبين وغير ذلك المبحوث
عن أولها بأنه للوجوب
حقيقة ، وعن الثاني بأنه
للحرمة كذلك ، وعن
البواقي بأنها جبيع وغير
ذلك مما سيأتي بخلاف
طرق الفقه الموصلة إليه
على سبيل التبيين والتفصيل
بحيث إن كل طريق توصل
إلى مسألة جزئية تدل
على حكمها نضاً واستنباطاً
نحو أقيموا الصلاة
ولا تقربوا الزنا وصلاته
سلى الله عليه وسلم
في الكعبة كما أخرجه
الشيخان والإجماع على
أن لنت الابن السدس
مع بنت الصلب حيث
لا عاصب لها وقياس الأرز
على البر في امتناع بيع
بعضه يعض إلا مثلاً بمثل
يبدأ يد كما رواه مسلم
واستصحاب العصمة لمن
شك في بقائها فان هذه
الطرق ليست من أصول

(والظن تجوز أمرين أحدهما أظهر من الآخر) عند المجوز بكسر الواو وقول المصنف رحمه الله إن الظن هو التجوز فيه مسأحة فان الظن ليس هو التجوز وإنما هو الطرف الراجح من المجوزين منح الواو والطرف المرجوح للقابل له وهم (والشك تجوز أمرين لامتزاية لأحدهما على الآخر) عند المجوز بكسر الواو فالتردد في ثبوت قيام زيد ونفيه على السواء شك ، ومع رجحان أحدهما ظن للطرف الراجح ، وهم للطرف المرجوح (و) علم (أصول الفقه) الذي وضعت فيه هذه الورقات (طرقه) أى طرق الفقه للوصول إليه (على سبيل الإجمال) كالكلام (١٦) على مطلق الأمر والنهي وفعل النبي صلى الله عليه وسلم والإجماع

يعنى أن الظن هو تجوز أمرين أى شخص أمرين إما طرفاً للممكن كوجود زيد وعدم وجوده مرجحاً لأحد الأمرين بأن يكون أحدهما أظهر من الآخر عنده سواء وافق الواقع أم لا وقوله فالراجح للذكور أى وهو ترجيح أحد الأمرين وظهوره دون الآخر عند المجوز ظناً يسمى بكون السين للضرورة أى يسمى ظناً وقوله والطرف المرجوح أى وإدراك الطرف المرجوح للقابل للظن عند المجوز يسمى بكون السين للضرورة أى يسمى ظناً وقوله والشك تحرير أى تقويم بلا رجحان أى غير مرجح لواحد من الأمرين حيث استوى الأمران أى لأنه استوى الأمران فلا مزية لأحدهما على الآخر عند المجوز فالتردد في نزول المطر ونفيه على السواء شك والتردد مع رجحان الثبوت أو الانتفاء ظن والاعتقاد هو التصديق الجازم ؛ ثم إن الناظم رحمه الله تعالى أراد أن يبين معنى أصول الفقه بمعناه اللقبى وهو للمنى الثانى الذى تقدمت الإشارة إليه فقال :

— (أما أصول الفقه معنى بالنظر للفن في تعريفه فالمعتبر في ذلك طرق الفقه أعنى الجملة كالأمر أو كالتنهي لا لفصله وكيف يستدل بالأصول والعالم الذى هو الأصول)

اعلم أن هذا أعنى قوله أما أصول الفقه معنى الخ هو مقابل قوله فيما تقدم هناك أصول الفقه لفظاً الخ فكأنه قال قد ذكرت لفظ أصول الفقه هناك من حيث معناه الإضافى وأما ذكرى له هنا فمن حيث معناه اللقبى فقال أما أصول الفقه من جهة للمنى الحاصل بالنظر للفن الذى وضعت هذه المنظومة فيه فالمعتبر في تعريفه باعتبار مدلوله اللقبى هو طرق الفقه أى أدلة الفقه الجملة أى غير المينة ولذلك مثلها بقوله كالأمر الخ أى كطلق الأمر ومطلق النهى المبحوث عن أولها بأنه للوجوب حقيقة وعن ثانيها بأنه للحرمة كذلك أى كهذين المطلقين عن التقيد بمأمور به معين ومنهى عنه معين وهكذا وقوله لا لفصله أى أصول الفقه هو طرق الفقه الجملة لا طرقه لفصله أى التفصيلية نحو «أقيموا الصلاة» وما شابهه من الأمثلة كما يأتى فليست من أصول الفقه لأن النظر فيها وظيفة الفقيه أما الأصولى فانه يتكلم على مقتضى الأمر والنهى مثلاً من غير نظر الى مثال خاص . هذا وفى هذين البيتين تنقيد لا يخفى فلو قال بدلها بيتاً واحداً وهو :

أما أصول الفقه معنى طرقه جملة كالأمر بمعنى مطلقه

بيناه

الفقه وإن ذكر بعضها في كتبه يعنى أصول الفقه تمثيلاً (وكيفية الاستدلال بها) أى بطريق الفقه الإجمالية من حيث تفصيلها وجزئياتها عند تمارسها من تقديم الخاص على العام والتقيد على المطلق وغير ذلك وإنما حصل التمارس فيها لكونها ظنية إذ لا تمارس بين قاطعين وقوله وكيفية بالرفع عطفاً على قوله طرقه وكيفية الاستدلال بالطرق المذكورة تجر الى الكلام على صفات من يستدل بها وهو المجتهد فهذه الثلاثة أعنى طرق الفقه الإجمالية وكيفية الاستدلال بها وصفات من يستدل بها هى الفن المسمى بهذا اللقب أعنى أصول الفقه للمشرع بمده بابتناء الفقه عليه وهو للمنى الثانى الذى تقدمت الإشارة إليه

بناءً على السجود لكان أخصر بلا تردد ولسم من التحديد وقوله وكيف يستدل بالبناء للسجود
وبالأصول متعلق به وهو معطوف على طرق الفقه ، والمعنى أصول الفقه هو طرق الفقه المجمل وكيفية
الاستدلال بها أى بطرق الفقه الإجمالية لكن لامن حيث إجمالها بل من حيث تفصيلها عند تعارضها
في إفادة الأحكام لكونها ظنية من تقديم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل
وغير ذلك وكيفية الاستدلال بها تخرج إلى صفات من يستدل بها وهو المجتهد فهذه الثلاثة هي الفن
المسمى بهذا القالب أعني أصول الفقه للشعر بمدحه بإقتناء الفقه عليه وهو المعنى الثاني الذي تقدمت
الإشارة إليه كما علمت وقوله والعالم الذي هو الأصولى أى والعالم المعارف بطرق الفقه أى أدلته الإجمالية
هو الذي يقال له الأصولى أى المرء للنسب إلى الأصول أى للتلبس به فالجبر محذوف كما علمت من
الحل وأحسن منه لو قال : وعالم بهذه الأصولى . هذا . وحاصل بيان ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى
في هذه الثلاثة الآيات مع زيادات وإن كان فيه بعض تكرار لاقتضاء إتمام لبس الكلام فاقول :
حدّ أصول الفقه باعتبار مدلوله المتقبي على ما عرفت فالحتاج السبكي في جمع الجوامع واختارهم هو : أداة الفقه
الإجمالية أى للسائل الكلية للبحوث فيها عن أحوال أداة الفقه الإجمالية ، فأداة الفقه الإجمالية
كطلق الأمر والنهى وفعل النبي صلى الله عليه وسلم والإجماع والقياس موضوع هذا الفن ، والفتاوى
التي يبحث فيها عن أحوال تلك الموضوعات نفس أصول الفقه كقولهم الأمر للوجوب حقيقة والنهى
للتحريم كذلك وفعل النبي صلى الله عليه وسلم حجة وهكذا . أما أداة الفقه التفصيلية كقوله تعالى
« أقيموا الصلاة - ولا تقربوا الزنا » وصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة ، والإجماع على
أن لبنت الابن السدس حيث لا عاصب لها ، وقياس الأرز على البر في منع يمه متفاضلا واستصحاب
الطهارة لمن شك في بقائها فليست من أصول الفقه ، وإنما يذكر بعضها في كتبه لتمثيل ، والنظر
فيها إنما هو وظيفة الفقيه فانه يتكلم على أن الأمر في نحو « أقيموا الصلاة » للوجوب والنهى
في قوله تعالى « ولا تقربوا الزنا » للتحريم بخلاف الأصولى فانه إنما يتكلم على مقتضى الأمر والنهى
من غير نظر إلى مثال خاص ، وقيل أصول الفقه معرفة تلك المسائل أى إدراك وقوعها فهي
في قولهم مثلا : الأمر للوجوب إدراك ثبوت الوجوب حقيقة لمطلق الأمر ، وعلى هذا القياس ،
وذهب إلى الأول من التعريفين القاضي أبو بكر الباقلائي وإمام الحرمين صاحب الأصل والإمام
الرازي ، واختاره ابن دقيق العيد لأن الأدلة إذا لم تعلم لم تخرج عن كونها أصولا ، ومضى على الثاني
البيضاوي وابن الحاجب إلا أنه عبر بالمعلم بدل المعرفة ، ولكل من التعريفين وجه لأن الفقه كما
هو متفرع عن أدلته هو متفرع عن العلم بأدلته . هذا تقرير ما اقتصر عليه جمع الجوامع في التعريفين
واعترض عليهما بأمور ذكرها الخطيب الثريثي رحمه الله تعالى في شرحه البدر الطالع على جمع
الجوامع مثل شيخه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في مختصر الكتاب المذكور ، وقال والأولى
في الحد أن يقال : أصول الفقه أداة الفقه الإجمالية وطرق استفادة جزئياتها وحال مستفيدها ، وقيل
أصول الفقه معرفتها ، وقال شارحه الجلال المحلى مامعناه : الصواب أن يسمى أصول الفقه ثلاثة
أمور : الأول المسائل الكلية السابق ذكرها . الثاني طرق استفادة أداة الفقه التفصيلية عند
تعارضها وهي المرجحات كتقديم الخاص على العام ، والظاهر على المؤول ونحو ذلك . الثالث طرق
مستفيدها وهي صفات المجتهد للمبر عنها بشروط الاجتهاد . والأصولى المعارف بالثلاثة المذكورة .
ولما بين معنى أصول الفقه من حيث الإضافة ثم من حيثية العلمية أخذ في عدّ أبوابه فقال :

(د) قوله (أبواب أصول الفقه) مبتدأ خبره (١٨) (أقسام الكلام والأمر والنهي والعام والخاص) ويذكر فيه للطلق

(أبواب أصول الفقه)

(أبوابها عشرون بابا ترد وفي الكتاب كلها ستورد
وتلك أقسام الكلام ثمانية أمر ونهي ثم لفظ عما
أو خص أو مبين أو مجمل أو ظاهر معناه أو مؤول
ومطلق الأفعال ثم مانسوخ حكما سواء ثم ما به انتسخ
كذلك الإجماع والأخبار مع حظر ومع إباحة كل وقع
كذا القياس مطلق لمسه في الأصل والترتيب للأدلة
والوصف في مفت ومشت عهد وهكذا أحكام كل مجتهد)

يعني أن أبواب أصول الفقه عشرون بابا ترد أي أسردها لك أي آتيك بها متتابعة متوالية وقوله :
وفي الكتاب كلها ستورد أي سأحضرها لك كلها في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى وقوله وتلك أقسام
الكلام أي أبوابها العشرون والمراد ومضمون أبواب أصول الفقه أقسام الكلام الخ ، وقوله ثمانية أي ثم
وهو حرف عطف والألف للإطلاق وقوله أمر ونهي بالرفع هو وما بعده معطوف على أقسام أي والأمر
والنهي وقوله ثم لفظ عما بألف الإطلاق أي ثم العام وقوله أو خص بالبناء للفاعل أي والخاص ويذكر
فيه للطلق وللقيد وقوله أو مبين الخ أي واللين والجمل والظاهر والمؤول وقوله ومطلق الأفعال أي
وأفعال صاحب الشريعة صلى الله تعالى عليه وسلم ولفظ مطلق هنا حشو وقوله ثم مانسوخ الخ أي وهو
المنسوخ وقوله ثم ما به انتسخ وهو المنسوخ وقوله كذلك الخ أي من أبواب أصول الفقه أيضا الإجماع
وكذلك الأخبار بفتح الهزئة مع حظر ومع إباحة أي منع الحظر والإباحة أي بيان ماهو الأصل فيها بعد
البينة ويزاد استصحاب الحال ، وقوله كل وقع تكملة وقوله كذا القياس الخ أي من أبواب أصول الفقه
أي أيضا القياس مطلقا أي سواء كان القياس لغة في الأصل أو دلالة كذلك أولشبه كذلك وقوله والترتيب
للأدلة أي وترتيب الأدلة أي بيان رتبة كل منها بالنسبة لغيره وأيهما للمقدم على غيره عند التعارض وقوله
* والوصف في مفت ومشت عهد * أي ووصف للفتى والمستقى لليهود أي بيان شروطهما ، وقوله
وهكذا أحكام الخ أي وهكذا بيان أحكام كل مفت ومجتهد فالجتهد والفتى واحد وهذا والمراد في جميع
للكدورات للسائل للبحوث فيها عنها. هذا، ولما ذكر أبواب أصول الفقه جملة أراد أن يذكرها مفصلة فقال:

(باب أقسام الكلام)

أي أفعال مبحثها وأل في الكلام للمعهد الذي كرى أي أقسام الكلام الذي هو أحد الأبواب للتقدم ذكرها ،
أو كذا يقال في أل في الكلمة للمضافة إلى كل باب . واعلم أنه لما كان الكلام على الأقسام يستدعي بيان نفس
الكلام لأن معرفة أقسام الشيء باعتبار أنها أقسامه فرع نفس معرفته بدأ ببيان الكلام قبل بيان
أقسامه فقال : (أقل ما منه الكلام ركبوا اسمان أو اسم وفعل كركبوا
كذلك من فعل وحرف وجدا وجاء من اسم وحرف في التدا)
يعني أقل ما أي أقل لفظ أو قول ركبوا أي أقوامه الكلام اسمان وله أربع صور : مبتدأ وخبر كانه
واحد ، مبتدأ وفاعل مسد الخبر نحو أقامهم الزيدان ، مبتدأ وفاعل مسد الخبر نحو أمضروب
الصمران ، واسم فعل وفاعله نحو هبات الضيق ، وقوله أو اسم وفعل وله صورتان : فعل وفاعل
كركبوا وجاء السد ويحيى الخير ، وقوله : كذلك من فعل وحرف وجدا بألف الإطلاق أي وجده
كذلك من فعل وحرف نحو ما قام ولم يتم زيد مثلا وهذا القسم أئتمته بعضهم في أفراد الكلام

وللقيد (والجمل واللين
والظاهر) وفي بعض
النسخ (والمؤول) وسيأتي
(وأفعال) أي أفعال
الرسول صلى الله عليه وسلم
(والمنسوخ والنسوخ
والتعارض والإجماع
والأخبار) جمع خبر
(والقياس والحظر
والإباحة وترتيب الأدلة
وصفة للفتى والمستقى
وأحكام المجتهدين) فهذه
جملة الأبواب وسيأتي
الكلام عليها مفصلا إن
شاء الله تعالى (فأما أقسام
الكلام) فلها حيثيات :
فأولها من حيثية ما يتركب
منه (فأنظر ما يتركب منه
الكلام اسمان) نحو الله
أحد (أو اسم وفعل) نحو
قام زيد (أو فعل وحرف)
نحو ما قام أئتمته بعضهم ولم
يعد الضمير في قام الراجع
إلى زيد مثلا كلمة لمسلم
ظهوره ، والجمهور على
عده كلمة (أو اسم وحرف)
وذلك في التداء نحو يا زيد
وأكثر النعاة قالوا إنما
كان نحو يا زيد كلاما لأن
تقديره أذعن يا زيد أو
أنادي يا زيد ولكن غرض
للمصنف رحمه الله وغيره
من الأصوليين بيان أقسام
الجل ومعرفة القرد من
الركب فذلك لم يأخؤافه بالتحقيق الذي يسلكه النحويون

(والكلام) في الاصطلاح (ينقسم) من حيثية أخرى (إلى أمر) وهو ما يدل على طلب الفعل نحو قم (ونهي) وهو ما يدل على طلب الترك نحو لا تقم (وخبر) وهو ما يحتمل الصدق والكذب نحو جاء زيد وما جاء زيد (واستخبار) وهو الاستفهام نحو هل قام زيد فيقال نعم أولا (وينقسم) الكلام أيضا (إلى تمن) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه (١٩) عسر فالأول نحو ليت الشباب يعود يوما والثاني نحو قول منقطع الرجاء ليت لي مالا فأجبه به ويتبع التثني في الواجب نحو ليت غدا يحبي إلا أن يكون المطلوب عجيبة الآن فيدخل في القسم الأول. والحاصل أن التثني يكون في للمتبع وللمكن الذي فيه عسر (وعرض) بسكون الراء هو الطلب برفق نحو ألا تنزل عندنا ونحوه التحضيض إلا أنه طلب بحث (وقسم) بفتح القاف والسين وهو الحلف نحو والله لأفعلن كذا (ومن وجه آخر ينقسم) الكلام أيضا (إلى حقيقة ومجاز فالحقيقة) في اللغة ما يجب حفظه وحمايته ، وفي الاصطلاح (ما بقي في الاستعمال على موضوعه) أي على معناه الذي وضع له في اللغة (وقيل ما استعمل في اصطلاح عليه من المخاطبة) التي وقع التخاطب بها وإن لم يبق على موضوعه الذي وضع له في اللغة كالصلاة للسمعلة في لسان أهل الشرع للبهشة المخصوصة فإنه لم يبق على

ولم يعد الضمير في قام الرجاء إلى زيد مثلا كلمة لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة وقوله : وجاء من اسم وحرف في النداء ، أي وجاء من اسم وحرف في النداء بمعنى للنادي نحو يا زيد فالكلام مجموع حرف النداء مع النداء ، وقال أكثر النحاة إنما كان يا زيد كلاما لأن تقديره أدعو زيدا أو أنادي زيدا فالجمله مركبة من فعل واسم ولكن مقصود الناظم رحمه الله تعالى كغيره من الأصوليين بيان أقسام الجمل ومعرفة الفرد من المركب فلذلك لم يأخذوا فيه بالتحقيق الذي يسلكه النحويون ؛ ثم شرع رحمه الله تعالى في أقسام الكلام فقال :

(وقسم الكلام للاخبار والأمر والنهي والاستخبار)

يعني أن الكلام ينقسم إلى خبر وهو كلام يحتمل الصدق والكذب لقائه كقام زيد ، وإلى أمر وهو كلام مشتمل على نحو أفعل دال بالوضع على طلب فعل أو ترك نحو قم وأترك ، وإلى نهي أي كلام مصدر بلا دال بالوضع على الترك كلا تمس ، وإلى استخبار وهو الاستفهام نحو هل قام زيد فيقال نعم أولا ، وأحسن منه تقسيم جمع الجوامع وهو أن الكلام ينقسم إلى طلب وخبر وإنشاء فان أفاد اللفظ بالوضع طلب ذكر للماهية فاستفهام نحو ما هذا أو طلب تحصيلها فأمر نحو قم أو تحصيل الكف عنها فنهي نحو لا تلعب ولو كان ذلك من ملتمس وسائل وإن لم يفد بالوضع طلبا فإن احتمل الصدق والكذب لداته بصرف النظر عن الخبر سمي خبرا وإن كان لا يحتمل الصدق والكذب سمي إنشاء بأن لم يفد طلبا كانت طالق أو أفاده باللازم كالتثني نحو ليت الشباب يعود والترجي نحو لعل أزور النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ثم قال رحمه الله تعالى :

(ثم الكلام ثانيا قد انقسم إلى تمن ولعرض وقسم)

يعني أن الكلام كما انقسم أولا إلى ما ذكر قد انقسم ثانيا إلى تمن وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالأول نحو ليت الشباب يعود يوما * والثاني نحو قول منقطع الرجاء ليت لي مالا فأجبه به وقوله ولعرض أي وانقسم أيضا إلى عرض وهو كلام مصدر بلا دال بالوضع على الطلب برفق ولين نحو ألا تنزل عندنا وقوله وقسم أي وانقسم أيضا إلى قسم وهو كلام دال على القسم أي اليمين نحو والله لأفعلن كذا .

(تنبيه) إنما أعاد الفعل بقوله : ثم الكلام ثانيا قد انقسم . إلى تمن الخ مع أن ما قبله وما بعده تقسيم واحد فكان ينبغي أن يقتصر على قوله وإلى تمن الخ إشارة إلى أن منهم من اقتصر على تقسيمه إلى ما تقدم وأنه يزداد عليه انقسامه أيضا إلى هذه الذكورات وهذا من دقائق هذه المنظومة ثم قال رحمه الله تعالى :

(وثالثا إلى مجاز وإلى حقيقة وحدثها ما استعملا)

من ذاك في موضوعه وقيل ما يجري خطا في اصطلاح قديما

أقسامها ثلاثة شرعي واللغوي الوضع والعرفي)

يعني وانقسم الكلام انقساما ثالثا أي مغايرا للوجه الذي انقسم باعتباراه إلى ما تقدم فان انقسامه

موضوعه اللغوي وهو الدماء بخير وكالدابة للموضوعة في العرف لتوات الأربع كالخمار فإنه لم يبق على موضوعه اللغوي وهو كل ما يذهب على الأرض (والمجاز) في اللغة مكان الجواز ، وفي الاصطلاح (ما تجوز) أي تعدى به (عن موضوعه) وهذا على القول الأول في تعريف الحقيقة ، وعلى القول الثاني هو ما استعمل في غير ما اصطلاح عليه من المخاطبة (والحقيقة إما لغوية) وهي التي وضعها واضع اللغة كالأسماء للحيوان القترى (وإما شرعية) وهي التي وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة (وإما عرفية) وهي التي وضعها

أهل العرف العام كالمداية لدوات الأربع ، وهي في اللغة كل ما يدب على وجه الأرض أو أهل العرف الخاص كالتفاعل للاسم المعروف عند النحاة وهذا التقسيم إنما يتمشى على القول الثاني في تعريف الحقيقة دون الأول فإنه مبني على نفي ما عدا الحقيقة اللغوية فالألفاظ الشرعية كالصلاة والحج ونحوها والعرفية كالمداية مجاز عنده ، وفي إثبات للصنف للحقيقة الشرعية والعرفية دليل على اختيار القول الثاني وهو الراجح وإن اقتضى تقديمه للقول الأول على ترجيحه وجعل للصنف الحقيقة والمجاز من أقسام الكلام مع أنهما من أقسام المفردات إشارة إلى أن المفرد لا يظهر اتصافه بالحقيقة والمجاز إلا بعد الاستعمال لاقبله والله أعلم (والمجاز إما أن يكون بزيادة أو نقصان أو نقل أو استعارة فالمجاز بالزيادة (٣٠) مثل قوله تعالى ليس كمثل شيء) فالكاف زائدة لتلازم إثبات مثل له تعالى

إلى ما تقدم باعتبار مدلوله وإلى ما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره إلى مجاز وإلى حقيقة يعنى ينقسم إليهما لكنه لا ينحصر فيهما إذ هو قبل الاستعمال لا يوصف بواحد منهما فإن أريد للمستعمل بالفعل انحصار فيهما وقوله وحدها أي تعريفها وقوله ما : أي لفظ استعماله بألف الإطلاق وقوله من ذلك أي من الكلام في موضوعه أي مما استعمل فيها وضع له ابتداء والمراد لفظ بقي في الاستعمال على موضوعه . وحاصل المعنى أن تعريف الحقيقة هو لفظ مستعمل فيها وضع له ابتداء فخرج بالمستعمل ما لم يستعمل مما وضع وغيره ، وبقيد الوضع اللفظ للمهل والتلط كقولك خذ هذا القرس مشيرا إلى حمار وبقيد الابتداء المجاز وقوله وقيل ما يجري خطابه الخ أي وقال بعضهم في تعريف الحقيقة هو ما أي لفظ يجري خطابه بأن استعمل في اصطلاح صادر من الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وقوله في اصطلاح قدما أي في اصطلاح متقدم . وحاصل المراد أنه قيل في تعريف الحقيقة أيضا بأنها ما استعمل فيها اصطلاح عليه من المخاطبة بكسر الطاء أي الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ بأن عيته على ذلك المعنى بنفسه وإن لم يبق على موضوعه اللغوي كالصلاة في لسان الشرع للهيئة المخصوصة فإنه لم يبق على موضوعه اللغوي وهو البطاء بخير والمداية للموضوع في العرف لدات الأربع كالحمار فإنه لم يبق على موضوعه وهو كل ما يدب على الأرض ، ثم إن الحقيقة تنقسم باعتبار الواضع إلى ثلاثة أقسام وقد ذكرها الناظم بقوله أقسامها ثلاثة شرعي الخ أي فهي تنقسم إلى حقيقة شرعية ولغوية وعرفية فالحقيقة الشرعية هي ما وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة واللغوية وهي ما وضعها واضع اللغة كالأسد للحيوان للقرس والعرفية وهي ما وضعها أهل العرف فنقلت من معناها اللغوي إلى غيره بحيث هجر الأول وهي إما أن لا تكون من قوم مخصوصين أو تكون فالأولى تسمى العرفية العامة وغلبت العرفية عند الإطلاق عليها كالمداية لدات الأربع بعد أن كانت في اللغة لكل ما يدب على الأرض كما مر لأنها مشتقة من الديب يخصها العرف بعضها ، والثانية التي من قوم مخصوصين تسمى العرفية الخاصة كالجور والمرض عند التكلمين والرفع والنصب والجور للنحاة فإن لكل واحد منها معنى خاصا في اللغة ونقله أهل العرف الخاص إلى معنى مصطلح عليه عندهم . ولما أنهى الكلام على الحقيقة وحدها وأقسامها شرع يتكلم على المجاز فقال :

لأنها إن لم تكن زائدة فهي بمعنى مثل فيقتضى ظاهر اللفظ نفي مثل مثل الباري وفي ذلك إثبات مثل له وهو محال عقلا وضد المقصود من الآية فإن المقصود منها نفي المثل فالكاف مزيدة للتأكيد وقال جماعة ليست الكاف زائدة والمراد بالمثل الدات كما في قولهم مثلك لا يفضل كذا قصد للبانة في نفي ذلك الفعل منه لأنه إذا اتنى ضمن بمائه ويناسبه كان فيه عنه أولى وقال الشيخ سعد الدين القول بأن الكاف زائدة أخذ بالظاهر والأحسن أن لا تكون زائدة وتكون نفيًا للمثل بطريق الكناية التي هي أبلغ لأن السبب عام موجود قطعاً فنفي مثل للمثل مستلزم لنفي المثل ضرورة أنه لو وجد له مثل لكان هو مثلاً

لثله فلا يصح نفي مثل للمثل فهو من باب نفي الشيء بنفي لازمه

كما يقال ليس لأخي زيد أخ فأخى زيد ملازم والأخ لازمه لأنه لا بد لأخي زيد من أخ هو زيد فنثبت اللازم وهو أخو أخى زيد والمراد نفي ملازمه وهو أخو زيد إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ وهو زيد (والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى واسئل القرية) أي أهل القرية ويسمى هذا النوع مجاز الإضمار وشرطه أن يكون في الظاهر دليل على المحذوف كالقرينة العقلية هنا الدالة على أن الأبنية لا تسئل لكونها جماد فإن قيل حد المجاز لا يصلح على المجاز بالزيادة والنقصان لأنه لم يستعمل اللفظ في غير موضوعه . فالجواب أنه منه حيث استعمل نفي مثل للمثل في نفي المثل وسؤال القرية في سؤال أهلها فقد تجاوز في اللفظ وتعدى بمعنى معناه إلى معنى آخر . وقال صاحب التلخيص إنه مجاز من حيث إن الكلمة نقلت عن إعرابها الأصلي إلى نوع آخر من الإعراب فالحكم الأصلي لثله النصب ؟

(ثم)

(ثم المجاز ما به تجوزاً في اللفظ عن موضوعه تجوزاً
بنقص أو زيادة أو نقل أو استعارة كنقص أهل
وهو المراد في سؤال القرية كما آتى في الذكر دون مرية
وكازديد الكاف في كثة والفائض المنقول عن محله
راجها محقوله تعالى يريد أن ينقص يعني مالا)

يعني أن المجاز على ما اختاره من التعريف الأول للحقيقة هو ما أى لفظ تجوزاً بألف الإطلاق والبناء
للفعل أو الفاعل أى تعدى به المتجوز في اللفظ المستعمل والمراد تعدى في الاستعمال عن موضوعه
أى كل موضوع له لغوى تعدياً صحيحاً بأن يكون لعلاقة بينه وبين موضوعه اللغوى وإن شئت قلت
هو اللفظ المستعمل فيما وضع له لغة أو شبراً أو عرفاً بوضع ثانٍ لعلاقة بين الموضوع لما خرج بقيد
الثانوية الحقيقة فإنها بوضع أول، وبالعلاقة العلم المنقول كفضل وزاد اليانيون ومن واقفهم في تعريفه
مع قرينة صارفة عن إرادة ما وضع له أولاً ، وعلى التعريف الثانى حقيقة يقال في تعريف المجاز :
هو ما استعمل في غير ما اصطلاح عليه من الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وهو واضح مما تقدم
فلذا لم يذكره . والمجاز مشتق من الجواز من مكان إلى آخر فكان اللفظ الذى له حقيقة ومجاز
تعدى من الحقيقة إلى المجاز وقوله تجوزاً أى تجوز تجوزاً على وزن فعل المضاعف فعلاً فهو
بفتح اللثة فوق وضم الواو مصدر زاده تكملة للتأكيد وقوله بنقص متعلق بالمصدر أى وتجوز
المجاز أى الذى يطلق عليه هذا اللفظ اصطلاحاً إما أن يكون بنقص أى بسبب نقص لفظ على
العبارة لأداء ذلك للمنى أو معها أو زيادة كما قال أو زيادة أى بسبب زيادة لفظ على العبارة أو معها
أو نقل كما قال أو نقل أى أو بسبب أو مع نقل اللفظ عن معناه الأصلى إلى معنى آخر للنسبة بين
المنى للنقول عنه وللمنى للنقول إليه أو استعارة كما قال أو استعارة أى أو بسبب أو مع استعارة
وهى ما كانت علاقته مشابهة معناه بما وضع له فالاستعارة مجاز علاقته للشابهة وكثيراً ما يطلق
على للمنى للمصدرى الذى هو استعمال اسم للشبه به فى الشبه للشابهة وهذا هو المناسب هنا فإن
كانت العلاقة غير للشابهة سمي مجازاً مرسلًا وقوله كنقص أهل هذا شروع فى تمثيل ما يطلق عليه
اسم المجاز اصطلاحاً على اللف والنشر والترتب فكانه قال فالمجاز بالنقص كنقص أهل من نحو
قوله تعالى «واستل القرية» كما قال وهو المراد فى سؤال القرية كما آتى فى الذكر وهو القرآن من قوله
تعالى «واستل القرية» وقوله دون مرية أى بغير شك تكملة والمراد واستل أهل القرية ضرورة أن
القصود سؤال أهل القرية لسؤال نفسها وإن كان الله قادراً على إنطاق الجدران أيضاً فمجاز
بالنقص حيث أطلق واستل القرية وأريد سؤال أهلها فيكون استعمال اللفظ فى غير موضوعه
مجازاً ويسمى هذا النوع مجاز الأضمار وشرطه أن يكون فى الظاهر دليل على المحذوف كالقرينة
العقلية هنا الدالة على أن الأبنية لا تستل لكونها جماداً كما علمت وقد يقال يحتمل أن المراد بالقرية
أهلها من باب إطلاق المثل على الحال فلا يكون فيه نقص وقوله وكازديد الكاف فى كثة من قوله
تعالى «ليس كمثل شيء» وهذا مثال للمجاز بالزيادة وذلك كما علم مثل قوله تعالى «ليس كمثل شيء» أى
موجود لأن الشيء مرادف له عندنا ويلزم نفي ما عداه بالطريق الأولى والمراد ليس مثله شيء وإلا يلزم
اثبات المثل وهو محال فمجاز الكاف حيث أطلق مثل المثل وأريد مثله فهو لم يبق على موضوعه
لأنه نقل عن معنى مثل المثل إلى المثل فيكون مجازاً . فإن قيل حد المجاز لا يصدق على المجاز بالنقص
والزيادة لأنه لم يستعمل اللفظ فى غير موضوعه . فالجواب أنه من حيث استعمال سؤال القرية

لأنه خبر ليس وقد تغير
بالجرب بسبب زيادة الكاف
والحكم الأصلى للقرية
الجر وقد تغير إلى النصب
بسبب حذف المضاف
(والمجاز بالنقل) أى بنقل
اللفظ عن معناه إلى معنى
آخر للنسبة بين للمنى
للقول عنه والنقول إليه
(كالفائض فيما يخرج من
الإنسان) فإنه نقل إليه
عن معناه الحقيقى وهو
المكان المظلم من
الأرض لأن الذى يقضى
الحاجة يقصد ذلك المكان
طلباً للستر فسوا الفضلة
الخارجة من الإنسان باسم
المكان الذى يلزم ذلك
واشتهر ذلك حتى صار
لا يتبادر فى العرف من
اللفظ إلا ذلك المعنى وهو
حقيقة عرفية مجاز بالنسبة
إلى معناه اللغوى ، يقول
من قال إن تسميته مجازاً
مبنى على قول من أنكر
الحقيقة العرفية ليس
بظاهر ؛ إذ لا منافاة بين
كون حقيقة عرفية ومجازاً
لغوياً كما عرفت (والمجاز
بالاستعارة كقوله تعالى
جداراً يريد أن ينقص)
أى يسقط فشه ماله إلى
السقوط بإرادة السقوط
التي هى من صفات الحى
دون الجماد فإن الإرادة
منه متممة عادة والمجاز للمنى
على التشبيه يسمى استعارة

وعبارة للصنف توم أن الثقل قسم من الجواز ومقابل للأقسام وليس كذلك فإن الثقل يحم جميع أنواع الجواز فإن معناه تحويل اللفظ عن معناه للوضع له إلى معنى آخر فقوله - ليس كذلك شيء - منقول من الدلالة على نفي مثل للثل إلى نفي للثل وقوله - واسئل القرية - منقول من الدلالة على سؤال القرية إلى سؤال أهل القرية ولفظ التامثل منقول من الدلالة على المكان المظلم إلى فضة الإنسان وقوله - جدارا يريد أن ينقض - منقول من الدلالة على الإرادة الحقيقية التي هي إرادة الحى إلى صورة تشبه صورة الإرادة فالجواز كله نقل اللفظ عن موضعه الأول إلى معنى آخر لكنه قد يكون من بقاء اللفظ على صورته من غير تغيير وهذا الجواز العارض في الألفاظ للفردة كتنقل (٢٢) لفظ الأسد من الحيوان للمفترس إلى الرجل الشجاع ونقل لفظ التامثل

من المكان للطمئن إلى فضة الإنسان وقد يكون مع تغيير يحرض لفظ زيادة أو نقصان وهو الجواز الذى يحرض للألفاظ للركبة وسمى الجواز الواقع في الألفاظ للفردة مجازا لنوياً والجواز الواقع في التركيب مجازا عقلياً وهو إسناد الفعل إلى غير من هوله في الظاهر والله أعلم . ولما اتفق كلامه على أقسام الكلام أتبع ذلك بالكلام على الأمر فقال (والأمر استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب) بأن لا يجوز له الترك قوله استدعاء الفعل يخرج به انتهى لأنه استدعاء الترك وقوله بالقول يخرج به الطلب بالإشارة والكتابة والقرآن للتمسك وقوله ممن هو

في سؤال أهلها ونفى مثل للثل في نفي للثل قد تجوز في اللفظ وتمدى به عن معناه إلى معنى آخر ، وقال جماعة التحقيق أن الكاف ليست زائدة ولا يلزم محذور لأنه إما أن تجعل مثل بمعنى التثنية كما في قولهم مثلك لا يفعل كذا ، القصد للبائة في نفي ذلك الفعل عنه لأنه إذا اتنى عن يمثاله ويناسبه كان فيه عنه أولى أو بمعنى الصفة فيكون للمعنى ليس كذاته شيء أى ذات أوليس كصفته شيء أى صفة أو غير ذلك مما هو مذكور في الأطولات وقوله : والتامثل للنقول عن محله ، هذا إشارة إلى الجواز بالنقل بقوله والتامثل الخ أى وكل التامثل الخارج من الإنسان من الفضلة المخصوصة للنقول عن محله فانه نقل إليه عن معناه الحقيقي وهو المكان للطمئن من الأرض لأن الذى يقضى الحاجة يقصد ذلك المكان طلباً للستر فسموا الفضلة الخارجة من الإنسان باسم المكان الذى يلزم ذلك واشترى حتى صار لا يتبادر في العرف من اللفظ إلا ذلك للمعنى وهو حقيقة عرفية مجاز بالنسبة إلى معناه القنوى يقول من قال إن تسميته مجازاً مبنى على قول من أنكر الحقيقة العرفية ليس بظاهر ؛ إذ لامناظة بين كونه حقيقة عرفية ومجازاً لنوياً كما عرفت ، وقوله واجها الخ أى رابع ما يطلق عليه الجواز اصطلاحاً وهو الجواز بالاستعارة كقوله تعالى يريد من قوله تعالى - جدارا يريد أن ينقض - معنى يسقط لأنه مالا بألف الإطلاق فالإرادة الحقيقية غير مرادة إذ لا لإرادة الجاد فوجب الصرف للجواز فشبهه به إلى السقوط بإرادة السقوط التى هي من صفات الحى دون الجاد بجامع القرب من الفعل في كل وأطلق اسم للشبه به وهو الإرادة على التشبه وهو فيه إلى السقوط واشتق من لفظ الإرادة يريد بالاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تبعية لجرياتها فيه ببيعة جرياتها في المصدر فظهر أن قوله يريد مجازاً مبنى على التشبيه بسمى استعارة ، ولما اتفق كلامه على أقسام الكلام أتبع ذلك بالكلام على الأمر فقال :

(باب الأمر)

أى هذا بيته . واعلم أن لفظ الأمر المنتظم في هذه الأحرف السبعة بألف ميم راء حقيقة في القول المخصوص الدال على اقتضاء فعل مبر عن بلفظ أفعل نحو قوله تعالى - وأمر أهلك بالصلاة - أى قل لهم صلوا ومجاز في الفعل نحو قوله - وشاورم في الأمر - أى الفعل الذى يعمزم عليه لتبادر القول دون الفعل من لفظ الأمر إلى المعنى والتبادر علامة الحقيقة . قال الناظم رحمه الله تعالى :

(وحده استدعاء فعل واجب بالقول ممن كان دون الطالب
بصفة أفعل فالوجوب حقاً حيث القرينة اتفت وأطلقا

دونه يخرج به الطلب من المساوى والأعلى فلا يسمى ذلك أمراً بل يسمى الأول الخامس والثاني دعاء وسؤالاً لا مع وهذا قول جماعة من الأصوليين ، واختار أنه لا يثبت في الأمر العلو ، وهو أن يكون الطلب على سبيل التعاضد والفرق بين العلو والاستعلاء أن العلو كون الأمر في نفسه أعلى درجة من للأمر ، والاستعلاء أن يحمل نفسه عالياً بتكبر أو غيره وقد لا يكون في نفس الأمر كذلك فالعلو من صفات الأمر والاستعلاء من صفات كلامه ، وقوله على سبيل الوجوب يخرج للأمر على سبيل الندب بأن يجوز الترك واقتضى كلام للصنف أن للندوب ليس مأموراً به وفيه خلاف مبنى على أن لفظ الأمر حقيقة في الوجوب أو في القدر المشترك بين الإيجاب والندب وهو طلب الفعل وقيل إنه حقيقة في الندب وغير ذلك (وصيغته) أى صيغة الأمر الدالة عليه (أفعل) وليس المراد هذا الوزن بخصوصه بل كون اللفظ دالاً على الأمر بهيته نحو اضرب وأكرم واستخرج

تتشم وليوفوا نذورهم
وليطوفوا بالبيت العتيق»
(وهي) أى صيغة الأمر
(عند الإطلاق والتجرد
عن القرينة) الصارفة عن
الوجوب (تحمل عليه)
أى على الوجوب نحو
- أقيموا الصلاة - (إلا
مادلّ الدليل على أن
المراد منه الندب) نحو
- فكتبوهم إن علمتم فهم
خيرا - لأن المقام يقتضى
عدم الوجوب فإن الكتابة
من المعاملات (وإما
الإباحة) نحو - وإذا حللتم
فاصطادوا - فإن الاصطاد
أحد وجوه التكيب وهو
مباح ، وقد أجمعوا على

عدم وجوب الكتابة
والاصطاد وظاهر كلامه
أن الاستثناء فى قوله :
إلا مادلّ الدليل منقطع
لأن الدليل هو القرينة
ويمكن أن يكون متصلا
وتخصى القرينة بما كان
متصلا بالصيغة والدليل بما
كان متصلا عنها لأن
ما كانت القرينة فيه
منفصلة داخل فى المجرى
عن القرينة مثال القرينة
للتصلة قوله تعالى - فالآن
باشروهن - بعد قوله
- أحلّ لكم لينة الصيام
الرفث إلى نسائكم -
ومثال القرينة للمنفصلة
قوله تعالى - وأشهدوا إذا تبايعتم - والقرينة أن النبي

لامع دليل دلنا شرعا على إباحة فى الفعل أو ندب فلا
بل صرفه عن الوجوب حتما يحمله على المراد منهما)
حتى أن تعريف الأمر استدعاء فعل واجب أى طلب فعل محتم ، والمراد طلب فعل مقتضى للوجوب
بالقول الدالّ عليه بالوضع بمن كان أى بمن وجد دون الطالب فى الرتبة فقوله فعل أخرج النهى لأنه
طلب فترك ، وقوله واجب أخرج ما لم يكن واجبا بأن جوز الترك فانه ليس بأمر على ما اقتضاه ظاهر
جاءته فيكون المندوب على هذا ليس بأمور به . قال أبو بكر الرازى والكرخى وبعض الفقهاء
وقال المحققون ومنهم القاضي أبو بكر الباقلانى : إن المندوب مأمور به لأنه طاعة إجماعا والطاعة
فعل المأمور به فمضى الأمر لفظ وهو صيغة افعل وصيغة افعل تدل على الوجوب فلفظ امر معناه
القول الطالب سواء كان على سبيل الحتم أم لا كما عرفت فيشمل الوجوب والندب وصيغته بنحو
فعل تدل على الوجوب لكن قال الشيخ سعد الدين إنما يتم هذا الدليل أعنى الطاعة فعل المأمور به
على رأى من جعل أمر للطلب الجازم أو الراجح ، أما من خصه بالجازم يعنى كالناظم تبعاً لصاحب الأصل
كيف يسلم أن كل طاعة فعل المأمور به بل الطاعة عنده فعل المأمور به أو المندوب إليه أعنى ما تعلق
به صيغة افعل للإيجاب أو الندب ، وقوله بالقول أخرج الطلب بالإشارة والقرائن المفهمة فلا يكون
أمرا حقيقة ، وقوله بمن كان دون الطالب أخرج الطلب من المساوى فيسمى التماسا ، وطلب الأعلى من
الأدنى فيسمى دعاء كقولك اللهم اغفر لى ، وظاهر كلام الناظم رحمه الله تعالى أنه لا يشترط فى الأمر
الاستعلاء وبه قال الرازى والآمدى وابن الحاجب ، والاستعلاء هو أن يكون الطالب مظهرا للتعاظم
على المطلوب منه وإن خالف الواقع كما قال سيدنا عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنه سيدنا معاوية
بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما :

أمرتكم أمرا جازما فصيتى وكان من التوفيق قتل ابن هاشم

المراد بابن هاشم عبد الله بن هاشم بن عتبة بن مالك بن أبى وقاص كان أبوه هاشم بن عتبة من
أمرسان ، ويلقب بالرقال ، وهذا البيت أحد أبيات أربعة ، والقصة فى الكامل للبرد ، وذكر
باصطلاحها فى شرح جمع الجوامع وإنما يعتبر بها الناظم العلو بأن يكون الطالب أعلى رتبة من المطلوب
به كما عرفت ، وبه قال أبو إسحق الشيرازى وابن الصباغ والسبعانى ، واشترطهما العنبرى واختار
بيضاوى عدم اشتراطهما لقوله تعالى حكاية عن فرعون خطابا لقومه « ماذا تأمرؤن » فأطلق
أمر على ما يقولونه عند المشاورة ، ومن العلوم انتفاء العلو والاستعلاء ، أما العلو فواضح لأن من
علوم أنه لم يكن لهم علو على فرعون ، وأما الاستعلاء فلو قوعه فى حال المشاورة ولاعتقادهم الإلهية
فرعون فلم يكن لهم استعلاء عليه وكيف وهم كانوا يعبدونه والعبادة أقصى غاية الخضوع وقول الناظم
رحمه الله تعالى بصيغة افعل ، المراد كل ما يدل عليه من صيغته فليس المراد هذا الوزن بخصوصه بل كون
لفظ دالا على الأمر بهيته نحو اضرب وأكرم واستخرج فيدخل افعلا وافعلوا وغير ذلك .
لأن الأسنوى ويقوم مقامها اسم الفعل كصه والمضارع للقرون باللام نحو لتكرم و « لينفق ، وليطوفوا »
هى حقيقة فى الوجوب كما قال : فالوجوب حقا ، حيث القرينة انتفت وأطلقا . أى حققت الوجوب
بصيغة افعل إذا انتفت القرينة الصارفة له عن موضوعه فصيغة افعل عند الإطلاق والتجرد عن القرينة
مدل على الوجوب كما عرفت نحو قوله تعالى « أقيموا الصلاة » وقوله وأطلقا لامع دليل الخ أى واطلقن
صيغة افعل على الوجوب عند عدم دليل يدلنا شرعا على الإباحة أو الندب فتحمل صيغة افعل حيث
ل الإطلاق للوجوب عند التجرد من القرينة ، وهو عدم الدليل الذى يصرفه عن الوجوب

قوله تعالى - وأشهدوا إذا تبايعتم - والقرينة أن النبي

صل الله عليه وسلم بلغ ولم يشهد فلم أن الأمر للندب (ولا تقتضي) صفة الأمر العارية عما يدل على التقيد بالتكرار أو بالمرة (التكرار على الصحيح) ولا المرة (٢٤) لكن المرة ضرورية لأن ما قصد من تحصيل الأمور به لا يتحقق إلا بها والأصل

براءة الدمة مما زاد عليها (إلا ما دل الدليل على قصد التكرار) فيصل به كالأمر بالصلوات الخمس وصوم رمضان ومقابل الصحيح أنه يقتضي التكرار فيستوعب للامور بالفعل المطلوب ما يمكنه من عمره حيث لا يبان لأمد الأمور به لا تنفاد مرجع بعضه على بعض ، وقيل يقتضي المرة وقيل بالوقف ، وافق القائلون بأنه لا يقتضي التكرار على أنه إذا علق على علة محتمة نحو إن زني فأجلده أنه يقتضي التكرار (ولا تقتضي) صفة الأمر (القول) يريد ولا التراخي إلا بدليل فيها لأن الغرض إيجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الأول والثاني ، وقيل يقتضي القول وكل من قال بأنها تقتضي التكرار قال إنها تقتضي القول (والأمر) بإيجاد الفعل أمر به وبما لا يتم ذلك (الفعل) إلا به كالأمر بالصلاة فانه (أمر بالطهارة) فان الصلاة لا تصح إلا بالطهارة (للؤدية إليها وإذا فعل) بالبناء للقول والضمير للأمور به (مخرج للأمور

بأن لم توجد قرينة تصرفه عنه ، فإن وجد لنا دليل دلنا شرعا على إباحة في الفعل أو ندب فلا نطلقه على الوجوب بل يحمل على الندب أو الإباحة كما قال : بل صرفه عن الوجوب حتما يحمله على المراد منها أي الإباحة أو الندب ، مثال الإباحة قوله تعالى - كلوا من الطيبات - ومثال الندب قوله تعالى - فكتبوا ما علمتم فيهم خيرا فالتقام في هذين المثالين يقتضي عدم الوجوب فان الأكل من الطيبات مباح والمكاتب من العائلات مندوب إذ قد أجمعوا على عدم وجوب الأكل من الطيبات وعدم وجوب الكتابة ، وترد لغير ذلك بما يأتي إن شاء الله تعالى . ثم قال رحمه الله تعالى :

(ولم يفد . فورا ولا تكرر) إن لم يرد ما يقتضي التكرار)

يعني أن الأمر للطلق لا يقتضي القول أي للبادرة بفعل الأمور به عقب ورود ولا التراخي بل يشمل كلاهما لأن الغرض منه إيجاد الفعل للأمور به من غير اختصاص للفعل بالزمان الأول أي ما يقب الأمر دون الزمان الثاني وهو ماعده ، وقد يأتي للفور كالواجب المضيق وقد يأتي للتراخي كاللحج ، وقوله ولا تكرر ، يعني ولا يقتضي الأمر للطلق أي العاري عن التقيد بالمرة أو بالتكرار أو بالصفة أو بالشرط التكرار على الصحيح بل إنما يفيد طلب فعل للأمور به من غير إشعار بالمرة والترات لكن للمرة الواحدة لا بد منها في الامتثال فهي من ضروريات الإتيان بالأمور به إلا ما دل دليل على قصد التكرار فيحمل على التكرار كالأمر بالصلوات الخمس والأمر بصوم رمضان والأمر بالزكاة ، وقيل يقتضي التكرار أي عند الأستاذ أبي إسحق الأسفرايني ومواقفه فيقتضي التكرار حيث لا يبان لأمره فيستوعب ما يمكن استيعابه من زمان العمر لا تنفاد مرجع بعضه على بعض ، وقوله : إن لم يرد ما يقتضي التكرار . يعني أن الأمر لا يقتضي التكرار إن لم يرد ما يقتضيه فإن ورد ما يقتضيه بأن علق على شرط أو صفة اقتضى التكرار بحسب تكرار للطلق عليه مثل قوله تعالى - وإن كنتم جنبا فاطهروا ، والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة - فتكرر الطهارة بتكرر الجنابة ويكرر الجلد بتكرر الزنا وإن كان مطلقا بأن لم يعلق على شرط أو صفة لم يقتض التكرار ويحمل للطلق للذكور على للمرة أيضا بقرينة كقوله تعالى - ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا - قضية الآية الشريفة على هذا القول وجوب تكرار الحج بتكرر الاستطاعة لكن قامت القرينة الدالة على للمرة وهي الحديث «ألمانا هذا أم للأبد قال بل للأبد» . ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

(والأمر بالفعل للمهم للتحتم أمر به وباللهي به يتم)

كالأمر بالصلاة أمر بالوضوء وكل شيء للصلاة يفرض

وحيثما إن جرى بالمطلوب يخرج به عن عهدة الوجوب)

يعني أن الأمر بالفعل أمر به وبما لا يتم ذلك الفعل إلا به بقوله اللهم للتحتم تكملة لأن الكلام في الأمر الواجب ، وقولنا وبما لا يتم ذلك الفعل إلا به هو معنى قوله وباللهي به يتم سواء كان ذلك سببا شرعيا كالصفة بالنسبة للعتق أو عقليا كالنظر المحصل للم أوعاديا كترك الرقة بالنسبة إلى القتل الواجب أو شرطا شرعيا كالأمر بالصلاة أمر بالطهارة للؤدية إليها كما قال : كالأمر بالصلاة أمر بالوضوء ، فان الطهارة شرط شرعي للصلاة لا تصح الصلاة إلا به فهي متوقفة عليها أوعاديا كفضل جزء من الرأس لفصل الوجه إذ استيعاب الوجه بالفصل لا يمكن عادة بدون ذلك ، وقوله : وكل شرط للصلاة يفرض . أي كستر العورة

عن العهدة) أي عهدة الأمر ويصف الفعل بالإجزاء . وفي بعض النسخ :

ولذا فله للأمور يخرج عن العهدة مولى أن للكلف إذا أمر بفعل شيء ففعل ذلك الفعل للأمور به كما أمر به فانه يحكم بخروجه واستقبال

واستقبال القبلة وما أشبههما وقوله : **وحيثما إن جىء بالمطلوب** يخرج به عن عهدة الوجوب
يعنى إذا جىء بالبناء للفعول بمعنى إذا فعل المأمور به المطلوب يخرج الشخص المأمور عن عهدة الوجوب
أى عن عهدة الأمر وصار ذلك الفعل مجزئا وسقط عنه ذلك الأمر . وحاصل المعنى توضيحا أن
الكلف إذا أمر بفعل شيء ففعل ذلك الفعل المأمور به على الوجه المطلوب منه حين الفعل كما أمر به
فانه يحكم بخروجه عن عهدة ذلك الأمر ويتصف بالإجزاء ويصير كافيا في سقوط الطلب
(باب النهى)

(تعريفه استدعاء ترك قد وجب بالقول ممن كان دون من طلب
وأمرنا بالشيء نهى مانع من ضده والعكس أيضا واقع
ومصيبة الأمر التي مضت ترد والقصد منها أن يباح ما وجد
كما أنت والقصد منها التسوية كذا التهديد وتكون هية)

يعنى أن تعريف النهى هو استدعاء أى طلب الترك أى الكف عن الفعل بصيغة لا تفعل لا تفعل لا تفعل
وكف ودع فاتها أو أمر وهذا معنى قوله استدعاء ترك بالمانع من الفعل بناء على أن النذب ليس بأمر كما
هو رأى مرجوح ويجوز أن يكون المراد بالوجوب غير الحتم وقوله : **بالقول ممن كان دون من طلب** .
أى ممن وجد دون الطالب في الرتبة فخرج بقوله ترك بالتثنية الفعل وبقوله قد وجب بأن لا يجوز له
الفعل النهى على سبيل الكراهة بأن يجوز له الفعل ، وبقوله بالقول وهو اللفظ الدال عليه بالوضع
من صيغة لا تفعل كما علمت الطلب بالإشارة ونحوها كما تقدم في الأمر وما هناك يأتى هنا ما يناسبه منه
مثل عدم اعتبار العلو والاستملاء إلا أن النهى للطلق مقض للفور والتكرار فيجب الانتهاء في الحال
واستمرار الكف في جميع الأزمان لأن الترك للطلق إنما يصدق بذلك وقوله : **وأمرنا بالشيء نهى**
بأن . الخ ، يعنى أن الأمر النفسى بالشيء المعين نهى مانع عن ضده على الأصح بمعنى أن تعلق الأمر
بالشيء هو عين تعلقه بالكف عن ضده واحدا كان المضد كضد السكون الذى هو التحرك أو أكثر
كضد القيام الذى هو القعود والاتكاء والاستلقاء ، فالطلب له تعلق واحد بأمرين : هما فعل الشيء
والكف عن ضده ، فباعتبار الأول هو أمر وباعتبار الثانى هو نهى وهذا ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن
من واقعه . وهناك أقوال بمنعها عن الاختصار ، وأما مفهومها الأمر والنهى فلا نزاع في تأييدهما
كذا لا نزاع في أن الأمر اللفظى ليس عين النهى اللفظى ، والأصح أنه لا يتضمنه ، وقيل يتضمنه فإذا
الأسكن فكأنه قال لا تتحرك لأنه لا يتحقق السكون إلا بالكف عن التحرك ، وقوله والعكس أى
هو النهى النفسى عن الشيء أمر بضده كما قيل فإن كان واحدا فواضح وإن كان أكثر كان أمرا بواحد
من غير تعيين ، وقيل إن النهى النفسى ليس أمرا بالمضد قطعا ، وأما النهى اللفظى فليس عين الأمر
لفظى قطعا ولا يتضمنه على الأصح ، وقيل يتضمنه فإذا قيل لا تتحرك فكأنه قال اسكن لأنه لا يتحقق
لك التحرك إلا بالسكون .

ثم أسقط الناظم رحمه الله تعالى هنا من قول الأصل مسئلة وهى : **وبدل النهى على فساد للنهى عنه**
ينظمها فنذكرها مع شرحنا لما تنبأ للفائدة فنقول : **وبدل النهى المطلق على فساد للنهى عنه شرعا**
الأصح عند الشافعية والمالكية وسواء كان للنهى عنه من العبادات أو من المعاملات ، فالنهى في المعاملات
وإن نهى عنها لمينها كصلاة الحائض وصومها أو لأمر لازم لها كصوم يوم النحر للأعراس به عن ضيافة
تعالى والصلاة في الأوقات المكروهة . وإن قلنا الكراهة للتنزيه إذ يستحيل كون الشيء للواحد
موربه ومنها عنه لأن الآتى بالفعل النهى عنه لا يكون آتيا بالمأمور به لأن النهى يطلب الترك والأمر

عن عهدة ذلك الأمر
ويتصف بالفعل بالإجزاء وهذا
هو المختار ، وقال قوم إنه
يحكم بالإجزاء بخطاب متجدد
الذى يدخل في الأمر
والنهى وما لا يدخل
هذه ترجمة معناها يلى
من يتناوله خطاب
التكليف بالأمر والنهى
ومن لا يتناوله ، وقال
ما لا يدخل فيها على أن
من لم يدخل في خطاب
التكليف ليس في حكم
ذوى العقول

(يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنون) للكفون وهم العاقلون الباقون غير الساهين ويدخل الإثمات في خطاب الله كدور بحكم التبعية (و) أما (الساهاى والسبي والمجنون) فهم (غير داخلين في الخطاب) لانتفاء التكليف عنهم لأن شرط الخطاب التهم وهم غير فاهمين للخطاب ، ويؤمر الساهى بعد ذهاب السهو بجبر ذلك السهو بقضاء ملاقاته من الصلاة وضمان ما أتلفه من المال لوجود سبب ذلك وهو الإلتاف ودخول الوقت (والكفار) (٣٦) مخاطبون بفروع الشريعة) على الصحيح (وبما لا تصح إلا به وهو الإسلام)

انفاقا ، وقوله (لقوله تعالى ماسلككم فيه فمركبوا لم نك من المسلمين) حجة للقول الصحيح ، وقيل إنهم غير مخاطبين بفروع الشريعة لعدم صحتها منهم قبل الإسلام وعدم مؤاخذتهم بها بعده . وأجيب بأن فائدة خطابهم بها عقابهم عليها وعدم صحتها في حال الكفر لتوقفها على النية للتوبة على الإسلام ، وأما عدم المؤاخذة بها بعد الإسلام فترغيا لهم في الإسلام (والأمر) النفسى (بالشئ) نهى عن ضده (بمعنى أن تعلق الأمر بالشئ هو عين تعلقه بالكف عن ضده واحدا كان الضد كضد السكون الذى هو التحرك أو أكثر كضد القيام الذى هو القعود والاتكاء والاستلقاء فالطلبه تعلق واحد بأمرين هما فصل الشئ والكف عن ضده؛ فاعتبار الأول هو أمر واعتبار الثانى هو نهى ،

يطلب القتل وفى المعاملات سواء رجع النهى فيها إلى نفس العقد كحديث مسلم فى النهى عن بيع الحصة وهو جعل الإصابة بالحصى يباعا قائما مقام الصيغة وهو أحد التأويلات فى الحديث أورد رجع النهى إلى أمر داخل فى العقد كالنهي عن بيع الملاحيق كما رواه البزار فى مسنده وهو يبيع ما فى بطون الأمهات ، فالنهي راجع إلى نفس المبيع والبيع ركن من أركان العقد والركن داخل فى الماهية أورد رجع النهى إلى أمر خارج لأزم كالنهي عن بيع درهم بدرهمين لاشتراكه على الزيادة اللازمة بالشرط واحترضا بالمطلق عما إذا اقترن به ما يقتضى عدم الفساد كأن كان مطلق النهى لخارج عن النهى عنه غير لازم له كالوضوء بماء منصوب لإلتاف مال الغير الحاصل بغير الوضوء وكالبيع وقت نداء الجمعة لتفويتها الحاصل بغير البيع وكالصلاة فى المكان للكروه أو المنصوب كما مر فانه لم يفد الفساد عند الأكثرين لأن النهى عنه فى الحقيقة ذلك الخارج وظاهر كلام إمام الحرمين صاحب الأصل أن النهى يقتضى الفساد مطلقا وبما قال الإمام أحمد رضى الله تعالى عنه وقوله : وصيغة الأمر التى مضت . الخ ، يعنى أن صيغة الأمر التى مضت فى باب الأمر والكلام عليه ترد أى توجد والقصد منها أى من تلك الصيغة أن يباح بالبناء للفعول أى اللباح أى ترد والمراد بها الإباحة كما تقدم نحو قوله تعالى - كلوا من الطيبات - والعلاقة هى الإذن وهى مشابهة معنوية ، وقوله ما وجد بالبناء للفعول تكملة ، وقوله كما أتت الخ أى كما أتت صيغة الفعل للإباحة فيما تقدم عند قوله لامع دليل دلنا شرعا على إباحة الخ كذلك أتت ، والقصد منها التسوية نحو قوله تعالى - اصبروا أو لا تصبروا سواء عليكم - وقوله كذا التهديد أى أتت صيغة الفعل للتهديد أيضا نحو قوله تعالى - عملوا ما تشتم - فانه فهم بالقرينة أنها صيغة مذكورة فيه فى معرض التهديد والعلاقة هنا للضادة فان للهدد عليه حرام أو مكروه ، وقوله وتكون أى وأتت صيغة الأمر أيضا للتكوين وهو الإيجاد عن العدم بسرعة مثل قوله تعالى - كن فيكون - والعلاقة هنا للمساواة للضرورة وهى تختم الوقوع كما تختم فعل الواجب ، وترد أيضا لتبريد ذلك بما هو المذكور فى للبسوط وقوله هيه ، الأصل هى وزيدت الهاء الأخيرة لسكت .

(تنبيه) لم يذكر للصف ورود صيغة الأمر للندب اكتفاء بما تقدم من الإشارة إليه فيما تقدم عند قوله أو ندب فلا الخ . هذا ، ولما بين الأمر والنهى أراد أن يبين من يدخل فيها ومن لا يدخل فقال : (فصل) أى فى بيان من يتناول خطاب التكليف ومن لا يتناوله ، ومن للكلف ؟ قال الناظم رحمه الله تعالى :

(وللمؤمنون فى خطاب الله قد دخلوا إلا الساهى
وذا الجنون كلهم لم يدخلوا والكافرون فى الخطاب دخلوا
فى سائر الفروع للشريعة وفى الذى بدونه ممنوعه

وقيل إن الأمر بالشئ ليس عين النهى عن ضده ولكن يتضمنه ، وقيل ليس عينه ولا يتضمنه وذلك وغزاه صاحب الجوامع للصف ، وأما مفهوم الأمر والنهى فلا نزاع فى تباينهما وكذا لا نزاع فى أن الأمر اللفظى ليس عين النهى اللفظى ، والأصح أنه لا يتضمنه ، وقيل يتضمنه فاذا قال اسكن فكأنه قال لا تحرك لأنه لا يتحقق السكون إلا بالكف عن التحرك (و) أما (النهى) النفسى (عن الشئ) فقول إن (أمر بضمه) فإن كان واحدا فواضح وإن كان أكثر كان أمرا بواحد من غير تعيين وقيل إن النهى النفسى ليس أمرا بالضد قطعا ، وأما النهى اللفظى فليس عين الأمر اللفظى قطعا ولا يتضمنه على الأصح وقيل يتضمنه

فإذا قال لا تتحرك فكذا قال أسكن لأنه لا يتحقق ترك التحرك إلا بالسكون (والنهي استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب) على وزن ماتقدم في الأمر إلا أنه يقال هنا قوله استدعاء الترك مخرج للأمر وقوله هنا على سبيل الوجوب أي بأن لا يجوز له الفعل مخرج للنهي على سبيل الكراهة بأن يجوز له الفعل ولا يعتبر فيه أيضا علو ولا استعلاء إلا أن النهي المطلق مقتضى للفور والتكرار فيجب الانتهاء في الحال واستمرار الكف في جميع الأزمان لأن الترك للمطلق (٢٧) إنما يصدق بذلك (وبدل) النهي

للمطلق (على فساد النهي عنه) شرعا على الأصح عند المالكية والشافعية وسواء كان النهي عنه عبادة كصوم يوم العيد أو عقدا كالبيع للنهي عنها واحترضا بالمطلق عما إذا اقترن به ما يقتضى عدم الفساد كما في بعض صور البيع للنهي عنها وسقطت هذه للثلاثة من نسخة المحلى (وترد صيغة الأمر والمراد به) أي بالأمر (الإباحة) كما تقدم (أو التهديد) نحو «اعملوا ما شئتم» (أو للتسوية) نحو «اصبروا» (أو للتكوين) نحو «كونوا قردة» (وأما العام فهو ماعن شيشين فصاعدا) أي من غير حصر وهو مأخوذ (من قوله عمت زيدا وعمرا بالمطاء وعمت جميع الناس بالمطاء) أي شملتهم في العام شمول، وفي بعض النسخ مثل عمت زيدا وعمرا ولا يصح ذلك لأن عمت زيدا وعمرا ليس من العام الذي يريد بيانه

وذلك الإسلام فالفروع تصحيحها بدونه ممنوع

يعني أن المؤمنين المكلفين منهم وهم البالغون العاقلون ومثلهم للثمنات قد دخلوا جميعا في خطاب الله تعالى إلا الصبي والصبية والساهي حال سهوه ومثله الساهية وإذا الجنون أي صاحبه أي وإلا المجنون أي والمجنونة فانهم كلهم لم يدخلوا في الخطاب لا تنفاه التكليف عنهم إذ شرط التكليف فهم الخطاب والصبي والساهي والمجنون غير فاعمين له، نعم يؤمر الساهي بهذا الصواب السهو عنه حال تكليفه بغير خلل السهو وقضاء ما قلته من نحو الصلاة وضمان ما تلطفه من المال ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل وإلى الصبي والمجنون مخاطب بأداء ما وجب في مالهما منه كإزكاة وضمان للتلف كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما تلطفته حيث فرط في حفظها لتزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه للثاب عليهما ليس لأنه مأمور بهما كما في البالغ بل ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه إن شاء الله تعالى. واعلم أنه لا يشترط في التكليف بالفعل حصول الشرط الشرعي لصحة ذلك الفعل كالإسلام للطاعات والطهارة للصلاة بل يجوز التكليف بالفعل وإن لم يحصل شرطه شرعا على الأصح وإليه أشار الناظم رحمه الله تعالى بقوله * والكافرون في الخطاب دخلوا * وقوله * في سائر الفروع للشرع * متعلق بالخطاب وفي معنى الباء، والمعنى أن الكفار داخلون في الخطاب بجميع فروع الشريعة فهم مخاطبون بهامع انتهاء شرطها وهو الإسلام حتى يذبون بترك الفروع كما يذبون بترك الإسلام وإليه أشار بقوله * وفي الذي بدونه ممنوعه * يعني ودخل الكفار في الخطاب بالإسلام الذي بدونه فروع الشريعة ممنوعة لأصح ولهذا فرع رحمه الله تعالى على ذلك فقال : فالفروع * تصحيحها بدونه ممنوعه * يعني إذا علمت أن الكفار دخلوا في الخطاب بفروع الشريعة وبما لأصح إلا به وهو الإسلام فاعلم أن فروع الشريعة لأصح بدون الإسلام وإنما كلف الكفار بفروع الشريعة لأنهم لو لم يكونوا مكلفين بها لما أوعدهم الله على تركها لكن الآيات الموعدة بالعذاب على ترك الفروع كثيرة كقوله تعالى - ماسلككم في سقر قالوا لئن لم نكن من الصالحين - الآية وقوله تعالى - وويل للشركين الذين لا يؤتون الزكاة - وقوله تعالى - ومن يفعل ذلك يلق أثاما - وهو عام للعقلاء فصرح بتعذيبهم بترك الزكاة والصلاة وفائدة خطابهم عقابهم عليها لما يأتي قريبا إن شاء الله تعالى وامتنال الكافر حال كفره ممكن في نفسه بأن يسلم وصلى ويضع ما أمر به وليس مأمورا بإيقاع الفعل حال كفره لعدم صحتها منه لتوقعها على النية للتوبة على الإسلام ولا يؤخذون بها بعد الإسلام ترغيبا فيه وتخفيفا عنهم وقيل ليسوا مكلفين بالفروع وقيل كفوا بالنواهي دون الأوامر والله أعلم. ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

(باب العام)

(وحده لفظ جمع أكثر من واحد من غير ما حصرى من قولهم عمتهم بما مئى ولتتصر ألفاظه في أربع

وقوله ماعن شيشين فصاعدا جنس يشتمل على اللتى كرجلين وأسماء العدد كثلاثة وأربعة ونحو ذلك وقولنا من غير حصر فصل مخرج للتى ولأسماء العدد فانها تتناول شيشين فصاعدا إلا أنها تنهى إلى غاية محصورة (وألفاظه) أي صيغ العموم للموضوعة له (أربعة) أي أربعة أنواع : النوع الأول (الاسم الواحد المعروف بالألف واللام) التي ليست للمهد ولا للحقيقة فانه فيد العموم بدليل جواز الاستثناء منه نحو «إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا» .

الجمع) أى الدال على جملة
(المعرف باللام) التى ليست
للمعد نحو «أقوال المشركين»

(و) النوع الثالث (الأسماء

للبهة كمن فيمن يعقل)

نحو من دخل دارى فهو

آمن. (وما فى لا يعقل)

نحو ما جاءنى قبله (وأى

فى الجميع) أى من يعقل ومن

لا يعقل نحو أى عيسى

جاءك فأحسن إليه وأى

الأشياء أردته أعطيتك

(وأين فى المكان) نحو أين

تجلس أجلس (ومتى

فى الزمان) نحو متى قم أقم

(وما فى الاستفهام) نحو

ما عندك (و) فى (الجزاء)

أى المجازاة نحو ما فعل

نجزه ، وفى نسخة والخبر

بدل الجزاء نحو قولك

علت ما علنت بآء للتكلم

فى الأول وتاء الخطاب

فى الثانى جوابا لمن قال لك

ما علنت (وغیره) أى غير

ما ذكر كالخبر على النسخة

الأولى والجزاء على النسخة

الثانية (و) النوع الرابع

(لا فى النكرات) أى الداخلة

على النكرات فان بنيت

النكرة معها على الفتح نحو

لأرجل فى الدار فهى نص

فى العموم وإن لم تبين

نهى ظاهرة فى العموم نحو

لأرجل فى الدار (والعموم

من صفات النطق) أى

اللفظ

الجمع والفرد للمعرفات باللام كالكافر والإنسان

وكل مبهم من الأسماء من ذلك ما للشرط من جزاء

ولفظ من فى عاقل ولفظ ما فى غيره ولفظ أى فيها

ولفظ أين وهو للسكان كذا متى للوضع للزمان

ولفظ لا فى النكرات ثم ما فى لفظ من أى بها مستفهما

ثم العموم أبطلت دعواه فى الفعل بل وما جرى مجراه

يعنى أن تعريف العام هو لفظيم أى يتناول دفعة أكثر من واحد من غير دلالة على حصر أى ضبط

وتعيين ل مقدار المدلول وهذا معنى قوله * وحده لفظيم أكثر * البيت فالف أكثر للاطلاق ولفظ ما

فى كلامه زائد ويرى بالبناء للجهول تكلمة كما علنت من الحل وخرج بقوله أكثر من واحد النكرة

فى الإثبات وبقوله من غير حصر أسماء الأعداد مثل الثلاثة والعشرة والألف والنكرة المثناة من حيث

الآحاد كرجلين فانهما يتناولان أكثر من واحد ولكن إلى غاية محصورة ولفظ من غير حصر يتناول

كل ما يمكن الارتفاع إليه من الأعداد وزاد بعضهم فى الحد من جهة واحدة ليخرج تناول العدد بطريق

العطف فى قولك قام زيد وعمرو وبكرو خالفان هذا اللفظ يتناول أكثر من اثنين بجهة العطف وهى

مختلفة فان للمطوف غير المطوف عليه بخلاف قولك جاء الفقهاء فانه يدل على جماعة دلالة واحدة

وقوله من قولهم عممتهم الخ أى لفظ العام مأخوذ من مادة قولهم عمستهم بما معنى من العطاء أى شملتهم به

بأن أعطيت كل واحد منهم فى العام شمول وقوله * وتلتصر ألقاؤه فى أربع * يعنى حصر مجموع صيغ

ألقاؤه للعموم للمفهوم من العام للوضوعة له فى أربعة أنواع بل أكثر وإنما قيد بها مراعاة للبندى فان

الضبط أسهل عليه وأمنع لا تشارفكره للشوش . (النوع الأول والثانى) ذكرهما بقوله الجمع

والفرد للمعرفان باللام كالكافر والإنسان ، قوله الجمع أى النوع الأول من الأربعة الأنواع الجمع بالمعنى

القوى بالمعرف باللام وهو اللفظ الدال على جماعة فشم للجمع واسم الجنس الجمى نحو قوله تعالى « قد أفلح

المؤمنون » ونحو رب العالمين ونحو التمرقوت وقوله والفرد أى النوع الثانى من الأربعة الأنواع الاسم

الواحد للفرد للمعرف باللام فانه يفيد العموم بدليل جواز الاستثناء منه نحو قوله تعالى إن الإنسان

أى كل إنسان لى خسر إلا الدين آمنوا ما لم يتحقق عهده لتبادره إلى الدهن حيث (النوع الثالث)

الأسماء للبهة وقد ذكره بقوله * وكل مبهم من الأسماء أى والأسماء للبهة فهو معطوف على قوله الجمع

والفرد للمعرفان فهو ثالث الأنواع كما علنت وقوله من ذلك ما كان حقه التفريع بالقاء والتقدير فى

الأسماء للبهة لفظ ماخلة كونه عاما أو مستعملا فى أفراد ما لا يعقل كما سيصرح به فى قوله ولفظ ما فى

غيره شرطا كان كما قال للشرط والجزاء أو موصولا أو استفهاما مثال ذلك ما جاءنى منك رضيت به

فهذه تحتل الشرطية والموصولة ومثال الاستفهامية ما عندك وخرج بالشرطية وما بعدها المنكرة

للموصوفة نحو مررت بما معجب لك أى بشئ معجب لك والتبجعية نحو ما أحسن زيدا فانها لا يعلمان

(تنبيه) إنما ذكرت ما الاستفهامية هنا وإن كانت سيد ذكرها الناظم بعد النوع الرابع بقوله : ثم ما

* فى لفظ عنى أى بها مستفهما * لأن هنا محل ذكرها حيث إنها من الأسماء للبهة فذكره لمأنة

غير مناسب كما سننبه عليه وقوله ولفظ من فى عاقل أى ومن الأسماء للبهة أيضا لفظ من غير الموصوفة

عاما أو مستعملا فى أفراد من يعقل شرطا كان أو موصولا أو استفهاما مثله « من دخل دارى فهو آمن »

فهذه تحتل الشرطية والموصولة ومثال الاستفهامية من عندك ؟ ولو قل فيمن يعلم لكان أحسن

ليشمل البارى تعالى وتقدس نحو قوله تعالى « ومن لستم به برازقين » أما الموصوفة فلها لا تم نحو مررت

بمن معجب لك بجز معجب أى رجل معجب وقوله ولفظ ما فى غيره أى ومن الأسماء المبهمة أيضا لفظ ما عما أو مستعملا فى أفراد ما لا يعقل شرطا كان أو موصولا أو استفهاما كما مر الكلام على ذلك مستوفى وما ذكره من كون ما لما لا يعقل قال فى التلويح هو قول بعض أئمة اللغة والأكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم .
(تنبيه) لا تكرار فى قوله هنا ولفظ ما فى غيره مع قوله للار من ذاك ما لى وقوله الآتى ثم ما لى لأن المقصود هنا الإشارة لبيان كونها لغير العاقل وفيما تقدم الإشارة الى كونها تستعمل شرطية كما تستعمل موصولة وفيما يأتى الإشارة الى أنها تستعمل استفهامية كما تستعمل شرطية وموصولة لكن فيه تشييت لا يغنى وقوله ولفظ أى فيها أى فىمن يعقل وما لا يعقل ؛ والمعنى ومن الأسماء المبهمة أيضا لفظ أى عاما أو مستعملا فى أفراد من يعقل وما لا يعقل شرطا كان أو موصولا أو استفهاما نحو أى عبيدى دخل الدار فهو خير ، و«ثم لنزعن من كل شعبة أيهم أشد» وأى عبيدى جاءك ونحو أى الأشياء أردت أعطيتك وأى شيء نابى التجأت الى الله واركب أى الأشياء أردت وخرج بالشرطية والموصولة والاستفهامية الصفة نحو مرتت رجل أى رجل بمعنى رجل كامل والحال نحو مرتت بزيد أى رجل بمعنى كامل أيضا أو منادى بها نحو يا أيها الرجل فانها لاتفيد العموم ومثل أى العامة كل وجميع وقوله ولفظ أين وهو للكان أى ومن الأسماء المبهمة أيضا لفظ أين شرطا أو استفهاما عاما أو مستعملا فى أفراد المكان خاصة نحو أين تجلس أجلس وأين تكون وقوله * كذا متى للوضع للزمان * أى وكذا من الأسماء المبهمة أيضا متى شرطا كان أو استفهاما اتصل بما أولا حال كونه عاما أو مستعملا فى أفراد الزمان للبهيم كما قيده بذلك ابن الحاجب قال الأسنوى ولم أر هذا الشرط فى الكتب المعتمدة نحو متى شئت جئتكم ومتى تجي . بخلاف للمعين فلا تقول متى زالت الشمس .

(النوع الرابع) لفظ لافى النكرات وقد ذكرها بقوله ولفظ لافى النكرات أى لا النافية حال كونها داخلة على النكرات أو حال كونها معها عاملة فيها عمل إن منع بناء النكرة نحو لارجل فى الدار ببناء رجل على الفتح أو مع إعرابها نحو لا غلام سفر حاضر أو عاملة فيها عمل ليس أو غير عاملة نحو لارجل فى الدار برفع رجل على الإعمال أو الإهمال ، مباشرة للنكرات كما ذكر أو لعاملها كلاباع حر ومثل لا مساواة بالشر النكرة التى نحو ما أحد قائم أو باشر عاملها نحو ما قام أحد وقوله : ثم ما * فى لفظ من أتى بها مستفهما * قد علمت مما تقدم أن ما الاستفهامية ليس هذا موضعها فكان يجب على الناظم أن يذكرها قبل لافى النكرات كما لا يغنى إذهى من الأسماء المبهمة التى هى من القسم الثالث قد ذكره لها هنا غير مناسب كما نبهنا عليه فى كلامه رحمه الله قصور ، فلو قال :

وكل مبهم من الأسماء كما من وأى حيث كل عمما
 فلفظ من فى عاقل ولفظ ما فى غيره ولفظ أى فيهما
 ولفظ أين وهو للكان كذا متى للوضع للزمان
 ورابع الأنواع لا إذ تعمل فى النكرات إذ عليها تدخل

لكان أولى وأسبك . ثم اعلم أن العموم من صفات النطق ولا يجوز دعوى العموم فى غيره من القبل وما يجرى مجراه وهذا معنى قول الناظم رحمه الله تعالى :

(ثم العموم أبطلت دعواه فى القبل بل وما جرى مجراه)

يعنى أن العموم قد أبطل العلماء صحة دعواه فى غير النطق من القبل الذى هو بمعنى القبل الحاصل بالمصدر وما جرى مجراه مثال الأول وهو القبل حديث أنس «كان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم يجمع بين الصلاتين فى السفر» رواه البخارى فلا تصح دعوى العموم فى هذا الجمع فانه لا يعم السفر الطويل

والنطق مصدر بمعنى منطوق به (ولا يجوز دعوى العموم فى غيره) أى فى غير اللفظ (من القبل وما يجرى مجراه) أى مجرى القبل فالقيل بكلمة عليه الصلاة والسلام بين الصلاتين فى السفر كما رواه البخارى فلا يدل على عموم الجمع فى السفر الطويل والقصير فانه إنما وقع فى واحد منهما والذى يجرى مجرى القيل كالتقاضي المينة مثل قضائه صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجار رواه النسائى عن الحسن مرسل فلابد كل جار لاحتمال خصوصية فى ذلك الجار

﴿ والخاص يقابل العام ﴾ فيقال في تعريفه : هو ما لا يتناول شيئين فصاعدا من غير حصر ، بل إنما يتناول شيئا محصورا إما واحدا أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال (والتخصيص تمييز بعض الجملة) أى إخراج بعض الجملة التي يتناولها اللفظ العام كإخراج المعاهدين (٣٠) من قوله تعالى « اتقوا المشركين » (وهو) أى المخصص بكسر الصاد المقهوم

وهو ما يبلغ مرحلتين والتقصير وهو ما دونهما فإنه إنما يقع في واحد منهما وهو السفر الطويل ومثال الثاني وهو الجارى مجرى الفعل قضاءه صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجار فإنه لا يعم كل جلد لاحتمال خصوصية في ذلك الجار .

﴿ باب الخاص ﴾

وهو يقابل العام فيؤخذ حده من حد العام فيقال في تعريفه ما لا يتناول دفعة شيئين فصاعدا من غير حصر كما قال الناظم رحمه الله تعالى :

(والخاص لفظ لا يعم أكثر من واحد أو مع حصر جرى)

يعنى أن الخاص لفظ لا يعم أى لا يتناول دفعة أكثر من واحد أو مع أكثر من واحد مع الحصر فدخل فيه ما لا يتناول أكثر من واحد نحو رجل وما يتناول شيئين فقط نحو رجلين وما يتناول أكثر من واحد نحو ثلاثة رجال فأنفأ أكثرنا للاطلاق ولقظ جرى كأعم من الحل تكملة . ثم قال رحمه الله تعالى : (والقصد بالتخصيص حيثما حصل تمييز بعض جملة فيها دخل)

يعنى أن المراد بالتخصيص حيثما حصل أى إذا حصل التخصيص فهو تمييز بعض الجملة إذا دخل فيها بالإخراج وهذا معنى قول الأصل والتخصيص تمييز بعض الجملة أى إخراج بعض الجملة التي يتناولها اللفظ العام كإخراج أهل التهمة للمعهدين من حكم للشركين في قوله تعالى - فاتقوا المشركين - فقد ميز أهل التهمة عن جملة للشركين وقوله بعض احتراز عن الكل فإنه نسخ وقوله جملة دخل فيه العام وغيره كالاستثناء من المدد فيأتى أنه من المنصطات وكذا بدل البعض من الكل كما صرح به ابن الحاجب نحو أكرم الناس قرينا وستحكم عليه وخرج الاستثناء المنقطع فإنه لا يخص وقيل يخص ويأتى إن شاء الله تعالى . ثم قال رحمه الله تعالى :

(وما به التخصيص إما متصل كما سيأتى آتاه أو منفصل)

فالشرط والتقييد بالوصف متصل كذلك الاستثناء وغيرهما متصل)

يعنى أن الذى يحصل به التخصيص ينقسم الى قسمين متصل ومنفصل كما سيأتى آتاه أى قريبا فهو إما متصل وهو ما لا يستقل بنفسه بل يكون مذكورا مع العام أو منفصل وهو ما يستقل بنفسه ولا يكون مذكورا مع العام بل يكون مفردا وقوله : فالشرط والتقييد بالوصف متصل . كذلك الاستثناء أى فالمتصل أنواع منها الشرط والتقييد بالوصف ومثلها الاستثناء ، فلم أن التخصيص للمتصل ثلاث أنواع على ما ذكره الناظم تبعا للأصل : أحدها الشرط نحو أكرم الفقراء إن زهدوا . وثانيها التقييد بالصفة نحو أكرم العلماء الفقهاء . وثالثها الاستثناء نحو جاء الفقهاء إلا زيدا ويزاد رابع وهو التام وخامس وهو بدل البعض من الكل وسأذكرهما كما سترأهما إن شاء الله تعالى وقوله وغيرها متصل أى وغير هذه الثلاثة متصل يعنى للتفصل . هذا ولما ذكر الاستثناء أراد أن يبين حده وشرطه وجوانزه فقال :

(وحد الاستثناء ما به خرج من الكلام بعض ما فيه اندرج)

من التخصيص (ينقسم إلى متصل) وهو ما لا يستقل بنفسه بل يكون مذكورا مع العام (ومنفصل) وهو ما يستقل بنفسه ولا يكون مذكورا مع العلم بل يكون مفردا (فالمتصل) ثلاثة أشياء على ما ذكر المصنف أحدها (الاستثناء) نحو قام القوم إلا زيدا (و) ثانيها (التقييد بالشرط) نحو أكرم بنى نعيم إن جاءوك أى الجائين منهم (و) ثالثها (التقييد بالصفة) نحو أكرم بنى نعيم الفقهاء (والاستثناء) الحقيقى أى المتصل هو (إخراج ما لولاه) أى لولا الاستثناء (المتصل فى الكلام) نحو المثال السابق فالاستثناء المتصل هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه واحترازنا به عن المنفصل وهو ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه نحو قام القوم إلا حمرا فليس من المنصطات وإن كان المصنف سيذكره على سبيل الاستطراد ولا بد فى الاستثناء المنقطع أن يكون بين المستثنى والمستثنى

منه ملازمة كما مثلتها فلا يقال قام القوم إلا زيدا (وإنما صح) الاستثناء (بشرط أن يبقى من المستثنى منه شيء) ولو واحدا فلو استغرق المستثنى منه لم يصح وكان لقوا قال له على عشرة إلا تسعة صح ولزمه واحد ولو قال إلا عشر لم يصح ولزمته العشرة (ومن شرطه) أى الاستثناء (أن يكون متصلا بالكلام) بالنطق أو فى حكم المتصل فلا يضر قطعه بسعال وتنفس

وشرطه أن لا يرى منفصلا ولم يكن مستغرقا لما خلا
والنطق مع إسماع من بقره وقصده من قبل نقطه به
والأصل فيه أن مستثناء من جنسه وجاز من سواء
وجاز أن يقدم المستثنى والشرط أيضا لظهور المعنى

ونحوهما مما لا يعد فاصلا
في العرف فإن لم يتصل
بالكلام المستثنى منه لم يصح
فلو قال جاء القوم ثم قال
بعد أن مضى ما يعد فاصلا
في العرف إلا زيدا لم يصح
وعن ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما : يصح
الاستثناء المنفصل بشهر ،
وقيل بسنة ، وقيل أبدا
(ويجوز تقديم الاستثناء)
أي المستثنى (على المستثنى
منه) نحو ما قام إلا زيدا
أحد (ويجوز الاستثناء
من الجنس) وهو للتصل
للمدود في الخصصات كما
تقدم (ومن غيره) وهو
المنقطع كما تقدم (والشرط)
وهو الثاني من الخصصات
للتصلة يجوز أن يتأخر عن
الشروط في اللفظ كما تقدم
(ويجوز أن يتقدم عن
الشروط) في اللفظ نحو إن
جاءوك بنو عيم فأكرمهم ،
وأما في الوجود الخارجي
فيجب أن يتقدم الشرط
على الشروط أو يقلونها

يعني أن تعريف الاستثناء هو الإخراج من متعدد ولو محصورا يالا أو إحدى أخواتها مالولاء لدخل
في الكلام المخرج منه حالة كون الإخراج والمخرج منه صادرين من متكلم واحد كما رجحه الصفي الهندي
وهذا مراد قوله : مابه خرج . من الكلام بعض ما فيه اندرج . أي فهو ما خرج يالا أو إحدى أخواتها
من الكلام السابق بعض ما اندرج في حكمه ولولا الإخراج لدخل في الكلام السابق وهو المستثنى
منه نحو قولك جاء القوم إلا زيدا وهذا يسمى الاستثناء المتصل فلولا إخراج زيد من القوم لدخل
في مجيئه فخرج بالإخراج يالا نحو أستاذي زيدا فلا يسمى استثناء في الاصطلاح وإن كان مثله هنا
فالاستثناء للتصل نحو المثال السابق هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه ، واحتزنا به عن
المنقطع وهو ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه نحو قام القوم إلا حمرا فليس من الخصصات
وإن كان الناظم ذكره على سبيل الاستطراد بقوله وجاز من سواء ، ونقل ابن قاسم أن المنقطع من
الخصصات أيضا وسيأتي إن شاء الله تعالى ، وقوله وشرطه أن لا يرى منفصلا أي وشرط صحة الاستثناء
أن لا يرى منفصلا عن الكلام المستثنى منه بل شرطه أن يكون متصلا به فيشترط اتصاله به حسا وأما هو
في حكم الاتصال فلا يضر انفصاله بنحو سكتة تنفس أو سعال أو تعب أو طول الكلام المستثنى منه ونحو
ذلك مما لا يعد فصلا عادة وعرفا فلوا انفصل عنه كذلك كما لو قال قام القوم ثم قال بعد أن مضى ما يعد
فاصلا في العرف إلا زيدا لم يصح ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما : يصح الاستثناء المنفصل بشهر ،
وقيل بسنة ، وقيل أبدا ، وقوله : ولم يكن مستغرقا لما خلا . أي وشرط صحة الاستثناء أن لا يكون مستغرقا
لما خلا أي لما مضى قبل المستثنى بأن يبقى بعد الاستثناء من المستثنى منه شيء وإن قل كالنصف أو دونه
أو أكثر نحو له على عشرة إلا خمسة على عشرة إلا ثلاثة على عشرة إلا سعة فيلزمه على الأول خمسة وعلى
الثاني سبعة وعلى الثالث واحد فلوا استغرق بأن لم يبق منه شيء كما لو قال على عشرة إلا عشرة لم يصح
فلزمه العشرة نعم إن أتبعه باستثناء آخر صح كقوله على عشرة إلا عشرة إلا خمسة صح فلزمه خمسة
وكانه قال له على عشرة إلا عشرة ناقصة خمسة وهو معنى الإخمسة ، وقوله : والنطق مع إسماع من بقره .
أي وشرط صحة دعوى الاستثناء التلفظ به مع إسماع من بقره ، وقوله : وقصده من قبل نقطه به . أي
وشرط صحة الاستثناء نيته من قبل نطق الشخص بالاستثناء قال شيخ الإسلام وهذا الشرط متفق عليه
عند القائلين باشتراط اتصاله فلولا لم ينو الاستثناء إلا بعد فراغ المستثنى منه لم يصح وعليه لا يشترط وجود
النية من أوله بل يكفي وجودها قبل فراغه على الأصح والاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات ،
وما في هذا اليقظة أعنى والنطق الخ لم يذكره صاحب الأصل فهو من زيادة الناظم رحمه الله تعالى
وقوله : والأصل فيه أن مستثناء من جنسه وجاز من سواء

يعني أن الأصل في المستثنى أن يكون من جنس للمستثنى منه ويجوز الاستثناء من سواء وهو غير
جنسه فيجوز الاستثناء كما قال من جنسه مما هو بعضه وهو للتصل نحو قام القوم إلا زيدا كما تقدم
ومن غيره وهو للمنقطع نحو جاء القوم إلا حمرا ، فالاستثناء المنقطع يخص أيضا لأن المستثنى فيه
وإن لم يكن داخلا في المستثنى منه بطريق النطق لكنه داخل فيه بطريق المفهوم فيتحقق إخراج
الحيز من نحو جاء القوم إلا الحمير لأنه يفهم عرفا مجيء ما يتعلق بالقوم أيضا فكأنه قيل جاء القوم

وجاء ما يتعلق بهم أيضا إلا الجبر وعلى هذا يتحقق به التخصيص بلا شبهة كذا نقله ابن قاسم عن البدر ابن مالك ونحوه على ألف درهم إلا ثوبا فيلزمه ألف ناقص قيمة ثوب يرجع في بيان قيمته إليه وقوله : وجاز أن يقدم المستثنى ، أى ويجوز تقديم لفظ المستثنى مع أداة الاستثناء كما هو ظاهر على لفظ للمستثنى منه كقوله :

وما لى إلا آل أحمد شيعه وما لى إلا مذهب الحق مذهب

وقوله : والشرط أيضا لظهور للمنى ، أى كما يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه كذلك يجوز أن يقدم فى اللفظ الشرط المخصص وهو الصفة على الشرط به وذلك لظهور للمنى نحو إن جاءوك بنوتيم فأكرمهم ويجوز أن يتأخر نحو أنت طالق إن دخلت الدار وهو الأصل أما الشرط الوجودى فيجب أن يتقدم على الشرط كما إذا قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق فلا بد من وجود دخول الدار حتى يقع الطلاق هنا . والقسم الرابع من أقسام المخصص للتصل الذى لم يذكره الناظم رحمه الله تعالى الغاية وهى طرف الشيء ومتناه وحكم ما بعدها مخالف لما قبلها قاله الشافعى والجمهور ، مثال ذلك - وآموا الصيام إلى الليل - إذ ما بعد الحرف ليس داخلا فى الحكم فما قبله بل يحكموا عليه بتقيض حكمه واختار الأموى أن التقييد بالغاية لا يدل على شيء ولعل صاحب الأصل يرى ذلك فلنا تركه فتبعه الناظم رحمه الله تعالى . والقسم الخامس من أقسام المخصص للتصل الذى لم يذكره الناظم أيضا بديل البعض من الكل نحو أكرم الناس قرشنا ذكره ابن الحاجب ويتعلق بهذه الأقسام الخمسة فوائد مذكورة فى الطولات . هذا ولما كان المطلق عاما عموما بديلا والتقييد أخص منه كان تعارضهما من باب تعارض الخاص والعام فتشابههما كما هو ظاهر فلنا جمعهما معا فى مبعضهما وذكرهما أثناء الكلام عليهما حيث قال :

(ويحمل المطلق معا وجدا على الذى بالوصف منه قيدا

فمطلق التحرير فى الإيمان مقيد فى القتل بالإيمان

فيحمل المطلق فى التحرير على الذى قيد فى التكفير

يعنى أنه يحمل المطلق على للتقييد بالصفة معا وجد المطلق فى صورة يمكن حمله فيها على للتقييد كآتى الظهار والقتل وقولنا على للتقييد بالصفة هو مراد الناظم بقوله : على الذى بالوصف منه قيدا . فالألف للاطلاق كآلف وجدا قبله ولفظ منه فى كلامه تكملة ، وقوله فمطلق التحرير فى الإيمان البيتين أى أن مطلق عتق الرقة فى كفارة الإيمان بفتح الهمزة جمع بين وهو الحلف مقيد فى كفارة القتل بالإيمان بكسر الهمزة وهو لفظ مؤمنة كما سأتى مثال كفارة الإيمان قوله تعالى « ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين » إلى « أو تحرير رقة » فالرقة هنا مطلقة مثل كفارة الظهار المذكورة فى قوله تعالى - فحري رقة - ومثال كفارة القتل المقيدة بمؤمنة قوله تعالى « فحري رقة مؤمنة » إذا علمت ذلك فيحمل المطلق فى عتق الرقة على للتقييد بمؤمنة فى التكفير . ولنوضح ما يعلق بالمطلق والتقييد فنقول : اعلم أنه إذا ورد لفظ مطلق ولفظ مقيد نظر فإن أعيد حكمهما وسيبهما وكافا مثبتين كما لو قيل فى الظهار أعتق رقة وقيل فيه أيضا أعتق رقة مؤمنة فإن تأخر للتقييد عن وقت العمل بالمطلق فهو ناسخ وإن تقدم عليه أو تأخر عنه لا عن وقت العمل فالراجع حمل المطلق عليه جمعا بين الدليلين ويكون المقيديا نا للمطلق أى دالا على أنه المراد منه وإن أعيد حكما وسيبا وكافا منفيين يثنى غير مثبتين منفيين أو منفيين نحو لا يجزى عتق مكاتب لا يجزى عتق مكاتب كافر لا تمتق مكاتب لا تمتق مكاتب كافرا فاقبال بحجة مفهوم المخالفة وهو الرجاء بقيد التهى بالكافر ومن لا يقول بحجة المفهوم يحمل بالاطلاق والمسته حيث من

(و) التقييد بالصفة وهو الثالث من المخصصات المتصلة يكون فيه (المقيد بالصفة) أصلا (ويحمل عليه المطلق) فيقيده بقيده (كالرقة قيدت بالإيمان فى بعض المواضع) كما فى كفارة القتل (وأطلقت فى بعض المواضع) كما فى كفارة الظهار (ويحمل المطلق على المقيد) احتياطا ثم شرع يتكلم على القسم الثانى من المخصص أى المنفصل فقال (ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب) على الأصح نحو « والمطلقات يترجسن بأقسن ثلاثة قروء » الشامل لأولات الأحمال غص بقوله « وأولات الأحمال أجلمن أن يضمن حملهن » ونحو قوله « ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمن » الشامل للكتابات لأن أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى « وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله إلى قوله لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون » خص بقوله تعالى « والمخصصات من الدين أو تواتر الكتاب من قبلكم » أى حل لكم والمراد هنا بالمخصصات الحرائر

باب الخامس والعام لكونه نكرة في سياق النفي لامن للطلق والمقيد كما توهم فلذا لم يذكر الناظم هذا القسم وإن اتحد حكمهما وسيبهما وكان أحدهما أمرا والآخر نهيًا كأن يقال أعق رقبة لا تمتق رقبة كافرة أعق رقبة مؤمنة لا تمتق رقبة فيقيد للطلق بضد الصفة في المقيد ليجتعا فالطلق في المثال الأول مقيد بالإيمان وفي الثاني مقيد بالكفر وليس من حمل المطلق على المقيد ولذا لم يذكره الناظم أيضا وإن اختلف السبب واتحد الحكم وهو الذي ذكره الناظم كما علم فقيه ثلاثة مذاهب فقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يحمل المطلق على المقيد في ذلك لاختلاف السبب فيبقى المطلق على إطلاقه وقيل يحمل عليه من جهة اللفظ بمجرد ورود اللفظ المقيد من غير حاجة إلى جامع ونقله الروياني تبعًا للماوردي عن ظاهر مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه . وقال إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه يحمل عليه من جهة القياس فلا بد من جامع بينهما كما في آيتي الظهار والقتل وهو حرمة سببهما وجزم به البيضاوي تبعًا للإمام الرازي والآمدي ونقله الآمدي وغيره عن الشافعي ، وإن اختلف الحكم واتحد السبب كما في قوله تعالى في التيمم «فامسحوا بوجوهكم وأيديكم» وفي الوضوء «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق» فإنه أطلق في آية التيمم مسح اليدين وقيد في آية الوضوء غسل اليدين إلى المرفقين وسيبهما واحد وهو الحدث فهي كالتي قبلها في الخلاف ذكره الباجي وابن العربي ، وحكي القرافي عن أكثر الشافعية حمل المطلق هنا على المقيد هذا ويتعلق بهذا ما هو مذکور في المطولات مع أني قد أطلقت الكلام في هذا المقام وإن كان هذا المختصر لا يحمل ذلك لما في لم أطراف هذه المسئلة من القوائد . ثم إن رحمه الله تعالى لما أنهى الكلام على أقسام الخصومات للتصلة أخذ يتكلم على أقسام الخصومات المنفصلة فقال :

(ثم الكتاب بالكتاب خصصوا سنة بسنة تخص
وخصصوا بالسنة العكسًا وعكسه استعمل يكن صوابا
والذكر بالإجماع مخصوص كما قد خص بالقياس كل منهما)

اعلم أولاً أن الخصومات المنفصلة ثلاثة : الحس والعقل والدليل السمي ، فالأول الحس ، فيجوز التخصيص به كما في قوله تعالى إخباراً عن الرجح المرسلة على عاد «تدمر كل شيء» فإنا ندرك بالحس أى المشاهدة ما لا تدبير فيه كالمسوات والجبال ، والثاني العقل ، والتخصيص به على قسمين : أحدهما أن يكون بالضرورة كقوله تعالى «الله خالق كل شيء» فإنا ندرك بالعقل ضرورة أنه تعالى ليس خالقاً لنفسه . ثانيهما أن يكون بالنظر كقوله تعالى «والله على الناس حج البيت» فان العقل قاض نظراً باخراج الصبي والمنون للدليل الدال على امتناع تكليف القائل . والثالث الدليل السمي وفيه عشر مسائل ذكرها في جمع الجوامع ذكر منها الناظم ستاً وسنذكر الأربع تمام العشر في التمهيد . فالأولى ذكرها بقوله * ثم الكتاب بالكتاب خصصوا * الخ . أقول الكتاب هو القرآن الكريم غلب عليه اسم الكتاب في عرف الشرع والمراد أن الأصح جواز تخصيص بعض الكتاب ببعض الكتاب لوقوعه كقوله تعالى «وأولات الأحمال أجلهن أن يضمن حملهن» فإنه خصص لمعوم قوله تعالى «والملقات يترجن بأنفسهن ثلاثة قروء» فتعكون عدة الحامل بوضع الحمل . والثانية ذكرها بقوله * سنة بسنة تخص * أى وجوزوا تخصيص السنة بالسنة لوقوعه كذلك . والسنة هي أقواله صلى الله تعالى عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وهمه وإشاراته . مثاله تخصيص ما سقت السماء الشامل لما دون خمسة أوسق في حديث الصحيحين «فما سقت السماء» بحديثهما «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» والثالثة ذكرها بقوله * وخصصوا بالسنة الكتاب * بألف الإطلاق أى وجوزوا

(و) يجوز (تخصيص
الكتابة بالسنة) سواء
كانت متواترة أو خبر
آحاد وفاقاً للجمهور
كتخصيص قوله تعالى
«يوسفكم الله في أولادكم»
الآية الشامل للولود الكافر
بحديث الصحيحين «لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر
المسلم» (و) يجوز (تخصيص
السنة بالكتاب) كتخصيص
حديث الصحيحين
«لا يقبل الله صلاتاً أحدكم إذا
أحدث حتى يتوضأ» بقوله
«وإن كنتم مرضى» إلى
قوله «فلم تجدوا ما يغنيكموه»
وإن وردت السنة بالتيمم
أيضاً بعد زول الآية (و)
يجوز (تخصيص السنة
بالسنة) كتخصيص حديث
الصحيحين «فما سقت
السماء العشر» بحديثها
«ليس فيما دون خمسة أوسق
صدقة» (و) يجوز (تخصيص
النطق بالقياس ، ونفى
بالنطق قول الله سبحانه
وتعالى وقول الرسول
صلى الله عليه وسلم) لأن
القياس يستند إلى نص
من كتاب الله تعالى
وسنة رسوله صلى الله
عليه وسلم فكان ذلك
هو المخصص

تخصيص بعض الكتاب ببعض السنة المتواترة القولية إجماعا وكذا الفعلية والآحاد على الصحيح
 مثال تخصيص الكتاب بالسنة القولية المتواترة كما مثل البيضاوي قوله تعالى «يوسفكم الله في أولادكم»
 الآية فانه مخصوص بقوله صلى الله عليه وسلم «القاتل لا يرث» رواه مالك والنسائي والترمذي وابن ماجه
 وفيه نظر فانه غير متواتر اتفاقا بل قال الترمذي إنه لم يصح لكن قال البيهقي له مواهد تقويه
 وأجاب القرافي بأن زمن التخصيص هو زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقد كان الحديث إذ ذاك
 متواترا قال وكما من قضية كانت متواترة في الزمن الماضي ثم صارت آحادا بل ربما نسبت بالكلية
 ومثال تخصيص الكتاب بالآحاد هو هذا الحديث مع الآية بالنسبة إلينا . ومثال تخصيصه بخبر
 الواحد قوله تعالى «يوسفكم الله في أولادكم» لذلك ذكر مثل حظ الأثنين «الشامل للوحد الكافر بحديث
 الصحيحين «لا يرث للسلم الكافر ولا الكافر للسلم» وأما تخصيص الكتاب بالسنة الفعلية فلأن
 النبي صلى الله عليه وسلم رجم المحسن فكان فعله محصيا لمعوم قوله تعالى «الزانية والزاني
 فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» والراجحة ذكرها بقوله «وعكسه استعمل يكن موابا»
 أي وعكس تخصيص الكتاب بالسنة وهو تخصيص السنة بالكتاب استعمله يكن استعمله لك لما ذكر
 صوابا . مثال تخصيص السنة بالكتاب حديث الصحيحين «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث
 حتى يتوضأ» فانه محصن بآية التيمم ولا يضربنا في هذا المثال ورود السنة بالتيمم لأنه كان بعد
 نزول الآية فالمخصص الآية وتحدث ابن ماجه «ما أبين من حتى فهو ميت» فانه محصن بقوله تعالى
 «ومن أوصافها وأوبارها» الآية . الخامسة ذكرها بقوله : والله كرا بالاجماع مخصوص . أي وجوزوا
 تخصيص الله كرا وهو القرآن العظيم بالاجماع فهو مخصوص به . مثاله كما في الأيسوي على مناج
 البيضاوي تنصيف حد القذف على العبد فانه ثابت بالاجماع فكان محصيا لمعوم قوله تعالى «والذين
 يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة» فان قيل الكتاب والسنة
 للتواترة موجودان في عصره عليه الصلاة والسلام مشهوران وانتقاد الاجماع بعد ذلك على
 خلافهما خطأ وفي عصره لا ينقد . قلت لانسلم أن التخصيص بالاجماع بل فلك إجماع على
 التخصيص ومناه أن العلماء لم يخصصوا العام بنفس الاجماع وإنما أجمعوا على تخصيصه بدليل
 آخر ثم إن الآتي بعدم يلزمه متابعتهم وإن لم يعرف المخصص انتهى ، وهذا أغنى تخصيص القرآن
 بالاجماع من زيادة الناظم على الأصل . السادسة ذكرها بقوله : كما . قد خص بالقياس كل منها .
 يعني كما أنهم خصصوا السنة بالكتاب كعكسه كذلك خصصوا بالقياس الكتاب والسنة فخصمير الثاني
 في منها عائد على الكتاب والسنة وليس عائدا لأقرب مذكور وهو الله كرا والاجماع كما هو متبادر
 إلى الفهم لأنه لم يقل أحد بتخصيص الاجماع بالقياس إذ لم أره لافي نهاية السؤل شرح مناج
 الأصول ولا في التعبير شرح التحرير ولا في جمع الجوامع وشروحه ، فلو قال بدل هذا البيت
 دفعا للقياس :

والله كرا بالاجماع عند فاس وذلك والسنة بالقياس

لكن أحسن من غير فاس ، وجواز تخصيص الكتاب والسنة بالقياس للسند إلى نص خاص هو
 الأصح الذي قال به الأئمة الأربعة والأشعري لوقوعه . مثال تخصيص الكتاب بالقياس قياس العبد
 على الأمة في نصف الجلد الدال عليه قوله تعالى «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة»
 الشامل للأمة المخصص بقوله تعالى «فاذا أحسن فلن آتين بفاحشة فليهن نصف ملحق المحصنات
 من العذاب» بجامع اشتراكهما في نفس الرق فالعبد يقاس على الأمة في النصف أيضا .

مثل تخصيص الكتاب
 بالقياس قوله تعالى
 «الزانية والزاني فاجلدوا
 كل واحد منهما مائة جلدة»
 خص عمومهما للأمة
 بقوله تعالى «فليهن نصف
 ما على المحصنات من
 العذاب» وخص عمومهما
 أيضا بالعبد للقياس
 على الأمة .

ومثال تخصيص السنة بالقياس تخصيص قوله صلى الله عليه وسلم «لِيَ الْوَاجِدِ» أى مطلقه «يُحِلُّ عَرْضَهُ وَعَقُوبَتَهُ» بنير الوالد مع ولده . أما هو فليحِلَّ عَرْضَهُ الْحَقَّ قِيَاسًا عَلَى عَدَمِ خِلَافِهِ الثَّابِتُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ» بِالْأُولَى .

(تمة) يجوز تخصيص المنطوق بالمفهوم سواء كان مفهوم الموافقة بقسميه الأولى والثانية
 كان يقال في مثال الأولى من أساء إليك فعاقبه ثم يقال إن أساء إليك زيد فلا تقل له أف ولا تضربه
 من باب أولى ، وهذا للفهم يخص المصوم في من أساء إليك فعاقبه أو يقال في مثال المساوي
 من أساء إليك فغذ ماله ثم يقال إن أساء إليك زيد فلا تحرق ماله وهذا الفهم يخص المصوم في من
 أساء إليك فغذ ماله أو مفهوم المخالفة كتخصيص قوله صلى الله تعالى عليه وسلم «خلق الله الماء طهورا
 لا ينجسه شيء إلا ماغير طعمه أو لونه أو ريحه» بفهم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم «إذا بلغ الماء
 قلتين لا يحمل خبثا» ويجوز التخصيص بفعله صلى الله تعالى عليه وسلم وتقريره كما لو قال : الوصال
 حرام على كل مسلم ثم فعله أو أقر من فعله ، فهذه أربع مسائل تمام الشر ، والله أعلم .

(باب المجهل والمبين)

أى والظاهر وللؤول؛ ثم إن المجهل مشتق من الجمل بفتح الجيم وسكون اليم وهو الاختلاط . وللمين مشتق من التبيين وهو التوضيح لغة ، فالمبين بكسر الياء هو الموضح لغة وفي الاصطلاح الكاشف عن المراد من الخطاب وبافتح الموضع بفتح الصاد . قال الناظم رحمه الله تعالى :

(ما كان محتاجا الى يان فجمعل وضابط اليان

إخراجه من حالة الإشكال إلى التجلي واتضح الحال

كالقرء وهو واحد الأقراء في الحيض والطمهر من النساء

يعنى أن تعريف المجهل هو ما احتاج وانفقر الى البيان من قرينة حالية أو دليل منفصل لعدم إيضاح دلالة ، فمثل القول بالمثل ، وخرج للممثل إذ دلالة له والبيان لا تضاح دلالة ، وأن تعريف البيان من التبيين هو إخراج الشيء كالمجهل من حال إشكاله وعدم فهم معناه إلى حال التجلى وهو حال اضراح معناه وفهمه بنص يدل عليه من حال أو قال إذا علمت ذلك فالإجمال مثل القرء بفتح القاف فى قول الناظم وهو واحد الأقرء أو القروء فيجمع عليهما فالقرء واحد قروء من قوله « ثلاثة قروء » مجمل لأنه متردد فى المعنى بين الحيض والطمهر لا اشتراك بينهما فعمله الشافعى على الطهر وأبو حنيفة على الحيض وكل منهما موافق لجمع من الصحابة والتابعين ، وفى مثل النور لصلاحيته للعقل ونور الشمس لتشابههما من حيث الاهتداء بكل منهما فى الجملة ، وفى الجسم لصلاحيته للساء والأرض وغيرهما لتماثلها ، وفى قوله تعالى « أو يضو الذى يده عقدة النكاح » لتردده بين الزوج والولى وعلى الأول الشافعى وأبو حنيفة لما قام عندهما ، وعلى الثانى مالك لملك وفى غير ذلك مما هو مذكور فى المطولات ، وقوله من النساء بيان لما قبله وهو بيان الواقع وتكملة .

(تنبيه) إنما احتجنا الى تقدير الإجمال الذى هو معنى المجهل قبل تمثيل الناظم بقوله كالقراء مخافة فهم أنه تمثيل للبيان وإن كان لا يخفى على ذوى العرفان ، فلو قال :

فجعل ما احتاج لتيان كالقراء ثم ضابط اليان

إخراجه من حالة الإشكال إلى التجلي واتضح الحال

لَكُنْ أَوْلَى وَأَحْسَنَ وَأَخْصَرَ وَأَتَقَنَ ، ثُمَّ قَالَ النَّاطِلُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

(والمجمل) في اللغة من

أَجَلْتُ الشَّيْءَ إِذَا جَمَعْتَهُ

و عندہ المفصل وفي الاصطلاح

هو (مافتقر إلى اليقين)

أى هو اللفظ الذى يتوقف

فهم المقصود منه على أمر

خارج عنه إما قرينة حل

أولفظ آخر أو دليل

منفصل فاللفظ المشترك

عمل، لأنه مفتقر الى ماسين

المادة من معنیه أو من

معانيه نحو قوله تعالى: ﴿وَمَلَا﴾

قوله وفانه عتلا بالأطعمه :

والجذات لاشته الكواكب

من الطوبى والخير

بين الظهر والعصر

والایان یسعی علی
التمیز فی غیر فیه

التبليغ الذي هو

المبين وهو المتبل ، وعلى

مستحق التأييد ودعمه وهو
الملك فيصل بن عبد العزيز

المداول ، والمصنف

بالنظر الى المعنى الاول

بقوله (إخراج الشيء من

حيز الإشكال إلى حيز

التجلی (ای الظہور

والوضوح ، واورد علیہ

أمران أحدهما أنه لا يشمل

التبيين ابتداء قبل تحرير

الإشكال لأنه ليس فيه

إخراج من حيز الإشكال

والثاني أن التيقن أمر

معنوی والملق لا یوصف

بالاستقرار في الحيز قد كر

الحيزية في تجوز وهو

مجتنب فی الرسم . واجب

بأن المراد بقوله إخراج الشيء

من حيز الإشكال ذكره وجعله واضحا ، والمراد بالحيز مظنة الإشكال وحله والله أعلم ﴿ والنص مالا يحتمل إلا معنى واحدا كزيدا في رأيت زيدا (وقيل) في (٣٦) تعريف النص هو (ماتأويله تنزيله) أى يفهم معناه بمجرد نزوله ولا يتوقف

(والنص صرفا كل لفظ وارد لم يحتمل إلا معنى واحدا)
كقيد رأيت جفرا وقيل ما تأويله تنزيله فليطأ)

اعلم أن البيان كما تقدم مأخوذ من التبيين الذى هو فعل المبين بكسر التحية وهو الموضع وبفتحها المبين الذى هو الموضع وهو النص وله معان : منها ما قال الناظم . والنص عرفا كل لفظ لم يحتمل معنيين بل لا يحتمل إلا معنى واحدا كقوله تعالى « فسيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة » فهذا لا يحتمل ما زاد على العشرة فأخرج الجمل والظاهر والمؤول ونحو قول الناظم : كقيد رأيت جفرا ، وقوله : وقيل ماتأويله تنزيله ؛ أى وقيل في تعريف النص لفظ تأويله أى حمله على معناه وفهمه منه تنزيله أى يحصل بمجرد نزوله وسماحه فهو لكونه منع التنزيل كأنه هو نحو الآية السابقة . وحاصل المعنى أنه هو الذى لا يتوقف فهم تنزيله على تأويل كما مر في الآية فانه بمجرد ما ينزل يفهم معناه ولا يتوقف فهمه على تأويل ؛ ثم إن النص مأخوذ من منصة العروس وهو الكرسي الذى تنص عليه العروس أى ترفع لتظهر للناظرين لارتفاعه على غيره فى فهم معناه من غير توقف . ﴿ تنبيه ﴾ لفظة وارد تكلمة واللام من لمتى زائدة ، وقوله فليطأ تكلمة أيضا ، ولو قال : والنص مالا غير معنى احتمل وقيل ماتأويله لما نزل

لكان أحسن وأخضر .

ولما أنهى الكلام على الجمل والمبين أخذ يتكلم على الظاهر والمؤول فقال رحمه الله تعالى :

(والظاهر الذى يفيد ماسمع معنى سوى المعنى الذى له وضع
كالأسد اسم واحد السباع وقد يرى للرجل الشجاع
والظاهر المذكور حيث أشكلا مفهومه فبالدليل أولا
وصار بعد ذلك التأويل مقيدا فى الاسم بالدليل)

يعنى أن الظاهر فى اصطلاح الأصوليين كما فى الأصل لفظ احتمل أمرين أحدهما المراد منه أظهر من الآخر ، وأخضر منه أن تقول هو لفظ دل على معنى دلالة ظنية أى راجعة فيه مرجوحة فى غيره . وهذا مراد قول الناظم : والظاهر الذى يفيد ماسمع معنى أى يفيد الذى سمع من جهة المعنى الراجع بأن وضع وضما حقيقيا له سوى المعنى الذى له وضع وضما مجازيا وهو المعنى المرجوح سواء كانت تلك الدلالة لغوية كالأسد فانه راجع فى الحيوان المقترس لأنه المعنى الحقيقى له ولا صارف له عنه ومرجوح فى الرجل الشجاع لأنه معنى مجازى له ولا صارف إليه وهذا مرادف قوله كالأسد أى من قولك رأيت اليوم أسدا فانه يحتمل أن يراد به اسم واحد السباع وهو الحيوان المقترس والرجل الشجاع كما قال الناظم وقد يرى للرجل الشجاع لكنه ظاهر فى الحيوان المقترس وهو المعنى الحقيقى له كما علمت فالظاهر فى الحقيقة هو الاحتمال الراجع وقد مر مثله فى الظن أو عرفية كالتعاطى فانه راجع فى الخارج المستقدر مرجوح فى المكان المضمن الموضوع له لغة أولا ، أو شرعية كالصلاة فانها راجعة فى ذات الركوع والسجود مرجوحة فى البناء فخرج بالظنية القطعية وهى دلالة النص

فهمه على تأويل (وهو) أى النص (مشتق من منصة العروس وهو الكرسي) الذى تجلس عليه لتظهر للناظرين وفى قوله مشتق من منصة العروس مساحبة لأن المصدر لا يشتق من غيره على الصحيح بل يشتق غيره منه فالمنصة مشتقة من النص فالنص لغة الرفع فإذا ظهرت دلالة اللفظ على معناه كان ذلك فى معنى رفعه على غيره فقوله مشتق من منصة العروس لم يرد به الاشتقاق الاصطلاحي وإنما أراد اشتراكهما فى المادة والنص عند الفقهاء يطلق على معنى آخر وهو مادل على حكم شرعى من كتاب أو سنة سواء كانت دلالة نصا أو ظاهرا (والظاهر ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر) كالأسد فى نحو رأيت اليوم أسدا فانه ظاهر فى الحيوان المقترس لأنه المعنى الحقيقى ومحتمل للرجل الشجاع والظاهر فى الحقيقة هو الاحتمال الراجع فان حمل اللفظ على الاحتمال المرجوح

سمى اللفظ مؤولا وإنما يؤول بالدليل كما قال (ويؤول الظاهر بالدليل)

أى يحتمل على الاحتمال المرجوح (ويسمى) حينئذ (الظاهر بالدليل) أى كما يسمى مؤولا كما فى قوله تعالى - والسماء بيناها بأيد - فان ظاهره جمع يد وهو محال فى حق الله تعالى فصرف عنه الى معنى القوة بالدليل العقلى القاطع

(الأفعال) هذه ترجمة وانتراد بها بيان حكم أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ولهذا قال المصنف (فعل صاحب التسمية) يعني النبي صلى الله عليه وسلم (لا يخلو إما أن يكون على وجه القرية والطاعة أو غير ذلك) والقرية والطاعة بمعنى واحد فإن كان على وجه القرية والطاعة (فإن دل دليل على الاختصاص به يحمل على الاختصاص) (٣٧) كالوصال في الصوم فإن الصحابة لما

كريد فإن دلالة على معناه قطعية والمحمل لكون دلالة مساوية والمؤول لكون دلالة مرجوحة، وأن المؤول في اصطلاحهم لفظ دل على معنى دلالة مرجوحة فيه، والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح. واعلم أن اللفظ الذي يحتمل وجوها من المعنى وبعضها أرجح من بعض لا يقال له ظاهر إلا إذا استعمل في الطرف الأرجح فإن استعمل في الاحتمال المرجوح كان مؤولا فإن أطلق عليه اسم الظاهر كان مجازا كما قال * والظاهر المذكور حيث أشكلا * مفهومه إلى آخره أى والظاهر إذا أشكل مفهومه بأن حمل اللفظ على الاحتمال المرجوح فيؤول بالدليل ويسمى حينئذ ظاهرا بالدليل كما يسمى مؤولا أى يحمل عليه ويصير إليه مجازا فإن الغالب أن الحمل على الطرف الأرجح وحمله على المرجوح نادر فتسميته ظاهرا من باب تسمية الشيء باسم ما يلازمه، مثاله قوله تعالى «والسما بنيانا بأيد» ظاهره جمع يد، ويد الجارحة محال في حق الله تعالى فيصرف إلى معنى القوة بالبرهان العقلي القاطع، فالمؤول في اصطلاحهم لفظ دل على معنى دلالة مرجوحة فيه، والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح كما علم.

(تفنيه) هذه الآيات الأربعة التي الكلام فيها يعني عنها لو قال بيتا واحدا بدلها، وهو : والظاهر الدال برجحان وإن يحتمل المرجوح تأويل زكن والخطب سهل. ولما قدم مباحث القول وهو شامل لقول الله تعالى ولقول رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عقب ذلك بفعله صلى الله تعالى عليه وسلم ويدخل فيه التقرير لأنه كف عن الإنكار والكف عن الإنكار فعل فقال :

(باب الأفعال)

أى باب حكم أفعاله صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا الباب معقود لسنة وهي لغة الطريقة، واصطلاحا أقواله صلى الله تعالى عليه وسلم وأفعاله وتقرير أنه وقد علت سبق مباحث الأقوال . قال الناظم رحمه الله تعالى : (وأفعال طه صاحب التسمية جميعها مرضية بديعه وكلها إما تسمى قرية فطاعة أولا ففعل القرية من الخصوصيات حيث قاما دليلها كوصله الصياما وحيث لم يتم دليلها وجب وقيل موقوف وقيل مستحب * في حقه وحقا وأما ما لم يمكن بقرية يسمى * فإنه في حقه مبلح وفعله أيضا لنا يباح)

اعلم أولا رحمك الله تعالى أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون لا يصدر عنهم ذنبا أصلا لا صغيرة ولا كبيرة ولا عمدا ولا سهوا وفاقا للأستاذ أبى إسحق الأسفرائينى وأبى القتح الشهرستانى والقاضى عياض والتقى السبكي وهو الأصح عند القاضى حسين وحكا ابن برهان عن اتفاق المحققين وتبعه النووي في زوائد الروضة وهذا المذهب آثره المذاهب وحيث تقررت العصمة لهم فلا يقول سيدهم نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم باطلا ولا يفعله ولا يقر أحدا على أمر باطل من عبادة أو غيرها وسكوته عليه

توقف عنه (لتمارض الأدلة في ذلك) (فإن كان) فعل صاحب التسمية صلى الله عليه وسلم (على وجه غير القرية والطاعة) كالقيام القعود والأكل والشرب والنوم (فيحمل على الإباحة في حقه وحقا) وهذا في أصل الفعل، وأما في صفة الفعل فقال بعض المالكية حمل على التندب ويؤيده ماورد عن كثير من المصنفين من الاستدعاء به في ذلك، وقال بعضهم يحمل على الإباحة أيضا

الصلاة والسلام على فعل ولو من غير استبشار به دليل على جوازها مطلقا للفاعل وكذا لغيره لأن التقرر
يجري نجر الخطاب وقد عرفت سبق الكلام على مباحث القول . وأما الفعل فهو كقول الناظر رحمه الله
تعالى : أفعال طه وهو سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم صاحب الشريعة جميعها مرضية عند الله تعالى
إما واجبة وإما مندوبة وقد تكون مباحة فليس فيها محرم لصحته من ذلك ولا مكروه ولا خلاف الأولى
لندرة وقوعها من أتقاء أمة فكيف يقام منه مع عظمة منبه الشريف على كل منصب ولأن
التأسي به مطلوب فلو قلنا لطلب التأسي به باللازم باطل ، وما فعله لبيان الجواز لا يكون مكروها في حقه
ولا خلاف الأولى بل هو أفضل في حقه لأنه مأمور ببيان الشروع كما حكا النووي عن العلماء في
وضوئه صلى الله تعالى عليه وسلم مرة مرة ومرتين مرتين أنه أفضل في حقه من التثنية لبيان وقوله
بدية أي بحجة ليس لها مثال في موافقة الصواب وحسن الحال . ثم إن مطلق أفعاله صلى الله تعالى عليه
وسلم أقسام لما كان جليلا محضا كقيامه وقعوده وأكله وشربه فواضح أنا لسنا متعبدين به ، وقيل
يندب اتباعه وجزم به الزركشي وما كان ينافي لما حمل كصلاه الميمنة لقوله تعالى « أقيموا الصلاة »
أولنا لم يرد ظاهره كقطعه يد السارق من الكوع المين لحل القطع في آية السرة فهو دليل في حقا
واجب في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم لوجوب التبليغ عليه وإن كان غيرا في التبليغ بين القول
والفعل إذ الواجب الخبير بوصف كل من خاله بالواجب ، وما كان مخصصا به عليه الصلاة والسلام
كزيادته في النكاح على أربع نسوة ووجوب الضحى عليه والمشاورة فلا استدلال به ولا تمسك ، وما كان
مترددا بين الجبلى والشرعى كحبه راكبا واضطجاعه بعد ركعتي العجر فيه تردد فقيل بحمل
على الجبلى لأن الأصل عدم التشريع فلا يسن لنا وقيل بحمل على الشرعى لأنه صلى الله تعالى عليه
وسلم بحث لبيان الشرعيات فيسن لنا وهذا هو الراجح وعليه أكثر . هذا ، ثم إن فعله صلى الله تعالى
عليه وسلم إما أن يكون على وجه القرية والطاعة كما قال الناظم وكلها إما تسمى قرية فطاعة ومما معنى
واحد أو لا يكون على وجه القرية والطاعة فإن كان على وجه القرية والطاعة فلا يخلو إما أن يدل دليل
على الاختصاص به أولا فإن دل دليل على الاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم فيحمل على
الاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم مثل الوصال في الصوم فإن الصحابة رضوا الله تعالى عنهم لما
أرادوا الوصال نهام صلى الله تعالى عليه وسلم عنه وقال لست كبيتكم متفق عليه وزيادته في النكاح
على أربع نسوة فإن الدليل دل على اختصاص ذلك به وغير ذلك مما تقدم وهذا معنى قوله أولا أفضل
القرية من الخصوصيات حيث قام دليلها أي القرية كوصفه صلى الله تعالى عليه وسلم الصيام وإن لم
يدل دليل على الاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم مثل تهجد صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يخلو إما أن
لا تلم صفته من وجوب أو ندب أو تلم فإن لم تلم فهو لا يختص به بل تشاركه فيه أمة لقوله تعالى « قد
كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » أي قدوة سالحة فاقضى التشريع في حقا إذ قيل في معنى أسوة
أيضا خصة حسنة من حقا أن يتأسي بها وهو صلى الله تعالى عليه وسلم في نفسه قدوة بحسن التأسي به
إذ مدح على التأسي به وذلك يقتضى كونه مطلوبيا شرعيا فلا اختصاص لنا فاته طلب التأسي به وإن لم
يختص به فيحمل ذلك العمل أي حكمه على الوجوب له عند بعض أصحابنا في حقه صلى الله تعالى عليه
وسلم وحقا لقوله تعالى وأتبعوه والأمر بالوجوب ولأنه الأحوط ورجحه في جمع الجوامع وهذا مراده من
قوله وحيث لم يتم دليلها أي دليل القرية بالاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم وجب ، ومن أصحابنا
من قال بحمل على الندب كما قال الناظم بد وقيل مستحب لأنه للتحقق بعد الطلب التابت في حقه
وحقا وللاية للتقدمة ، ومنهم من قال يتوقف فيه كما قال الناظم وقيل موقوف في حقه وحقا

محرم مما ذكره المصنف
يخصر أفعاله صلى الله
عليه وسلم في الوجوب
والندب والإباحة فلا يقع
منه صلى الله عليه وسلم
محرم لأنه محصور
بلا مكروه ولا خلاف
الأولى وقلة وقوع ذلك
من التقي من أمة فكيف
منه صلى الله عليه وسلم
(وإقرار صاحب الشريعة)
صلى الله عليه وسلم (على
القول الصادر من أحد)
بخصرته (هو) أي ذلك
القول (قول صاحب
الشريعة) أي مكفوله
كإقراره صلى الله عليه
وسلم بأبي بكر الصديق
رضي الله عنه على قوله
بإسقاط سلب التثنية لقائه
متفق عليه

(وإقراره) أى صاحب الشريعة (على الفعل) الصادر من أحد حضرة (كلفه) (٣٩) أى كلف صاحب الشريعة كإقراره

لتعارض الأدلة في ذلك وقوله في حقه وحقنا هذا تنازع فيه كل من قوله وجب وموقوف ومستحب كإقرار وإن كان على وجه غير القرينة والطاعة بأن كان جبليا كاتقدم كالقيام والقعود والأكل والشرب فيحمل على الإباحة في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم وحقنا وهذا مراد الناظم بقوله وأما ما لم يكن قرينة يسمى أى وأما الذى لم يكن قرينة فانه في حقه مباح أى فانه مباح في حقه أيضا أى كأنه مباح له صلى الله تعالى عليه وسلم لنا يباح أى ويباح لنا ، وقيل ينبى اتباعه كاتقدم أيضا وإنما حمل الذى لم يكن قرينة على الإباحة في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقع منه محرم لما تقدم من عصيته ولا مكروه ولا خلاف الأولى لما تقدم من قلة وقوعهما من أتباعه أمتيه فكيف يقمان منه صلى الله تعالى عليه وسلم والأصل عدم الوجوب والتدب فبقى الإباحة فلم بما ذكره الناظم انحصار أقواله صلى الله تعالى عليه وسلم والأصل الوجوب والتدب والإباحة .. هذا ، ولما انتهى الكلام على أقواله صلى الله تعالى عليه وسلم وأقواله أراد أن يبين تقريراته صلى الله تعالى عليه وسلم فقال :

(وإن أقر قول غيره جل كقوله كذاك فعل قد فعل

وما جرى في عصره ثم اطلع عليه إن أقره فليتب)

يعنى وإن أقر صلى الله تعالى عليه وسلم القول من واحد غيره جل كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الدلالة على جوازه من القاعل وغيره لأنه معصوم عن أن يقر أحدا على منكر . مثله إقراره صلى الله تعالى عليه وسلم أبا بكر رضى الله تعالى عنه وكرم وجهه على قوله بإعطاء سلب القتل لقائله متفق عليه وقوله : كذاك فعل قد فعل أى كأنه صلى الله تعالى عليه وسلم إن أقر القول من أحد فهو كقوله كذاك إن أقر صلى الله تعالى عليه وسلم الفعل من أحد فهو كلفه لذلك الشيء في الدلالة على جوازه من القاعل وغيره أيضا لما تقدم من أنه معصوم عن أن يقر على منكر ومثاله إقراره صلى الله تعالى عليه وسلم خالد بن الوليد على أكل الضبي متفق عليه فيدل على جواز أكل الضبي ولغيره إذ حكمه على الواحد حكم على الجماعة وحمل هذا كله ما إذا لم يكن ذلك الفعل بما علم أنه منكر لم يستمر على إنكاره لسبق الإنكار وثبوت التحريم قبل ذلك كشى كافر إلى كيسة فتركه إنكاره صلى الله تعالى عليه وسلم في الحال لعله بأنه علم منه إنكاره وبأنه لا ينفع في الحال فلا أثر للإقرار حيث لا دلالة على الجواز اتفاقا كما قال ابن الحاجب ولو كان ذلك الفعل بما سبق تحريره ثم قرر صلى الله تعالى عليه وسلم شخصا على فعله فيكون هذا التقرير نسخا لتحريره إن كان خاصا به فالنسخ خاص وإن كان عاما بأن ثبت الحكم على الجماعة فالنسخ أيضا عام وقول الناظم : وما جرى في عصره أى والفعل الذى فعله أو القول الذى قيل في وقته وزمان حياته صلى الله تعالى عليه وسلم في غير مجلسه بحيث لا يشاهده ثم اطلع عليه بأن علم به إن أقره ولم ينكره فليتب لأن حكمه مافعل أو قيل في مجلسه وعلم به ولم ينكره فدلالته على جواز ذلك الفعل للقاعل وغيره وعلى حقيقة ذلك القول كذلك وما في هذين البيتين من قول الناظم يشمله ما تقدم ولكن صرح به للإيضاح ودفع توهم الاختصاص بما في مجلسه فيستثنى هنا ما تقدم استثنائه وعلم بما في غير مجلسه ولم ينكره . مثاله علمه صلى الله تعالى عليه وسلم بحلف أبي بكر رضى الله تعالى عنه أنه لا يأكل الطعام في وقت غيظه ثم رأى الأكل منه خيرا من تركه كما يؤخذ من حديث مسلم في الأظفمة فيستأن منه جواز الحث بل ندبه بعد الحلف إذا كان خيرا والله أعلم .

(باب النسخ)

(النسخ نقل أو إزالة كما حكوه عن أهل اللسان فيها

صلى الله عليه وسلم
ابن الوليد على كل المنب
متفق عليه وذلك لأنه
صلى الله عليه وسلم معصوم
عن أن يقر على منكر
(وما فعل في وقته)
زمنه صلى الله عليه وسلم
(في غير مجلسه وعلم به ولم
ينكره فحكمه حكم مافعل
في مجلسه) كلفه صلى الله
عليه وسلم بحلف أبي بكر
رضى الله عنه أنه لا يأكل
الطعام في وقت غيظه ثم
أكل لما رأى ذلك خيرا كما
يؤخذ من حديث مسلم في
الأظفمة (وأما النسخ فعناه
لغة الإزالة) يقال نسخت
النسخ الظل إذا أزالته
ورفته بانسباط ضوئها
والإزالة والرفع بمعنى
واحد (وقيل معناه النقل
من قولهم نسخت مافى
هذا الكتاب أى نقلته)
وفى الاستدلال بهذا على
أن النسخ بمعنى النقل
ليس هو نقله لا في الأصل
في الحقيقة وإنما هو إيجاد
مثل ما كان في الأصل في
مكان آخر فتأمله وليس
هذا باختلاف قول وإنما
هو بيان لما يطلق عليه
النسخ في اللغة فذكر أنه
يطلق على ميتين على
الإزالة وعلى النقل وذكر
بعضهم أنه يطلق على معناه

ثالث وهو التغيير كما في قولهم نسخت الرمح آثاره أي غيرتها والمظاهر أنه يرجع إلى المعنى الأول وهو الإزالة لأنها أعم . واختلف في استعماله في المعنيين اللذين ذكرهما للصف قيل إنه حقيقة فهما فيكون مشتركا بينهما وقيل إنه حقيقة في الإزالة مجاز في النقل

وذكر بعضهم قولاً ثالثاً من حقيقة في النقل مجاز في الإزالة وهو بعيد (وحده) أي معناه الاصطلاحى الشرعى (هو الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه) أي لولا الخطاب الثانى (لكن) الحكم (ثابتاً مع تراخيه) أي الخطاب الثانى (عنه) أي الخطاب المتقدم وهذا انتهى (ع) ذكره رحمه الله حدّ للناسخ ولكنه يؤخذ منه حدّ للنسخ وأنه رفع الحكم

وحده رفع الخطاب اللاحق ثبوت حكم بالخطاب السابق
رفعا على وجه آتى لولاه لكان ذلك ثابتاً كما هو
إذا تراخى عنه في الزمان مابعد من الخطاب الثانى

الثابت بخطاب متقدم
بخطاب آخر لولاه لكان
ثابتاً مع تراخيه عنه
وعنى برفع الحكم رفع
تعلقه بفعل المكلف
قوله برفع الحكم جنس
يشمل النسخ وغيره كما
سيأتى بيانه ، وقولنا
الثابت بخطاب فصل
يخرج به رفع الحكم
الثابت بالبراءة الأصلية
أي عدم التكليف بشئ
فانه ليس بنسخ إذ لو كان
نسخاً كانت الشريعة
كلها نسخاً فان القرائن
كلها كالصلاة والزكاة
والصوم والحج رفع للبراءة
الأصلية وقولنا بخطاب آخر
فصل ثان يخرج به رفع
الحكم بالجنون والموثوق
وقولنا على وجه لولاه
لكان ثابتاً فصل ثالث
يخرج به ما لو كان الخطاب
الأول منياً بغيره أو معطلاً
بمعنى وصرح الخطاب الثانى
يلوغ الثانية أو زوال للمنى
فلن ذلك لا يكون نسخاً له
لأنه لو لم يرد الخطاب الثانى
الدال على ذلك لم يكن
الحكم ثابتاً بلوغ النية

بمعنى أن النسخ معناه لغة النقل مأخوذ من قولهم : نسخت ما في هذا الكتاب أي نقلته بأشكال كتابته
وقيل معناه الإزالة يقال نسخت الشمس الظل إذا أزالته ورفعته بانسباط ضوئها والإزالة والرفع بمعنى
واحد وتفسير النسخ بهذين المعنيين لغة هو معنى قوله * النسخ نقل أو إزالة كما «أى مثل ما حكوه أى
النسخ بهذين المعنيين عن أهل اللسان وهم أهل اللغة فهما أى في النقل والإزالة ، وقوله :
* وحده رفع الخطاب اللاحق * الخ أى ومعنى النسخ بمعنى الناسخ الاصطلاحى الشرعى الخطاب الدال
على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه وهذا معنى قول
الناظم وحده أى تعريفه الشرعى رفع الخطاب اللاحق أى الخطاب الثانى للتأخر ثبوت تعلق حكم بفعل
المكلف تعلقاً تنجزياً بالخطاب السابق أى الأول المتقدم متعلق بثبوت رفعا على وجه آتى لولاه أى
لولا الخطاب اللاحق الثانى لكان ذلك أى الخطاب السابق الأول ثابتاً كما هو إذا تراخى أى الخطاب
اللاحق الثانى عنه أى عن السابق للتقدم في الزمان ، مابعد أى القدى بعد الخطاب الأول السابق من
الخطاب اللاحق الثانى قوله الخطاب ولم يقل النص ليشمل اللفظ والقوى والمفهوم وكل دليل
إذ يجوز النسخ بجميع ذلك والمراد بالحكم هنا الأثر الثابت بالخطاب التعلق بالمكلف تعليق التنجز
كما علمت فانه ليس قديماً فيجوز رفعه وتأخره عن غيره وخرج بقوله ثبوت حكم بالخطاب السابق الثابت
بالبراءة الأصلية وهو عدم التكليف بشئ فان رفعه بدليل شرعى ليس بنسخ وخرج بالخطاب الرفع
بالموت والجنون والغفلة والعجز وإنما قال رفع ثبوت الحكم ليتناول الأمر والنهى والحج والبراءة
وجه لولاه لكان ثابتاً لأن حقيقة النسخ الرفع وهو إما يكون رافضاً لو كان التقدم بحيث لولا طرياقه
لبقى وخرج به ما لو كان الخطاب الأول منياً بغيره أو معطلاً بمعنى وصرح الخطاب الثانى بمؤدى الأول
فلا يسمى نسخاً لأن الحكم الأول غير ثابت بلوغ نية وزوال معناه مثاله قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا
إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع» فتحريم البيع منياً باقتضاء الجمعة فليس
قوله تعالى «فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله» ناسخاً لتحريم البيع بل عين
غاية التحريم ، وقوله تعالى «وحرم عليكم سيد البر ما دمتم حرماً» لم ينسخه قوله تعالى «وإذا حللتم فاصطادوا»
لأن التحريم للأحرام وقدر الزوال وخرج بقوله إذا تراخى عنه في الزمان البيان للتصل كالاستثناء والصفة
والشرط والمنفصل كما لو قال لا تقتلوا أهل البنية عقب قوله لا تقتلوا للشركين واشترط في الناسخ أن يكون
متراخياً إذ لو لم يكن كذلك لكان الكلام متاقضاً وأنت خير بأن ما ذكره الناظم تعريف للناسخ
كما أشرنا إليه ويؤخذ منه تعريف النسخ بأن يقال هو رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم الخ والنسخ
جائز عقلاً لأن حكمه تعالى إن تبع للصلحة فيتغير بتغيرها لأن قطع بأن للصلحة تختلف باختلاف

الأوقات

وزوال العلة . مثاله قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم

الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع» فتحريم البيع منياً باقتضاء الجمعة فلا يقال إن قوله تعالى «فاذا قضيت الصلاة فانتشروا
في الأرض وابتغوا من فضل الله» ناسخ للأول بل هو مبين لنية التحريم وكذا قوله تعالى «وحرم عليكم سيد البر ما دمتم حرماً»
لا يقال إنه منسوخ بقوله تعالى «وإذا حللتم فاصطادوا» .

لأن التحريم لأجل الإحرام وقد قال وقولنا مع تراخيه فصل رابع يخرج به ما كان متصلاً بالخطاب من صفة أو شرط أو استثناء فإن ذلك تخصيص كما تقدم وليس ذلك نسخاً (ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم) أي يجوز نسخ رسم الآية في المصحف وتلاوتها على أنها قرآن مع بقاء حكمها والتكليف به نحو آية الرجم وهي: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة» قال عمر رضي الله عنه: إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم وذكرها ثم قال فإنما قد قرأناها ورواها مالك في الموطأ قال مالك: (٤١) الشيخ والشيخة الثيب والثيبة

ورواها مالك وغيره بلفظ «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عز وجل حكيم» وأصل الحديث متفق عليه من غير ذكر لفظها والمراد بالثيب المحسن وضده البكر والله أعلم (و) يجوز (نسخ الحكم وبقاء الرسم) نحو قوله تعالى «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول» نسخت الآية التي قبلها أعني قوله تعالى «يتربصن بأفئسهن أربعة أشهر وعشراً» وهو كثير ويجوز نسخ الحكم والرسم معاً نحو حديث مسلم «كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات، فنسخن بخمس معلومات» ثم نسخت الخمس أيضاً لكن تلاوة لاحكاماً، وقول الناظم رحمه الله تعالى: ونسخ كل منهما أي من الرسم والحكم إلى بدل بدونه أي وإلى غير بدل. مثال الأول نسخ استقبال بيت المقدس الثابت في السنة القبلية في حديث الصحيحين بقوله تعالى «فول وجهك شطر المسجد الحرام» وقوله تعالى «يتربصن بأفئسهن أربعة أشهر وعشراً» فإنه نسخ قوله تعالى «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول». ومثال الثاني وجوب تقديم صدقة التجوى بقوله تعالى «إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة» فإنه نسخ بلا بدل وقول الناظم: وجاز أيضاً كون ذلك البدل «أخف الخ أي كما جاز نسخ الحكم والرسم إلى بدل يجوز كذلك كون ذلك البدل أخف أو أشد. مثال النسخ إلى ما هو أخف نسخ مصابة العشرة من الكفار في القتال إلى مصابة اثنين في قوله تعالى «إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين» بقوله تعالى «فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين». ومثال النسخ إلى ما هو أشد وأغلظ نسخ التخيير بين صوم رمضان والقديّة كما مر إلى تعيين الصوم. ثم قال الناظم رحمه الله تعالى:

(ثم الكتاب بالكتاب ينسخ كسنة بسنة فنسخ

٦ - لطائف الإشارات) عنها لأن ظاهره متروك لأن فيه فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن وذلك يقتضي وقوع النسخ بمدمومه صلى الله عليه وسلم فلم يثبت كونه قرأنا ولا يمتنع بأنه خبر واحد لأن خبر الواحد إذا توجه إليه قاذح توقف من العمل به وهذا لما لم يجز إلا بالأحاد مع أن العادة تقتضي بحجه متواتراً كان رية فيه وقادحاً ولأنه لا يمتنع بالقراءة الشاذة على صحيح لأنها ليست بقرآن وناقلها لم ينقلها على أنها حديث بل على أنها قرآن وذلك خطأ والخبر إذا وقع فيه الخطأ لم يمتنع به والله أعلم (و) يجوز (النسخ إلى بدل) كافي نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة (وإلى غير بدل) كافي نسخ قوله تعالى «فإننا ننجيتم

الرسول قدموا بين يدي خراكم صدقة» (و) يجوز النسخ (إلى ما هو أغلظ) كما في نسخ التخيير بين صوم رمضان والتعدي بالطعام إلى تعيين الصوم (و) النسخ (إلى ما هو أخف) كما في قوله تعالى «إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين» ثم قال «فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين» (و) يجوز نسخ الكتاب بالكتاب) كما في آيتي العدة وآيتي الصابرة (ونسخ السنة بالكتاب) كما في نسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة الفعلية في حديث الصحيحين بقوله تعالى «فول وجهك شطر المسجد الحرام» (ونسخ السنة بالسنة) كما في حديث مسلم «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» ومراد للنصف بذلك ما عدا نسخ

(٤٢)

السنة التواترة بالآحاد

ولم يحز أن ينسخ الكتاب بسنة بل عكسه صواب
وذو تواتر بمثله نسخ وغيره بغيره فليتنسخ
واختار قوم نسخ ما تواتر بغيره وعكسه حتما يرى

يعني أنه يجوز نسخ حكم الكتاب بالكتاب كما عرفت من آيتي العدة وآيتي الصابرة وقوله: كسنة بسنة فتنسخ، أي ويجوز نسخ حكم السنة بالسنة وقد وقع. مثاله حديث مسلم «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» وقوله * ولم يحز أن ينسخ الكتاب * بسنة، أي بالسنة آحادا أو متواترة كما نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه الجزم به، ونقل البيضاوي عن الأكثرين جواز نسخ الكتاب بالسنة التواترة ومثله له بنسخ الجلد في حق المحسن برجه صلى الله تعالى عليه وسلم، وفيه نظر من وجوه ذكرها الأسنوي؛ وبالجملة إن نسخ الكتاب بالسنة قد اختلفوا فيه، فقيل بمنه مطلقا لقوله تعالى «قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي» والنسخ بالسنة تبديل منه، وقيل بجوازه مطلقا ومحمده في جمع الجوامع لقوله تعالى «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم» وليس ذلك تبديلا من تلقاء نفسه قال تعالى «وما ينطق عن الهوى» وقوله بل عكسه صواب أي بل عكس نسخ الكتاب بالسنة وهو نسخ حكم السنة بالكتاب كما مر من استقبال الكعبة هو انصواب، وقوله * وذو تواتر بمثله نسخ * يعني أنه يجوز نسخ حكم التواتر من كتاب أو سنة بالتواتر، وقوله: * وغيره بغيره فليتنسخ * أي ويجوز نسخ حكم غير التواتر وهو الآحاد بالآحاد، ثم إن بعضهم قال لا يجوز نسخ التواتر بالآحاد لأنه دونه في القوة إذ الأول قطعي والثاني مظنون فلا يرتفع به، واختار قوم جواز ذلك كما قال. واختار قوم نسخ ما تواتر بغيره أي واختار قوم جواز نسخ التواتر بالآحاد وهذا هو الأرجح ومحمده في جمع الجوامع لأن محل النسخ هو الحكم والدلالة عليه بالتواتر ظنية كالآحاد، وقوله وعكسه حتما يرى أي وعكس جواز نسخ التواتر بالآحاد، وهو جواز نسخ الآحاد بالتواتر من باب أولى لقوله حتما يرى وجوبا عقليا يرى جواز ما ذكر وهو مبنى للجهول والتقدير على كلامه وإذا جاز نسخ التواتر بالآحاد فلأن يجوز نسخ الآحاد بالتواتر من باب أولى فيجب ذلك وجوبا عقليا فهذا مع كونه لم يجز به أحديه تكلف لا يخفى فلو قال بدل حتما يرى أولى يرى فيصير التقدير فمن باب أولى يرى ذلك لكان أولى والخطب سهل.

(باب في بيان ما يفعله في التعارض بين الأدلة والترجيح)

والتعارض تعامل من عرض يعرض وهو التوارد بين معنيين مختلفين على معنى واحد.
قال الناظم رحمه الله تعالى:

فانه سيصرح بعدم جوازه
ويأتى أن الصحيح جوازه
وسكت عن التصريح ببيان
حكم نسخ الكتاب بالسنة
لكن كلامه الآن يقتضي
أنه يجوز بالسنة للتواترة ولا
يجوز بالآحاد وقد اختلف
في جواز ذلك ووقوعه،
وقال في جمع الجوامع
الصحيح أنه يجوز نسخ
القرآن بالسنة أي سواء
كانت متواترة أو آحادا ثم
قال والحق أنه لم يقع إلا
بالتواترة قال الشارح
في شرحه لجمع الجوامع
وقيل وقع بالآحاد كحديث
الترمذي وغيره «لا وصية
لوارث» فانه ناسخ لقوله
تعالى «كتب عليكم إذا
حضر أحدكم الموت أن ترك
خيرا الوصية للوالدين
والأقربين» قلت: لانسلم
عدم تواتر ذلك ونحوه
للمجتهدين الخاكين بالنسخ
لقربهم من زمان النبي
صلى الله عليه وسلم انتهى

ويوجد في بعض نسخ الورقات ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة ويريد غير التواترة

(تعارض)

بدليل ملبس أي واختار القول بالمنع وتقدم أنه يجوز تخصيص الكتاب بالسنة فكأنه رأى أن التخصيص أهون من النسخ (و) يجوز نسخ التواتر من كتاب أو سنة (بالتواتر منها ونسخ الآحاد بالآحاد وبالتواتر؛ ولا يجوز نسخ التواتر) كالقرآن والسنة التواترة (بالآحاد) لأن دونه في القوة وقد تقدم أن الصحيح الجواز لأن محل النسخ هو الحكم والدلالة عليه بالتواتر ظنية فهو كالآحاد والله أعلم.
(فصل في بيان ما يفعله في التعارض) بين الأدلة وهو تعامل من عرض الشيء يعرض كأن كلا من التصيين عرض فلا يخرج حين خالفه

(إذا تعارض نطقان) أي نضان من قول الله سبحانه وتعالى أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحدهما من قول الله تعالى والآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (فلا يغلو إماما أن يكونا عامين) (٤٣) أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا

(تعارض النطقين في الأحكام) يأتي على أربعة أقسام
 إما عموم أو خصوص فيهما أو كل نطق في وصف منهما
 أو فيه حكم منهما ويعتبر كل من الوصفين في وجه ظهر
 فالجمع بين ما عارضا هنا في الأولين واجب إن أمكن

اعلم أنه إذا تعارض نضان من قول الله سبحانه وتعالى أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحدهما من قول الله تعالى والآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يغلو أحدهما من أحد أربعة أمور كما قال الناظم رحمه الله تعالى : تعارض النطقين أي النصين في الأحكام .

* يأتي على أربعة أقسام * بتتوين أربعة للضرورة وذلك لأنهما إما أن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فإن كانا عامين فاما أن يمكن الجمع أولا فإن أمكن الجمع بينهما جمع وجوبا بينهما يحمل كل منهما على حال مغاير لما حمل عليه الآخر ققولنا : إما أن يكونا عامين أو خاصين هو معنى قوله * إما عموم أو خصوص فيهما * ولقظ فيهما تنازعه كل من عموم وخصوص إذ للمعنى إما أن يكونا عامين متساويين في العموم أو يكونا خاصين متساويين في الخصوص وقولنا أو أحدهما عاما والآخر خاصا هو معنى قوله أو كل نطق أي نص فيه وصف منهما أي العموم والخصوص وذلك بأن يكون أحدهما خاصا والآخر عاما وقولنا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه هو مراد قوله أو فيه كل منهما البيت ، إذ المراد أو يكون فيه كل منهما أي العموم والخصوص ، ويعتبر كل من الوصفين أي العموم والخصوص في وجه بأن يكون كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه كما علمت ولقظ ظهر تسككة وقولنا فإن كانا عامين الخ هو مراد قوله فالجمع بين ما عارضا الخ إذ مضاه فالجمع بين النصين اللذين تعارضا وتنازيا الأولين في ذلك الكائن فيهما بأن يكونا عامين واجب إن أمكن فالألف للاطلاق وذلك بأن يحمل كل منهما على حال مغاير لما حمل عليه الآخر كما علمت إذ لا يمكن الجمع بينهما مع إجراء كل منهما على عموميه لأن ذلك محال لأنه يفضى إلى الجمع بين التقيضين فإطلاق الجمع بينهما مجاز عن تخصيص كل واحد منهما بحال مثاله حديث مسلم «الآن أخبركم بغير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها» وحديث الصحيحين «خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا» فحمل الأول على ما إذا كان عالما بها والثاني على ما إذا كان عالما وحمل بعضهم الأول على ما كان في حق الله كالطلاق والعتاق والثاني على غير ذلك (وإن لم يمكن الجمع بينهما) أي بين النصين (يتوقف فيهما) عن العمل بهما (إن لم يعلم التاريخ) أي إلى أن يظهر مرجح لأحدهما مثاله قوله تعالى «أو ما ملكت

(وحيث لا إمكان فالوقوف مالم يكن تاريخ كل يعرف

فإن علمنا وقت كل منهما فالتاريخ ناسخ لما تقدمنا

يعني أنه إذا لم يمكن الجمع بين النصين العامين كما ذكر يتوقف وجوبا فيهما عن العمل بواحد منهما إن لم يعلم التاريخ ويستمر التوقف إلى أن يظهر ترجيح أحدهما على الآخر فيعمل به. مثاله «أو ما ملكت

أيما نكح» وقوله تعالى «وأن تجمعوا بين الأختين» فالأول يجوز جمع الأختين بملك الميم والثاني يحرم ذلك فتوقف فيهما عثمان رضي الله عنه لما سئل عنهما وقال : أحلتها آية وحرمتها آية ثم حكم الفقهاء بالتحريم لدليل آخر وهو أن الأصل في الأبضاع التحريم فإن علم التاريخ فينسخ المتقدم بالتأخر) كما في آية عدة الوفاة وآية اللبابة والمراد بالتأخر التأخر في النزول لافي التلاوة والله أعلم.

(وكذا إذا كانا) بالانسان (خاصين) أى فان أمكن الجمع بينهما جمع كما فى حديث «أنه صلى الله عليه وسلم توشاً وغسل رجل
وهذا مشهور فى الصحيحين وغيرها (٤٤) وحديث «أنه توشاً ورش الماء على قدميه وهما فى التعلين

أيمانكم» وقوله تعالى «وأن تجمعوا بين الأختين» فالأول يجوز الجمع بين الأختين فى الاستمتاع
بملك اليدين لشموله لهما والثانى يحرم ذلك فتوقف فيها سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنهما
لما سئل عنهما وقال أحبتهما آية يعنى الأولى وحرمتها آية يعنى الثانية ثم رجح الفقهاء التحريم
فحكوا به بدليل منفصل وهو أن الأصل فى الأضلاع التحريم فهو أحوط فان علم التاريخ فينسج
التقدم بالتأخر كما مر فى آية عدة الوفاء والمصاهرة وهذا مراد الناظم بقوله فان علمنا أى التاريخ بأن
عرفنا وقت ورود كل منهما فالتأخر منهما ورودا ناسخ لما تقدمنا بألف الإطلاق سواء كانا فى
الكتاب والسنة أو أحدهما من الكتاب والآخر من السنة .

(تمة) قال فى الأصل بعد ما ذكر وكذلك إذا كانا خاصين ، وقد أهمل الناظم هذه المسئلة
ينظمها وقد ينظمها تنبها للفائدة ولما فى عدم ذكرها من قصور لا يخفى قلت :
كذلك فى خصوص كل منهما يفعل فيه مثل ما قد قدما

أى يفعل فى كل من النصين إن كانا خاصين مثل ما فعل فى النصين الأول العامين فيما تقرر فيها فان
أمكن الجمع بينهما يحمل كل منهما على حال كما تقدم جمع وجوبا بينهما كذلك ، مثاله حديث «
صلى الله تعالى عليه وسلم توشاً وغسل رجله» وهذا مشهور فى الصحيحين وغيرها وحديث «
صلى الله تعالى عليه وسلم توشاً ورش الماء على قدميه وهما فى التعلين» رواه النسائي والبيهقي وغير
الجمع بينهما بأن الرش فى حال التجديد لما فى بعض الطرق أن هذا وضوء من لم يحدث وقيل المراد
بالوضوء فى حديث الفصل الوضوء الشرعى وفى حديث الرش الغوى وهو النظافة ، وقيل المراد
غسلهما فى التعلين وسى ذلك رشا مجازا ، وإن لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ يتوقف فيها
ظهور مرجح لأحدهما . مثاله ما جاء «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عما يغسل للرجل من امرأ
وهى حائض فقال ما فوق الإزار» رواه أبو داود وجاء أنه قال «اصنعوا ككل شئ إلا الوطء» أى الوطء
رواه مسلم ومن جملة ذلك الاستمتاع بما تحت الإزار فتعارض فيه الحديثان فرجح بعضهم التحريم
احتياطاً وبعضهم الحل لأنه الأصل فى النكحة ، والأول هو المشهور عندنا وعند المالكية وقال
أبو حنيفة وجماعة من العلماء وإن علم التاريخ نسخ للتقدم بالتأخر كما تقدم فى حديث زيارة القبور
من نسخ النهى عن زيارتها بطلبها للتأخر عن النهى وإن كان أحدهما عاما والآخر خاصا فيخص
العام بالخاص كما قال الناظم رحمه الله تعالى :

(وخصصوا فى الثالث للمعلوم . بذى الخصوص لفظ ذى العموم)
يعنى أنهم خصصوا فى القسم الثالث للمعلوم بأنه إن كان أحدهما عاما والآخر خاصا فيخصص
الخصوص أى صاحب الخصوص وهو الخاص لفظ ذى العموم أى صاحب العموم وهو العام ، والى
أنه إن كان أحدهما عاما والآخر خاصا فيخص العام بالخاص كما بينا . مثاله حديث الصحيحين «
سقت البهاء العشر» وحديثهما «ليس فى بيتون خمسة أوسق صدقة» فيخص الأول بالثانى سواء ورد
معا أم تقدم أحدهما على الآخر أم جهل التاريخ وإن كان كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من
وجه فيخص كل واحد منهما بخصوص الآخر : كما قال الناظم رحمه الله تعالى :

رواه النسائي والبيهقي
غيرهما فجمع بينهما بأن
الرش فى حال التجديد لما
فى بعض الطرق «إن هذا
وضوء من لم يحدث» وقيل
المراد بالوضوء فى حديث
الفصل الوضوء الشرعى
وفى حديث الرش الغوى
وهو النظافة وقيل المراد أنه
غسلهما فى التعلين وسى
ذلك رشا مجازا وإن لم
يمكن الجمع بينهما ولم يعلم
التاريخ توقف فيها إلى
ظهور مرجح لأحدهما . مثاله
ما جاء «أنه صلى الله عليه
وسلم سئل عما يغسل للرجل
من امرأته وهى حائض
فقال ما فوق الإزار» رواه
أبو داود وجاء أنه قال
«اصنعوا ككل شئ إلا
الوطء» أى الوطء رواه
مسلم ومن جملة ذلك
الاستمتاع بما تحت الإزار
فتعارض فيه الحديثان
فرجح بعضهم التحريم
احتياطاً وبعضهم الحل لأنه
الأصل فى النكحة
والأول هو المشهور عندنا
وعند الشافعية وقال به
أبو حنيفة وجماعة من
العلماء ووقع فى كلام
الشرح بعد ذكر الحديث

(وفى)
الثانى ومن جملة ذلك الوطء فى فوق الإزار فتعارض فيه الحديثان والظاهر أنه سهو فان ما فوق
الإزار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء ، وقال النووي فى شرح مسلم بل حكى جماعة كثيرة الإجماع عليه وإن علم التاريخ
للتقدم بالتأخر كما تقدم فى حديث زيارة القبور (وإن كان أحدهما عاما والآخر خاصا ،

فيخص العام بالخاص) كحديث الصحيحين «فما سقت السماء العشر» وحديثهما «ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة» فيخص الأول بالثاني سواء وردا معا أو تقدم أحدهما على الآخر أو جهل التاريخ (وإن كان أحدهما عاما من وجه وخاصا من وجه فيخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر) إن أمكن ذلك وإلا احتيج إلى التاريخ. (٤٥) مثال ما يمكن فيه التخصيص

(وفي الأخير شطر كل نطق من كل شق حكم ذاك النطق

فاخصص عموم كل نطق منهما بالتضمن قسميه واغرفهما)

يعنى أن في الأخير وهو القسم الرابع شطر كل نطق: أى نص من كل شق أى حكم ذاك النطق: أى النص ومراده كما مر أنه. إن كان كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فيخص كل واحد منهما بخصوص الآخر كما قال * فاخصص عموم كل نطق منهما * أى كل نص منهما بالتضمن وهو الخصوص من قسميه واغرفهما تكملة ومراده ما علت آتفا من أنه يخص كل واحد مما كان عاما من وجه وخاصا من وجه بخصوص الآخر وإنما يخص كل واحد مما ذكر بخصوص الآخر إن أمكن ذلك وإلا فيطلب الترجيح فيما تعارضا فيه مثال ما يمكن فيه ذلك حديث أبى داود وغيره «إذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس» مع حديث ابن ماجه وغيره «الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه» فالأول خاص في القلتين عام في التغير وغيره والثاني خاص في التغير عام في القلتين ودونهما فإذا جمعنا بينهما يخص عموم الأول بخصوص الثاني وهو التغير فتحكم بنجاسة القلتين بالتغير وصور تقديره إذا بلغ الماء القلتين لم ينجس إلا بالتغير ويخص عموم الثاني بخصوص الأول وهو كونه قلتين فتحكم بأن مادون القلتين ينجس وإن لم يتغير فيصير تقديره الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب لونه أو طعمه أو ريحه إذا كان قلتين. ومثال ما لا يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر حديث البخارى «من بدل دينه فاقتلوه» وحديث الصحيحين «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن قتل النساء» فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة، والثاني خاص بالنساء عام في الحريات والمرتدات فتعارض في المرتدة هل تقتل أم لا فيطلب الترجيح وقد رجح بقاء عموم الأول وتخصيص الثاني بالحريات بحديث ورد في قتل المرتدة، والله أعلم.

(باب الإجماع)

هو ثالث الأدلة الشرعية الأربعة، أعنى الكتاب والسنة والإجماع والقياس. قال الناظم رحمه الله تعالى:

(هو اتفاق كل أهل العصر أى علماء الفقه دون نكير

على اعتبار حكم أمر قد حدث شرعا كحرمة الصلاة بالحدث)

اعلم أن الإجماع في اللغة يطلق لمنين أحدهما العزم كما في قوله تعالى «فأجمعوا أمركم» وثانيهما الاتفاق ويصح على الأول إطلاق اسم الإجماع على الواحد بخلاف الثاني، وفي الاصطلاح اتفاق خاص وهو اتفاق كل مجتهدى علماء الفقه أهل العصر من أمة سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بعد وفاة نبيها صلى الله تعالى عليه وسلم على حكم الحادثة، فالإجماع كالجنس والراد به الاشتراك في اعتقاد أو قول أو فعل أو سكوت أو تقرير ويفهم من تقييدنا في التعريف بكل مجتهدى علماء الفقه أن الراد بقول الناظم أى علماء الفقه المجتهدون منهم وقول الناظم أيضا دون نكير أى من غير نكير، وفيه إشارة

بقائه عموم الأول وتخصيص الثاني بالحريات بحديث ورد في قتل المرتدة والله أعلم (وأما الإجماع) فهو ثالث الأدلة الشرعية الأربعة أعنى الكتاب والسنة والإجماع والقياس وهو لغة العزم كما في قوله تعالى «فأجمعوا أمركم» وأما في الاصطلاح (فهو اتفاق علماء العصر) من أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (على حكم الحادثة) فلا يعتبر وفاق العوام معهم على المعروف والعصر الزمان (ونعى بالعلماء الفقهاء) يعنى المجتهدين فلا يعتبر موافقة الأصوليين معهم (ونعى بالحادثة الحادثة الشرعية) لأنها محل نظر الفقهاء بخلاف غير الشرعية كاللغوية مثلا

حديث أبى داود وغيره «إذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس» مع حديث ابن ماجه وغيره «الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه» فالأول خاص في القلتين عام في التغير وغيره والثاني خاص في التغير عام في القلتين وما دونهما فيخص عموم الأول بخصوص الثاني فيحكم بأن مادون القلتين ينجس وإن لم يتغير هذا مذهب الشافعية ورجح المالكية الثاني لأنه نص والأول إنما يعارضه بمفهومه والقصد التمثيل. ومثال ما لا يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر حديث البخارى «من بدل دينه فاقتلوه» وحديث الصحيحين «أنه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن قتل النساء» فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص في النساء عام في الحريات والمرتدات فيتعارضان في المرتدة هل تقتل أم لا فيطلب الترجيح وقد رجح

الى أن ذلك متفق عليه وهو كذلك ، فلا يعتبر وفاق غير المجتهدين من الفقهاء دونهم اتفاقاً ، ولا وفاق الأصوليين على الأصح ولا وفاق العوام وهم من عدا العلماء فإنه لا عبرة بقولهم من وفاق ولا خلاف ولا وفاق للفريقين ولا وفاق بعض المجتهدين والمراد بالعصر من قوله أهل كل العصر عصر من كان من أهل الاجتهاد في العصر الذي حدثت فيه المسئلة ثم يصير حجة عليهم وعلى من بعدهم والمراد بأمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أمة الإجابة وهم المسلمون فخرج بهم اتفاق الأمم السابقة كما سيأتي وخرج بالمسلمين غيرهم لأن الإسلام قيد في المجتهد المأخوذ في تعريضه فلا اعتبار بقول الكافر في علم من العلوم ولو بلغ رتبة الاجتهاد فيه سواء في ذلك المعترف بالكفر ومن نكفراه يبدعه كالحجسة وخرج بقولنا بعد وفاة نبينا صلى الله عليه وسلم الإجماع الواقع في حياته صلى الله عليه وسلم فالإجماع فيه ليس بحجة بل لا ينقد فدخل الإجماع زمن الصحابة رضي الله عنهم فزمن التابعين في عصر الصحابة لأنهم معتبرون فيه معهم وزمن من بعد التابعين أيضاً لأنهم من مجتهدى الأمة في عصر فلا يختص الإجماع بالصحابة رضي الله عنهم فلم ينسب اختصاصه بالمدول إن كانت العدالة ركناً في الاجتهاد وعدم الاختصاص بهم إن لم تكن ركناً وهو الأصح وعلم منه أنه لا يشترط في الجمعيين عدد التواتر لصديق المجتهدين بما دون ذلك وهو الأصح وعلم منه أنه إذا لم يكن في العصر إلا مجتهد واحد لم يحتج به إذ أقل ما يصدق به اتفاق المجتهدين اثنان وهو ما اختاره في جمع الجوامع كما سيصرح به وقولنا على حكم الحادثة الحكم يشمل الإثبات والنفي والمراد بالحادثة الحادثة الشرعية كما يؤخذ من قوله قد حدث شرعاً وذلك كما قال كحرمة الصلاة بالحدث ومثله حل البيع وعدم حل الربا مثلاً وخرج بحكم الحادثة الشرعية الأحكام اللغوية ككون القاء للتعقيب والعقوبة كحدوث العالم والدينية كالآراء والحروب وتدير الرعية والتحقيق في هذه الأمور أعنى اللغوية والعقوبة والدينية أنه إن تعلق بها عمل أو اعتقاد فهو حادثة شرعية فتدخل في كلامه وإلا فلا تصور حجة الإجماع في غير الدين . ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

(واحتج بالإجماع من ذى الأمة لا غيرها إذ خصت بالصحة)

يعنى أنه احتج أهل السنة والجماعة بالإجماع من هذه الأمة لا غيرها فاجماع هذه الأمة حجة فيجب الأخذ به دون إجماع غيرها من الأمم السابقة عليها كما تقدم فليس حجة في حق واحد من هذه الأمة كما قاله في شرح جمع الجوامع ثم قال وقيل حجة بناء على أن شرعهم شرع لنا وإنما قلنا إن إجماع هذه الأمة حجة دون غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تجتمع أمتي على ضلالة » رواه الترمذى وغيره والشرع ورد بصحة هذه الأمة كما قال : إذ خصت بالصحة لهذا الحديث وقوله تعالى « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً » أى عدولاً ونحو ذلك من الكتاب والسنة . ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

(وكل إجماع حجة على من بعده في كل عصر أقبلاً)

ثم انقراض عصره لم يشترط أى في انقراضه وقيل مشروط

ولم يحز لأهله أن يرجعوا إلا على الثاني فليس يمنع

وليعتبر عليه قول من ولد وصار مثلهم قبيها مجتهد)

يعنى أن الإجماع في عصره حجة على العصر الثاني كعصره الى آخر الزمان كما يفيد قوله في كل عصر أقبلاً بألف الإطلاق والمراد من كون الإجماع حجة على من ذكر وجوب الأخذ به وامتناع مخالفته قال تعالى « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين فوله ما تولى ونصه جهنم وساءت مصيراً » نسأله السلامة فقد توعد على اتباع غير سبيل المؤمنين فوجب اتباع سبيلهم

وهو

لا يقدح في إجماعهم مخالفة من ولد في عصرهم ولا يجوز لهم الرجوع ،

واجماع هذه الأمة حجة دون غيرها لقوله على الله عليه وسلم « لا تجتمع أمتي على ضلالة » (رواه الترمذى وغيره) (والشرع ورد بصحة هذه الأمة) لهذا الحديث وغيره (والإجماع حجة على العصر الثاني) ومن بعده (و) الإجماع حجة (في أى عصر كان) سواء كان في عصر الصحابة أو في عصر من بعدهم (ولا يشترط في حجة الإجماع) انقراض العصر (بأن يموت أهله) (على الصحيح) لكوت أدلة حجة الإجماع عن ذلك فلو اجتمع المجتهدون في عصر على حكم لم يكن لهم ولا تيرم مخالفته وقيل يشترط في حجيته انقراض المجتهدين لجواز أن يطرأ لبعضهم ما يخالف اجتهاده فيرجع . وأجيب بأننا نمنع رجوعه للإجماع قبله (فإن قلنا انقراض العصر شرط فيعتبر) في انقراض الإجماع (قول من ولد في حياته وثقه وصار من أهل الاجتهاد) فإن خالفهم لم ينقد اجماعهم السابق (فلهم) على هذا القول (أن يرجعوا عن ذلك الحكم) الذى أجمعوا عليه وعلى القول الصحيح لا يقدح في إجماعهم مخالفة من ولد في عصرهم ولا يجوز لهم الرجوع ،

(والإجماع يصح بقولهم) أي بقول المجتهدين في حكم من الأحكام : إنه حلال أو حرام أو واجب أو مندوب أو غير ذلك وهذا هو الإجماع القول (و) (يصح أيضا) (بفعلهم) بأن يفعلوا فعلا قيل فعلهم على جواز (٢٧) وإلا كانوا مجمعين على الضلالة

وهو قولهم أو فعلهم كما يأتى . ثم إنه لا يشترط في انعقاد الإجماع وكونه حجة انقراض أهل العصر من المجمعين بموتهم على الصحيح لسكوت أدلة حجية الإجماع عن ذلك ، وهذا معنى قوله : ثم انقراض عصره أي الإجماع لم يشترط في انعقاده ، فلو اجتمع المجتهدون في عصر على حكم ولو حيناً لم يجوز لهم ولا نكير مخالفته كما قال : * ولم يجوز لأهله أن يرجعوا * لأن دليل السمع عام يتناول ما انقضى وما لم ينقضى ولو في لحظة واحدة مطلقاً غير مقيد بانقراض العصر ، وقيل يشترط في حجيته انقراض المجتهدين كما قال وقيل مشروط لجواز أن يطرأ لبعضهم ما يخالف اجتهاده فيرجع كما قال : * إلا على الثاني فليس يمنع * وأجيب بأننا نمنع رجوعه للإجماع قبله كما في جمع الجوامع . فإن قلت انقراض العصر شرط في حجية الإجماع وهو مقابل الصحيح فيعتبر في انعقاد الإجماع قول من ولد في حياته وتنقذه وصار من أهل الاجتهاد كما قال وليعتبر عليه أي على القول المقابل للصحيح من ولد أي في حياته وصار مثلهم قبحاً مجتهداً فإن خالفهم لم ينقد إجماعهم السابق فلهم على هذا القول أن يرجعوا عن ذلك الحكم الذي أجمعوا عليه ، وعلى القول الصحيح لا يقدح في إجماعهم من ولد في عصرهم ولا يجوز لهم الرجوع ، ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

(ويحصل الإجماع بالأقوال من كل أهله وبالأفعال وقول بعض حيث باقيهم فعل وباتتشار مع سكوتهم حصل)

يعنى أن الإجماع يصح ويتحقق ويحصل بقول المجتهدين من أهله في حكم من الأحكام إنه حلال أو حرام أو واجب أو مندوب أو غير ذلك كأن يقولوا يجوز كذا ويحرم كذا وهلم جرا ، وهذا هو الإجماع القول (و) (يصح أيضا بفعلهم) بأن يفعلوا فعلاً قيل على جواز وإلا كانوا مجمعين على الضلالة وهو ممنوع كما تقدم ويصح أيضا الإجماع بقول البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك القول في الأول أو القمل في الثاني وسكوت الباقيين من المجتهدين عنه منع معرفتهم به ولم ينكره أحد منهم ولم يكن بعد استقرار للمذهب بل قبله وهو عند البحث عن المذاهب والنظر فيها وأن يمضى زمن يمكن النظر فيها عادة وأن تكون الواقعة في محل الاجتهاد ، ويسمى ذلك بالإجماع السكوني .

(تنبيه) في قول الناظم : وقول بعض البيت يوم مخالفة لما قررناه من أنه يصح الإجماع بقول البعض أو بفعل البعض وانتشار ذلك وسكوت الباقيين عنه فلو قال :

وهو بقول أو بفعل البعض مع انتشار حيث باق ينفي

ويراد بالإغضاء السكوت تجوزاً لكان أولى وأحسن والخطب سهل ، ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

(ثم الصحابي قوله عن مذهبه على الجديد فهو لا يحتاج به

وفي القديم حجة لما ورد في حقهم وضعفوه فيليرد)

يعنى أن قول المجتهد الواحد الصحابي إذا كان عالماً هو قوله عن مذهب نفسه فليس بحجة على غيره من علماء الصحابة اتفاقاً ولا من علماء غيرهم على قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الجديد وهو ما قاله بمصر فهو لا يحتاج به إذ لا دليل على كونه حجة فوجب تركه إذ إثبات الحكم بلا دليل لا يجوز وفي القول القديم وهو ما قاله الشافعي قبل دخوله مصر هو حجة على غير الصحابي وهو مذهب مالك رضي الله تعالى عنه لحديث «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» . وأجيب عن هذا الدليل

القول الجديد) وفي القديم هو حجة وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه لحديث «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» رواه ابن ماجه ، وذكر الواحد لا مفهوم له فإن الخلاف جار فيها لم يجمعوا عليه .

يذكر فيه الكلام على الأخبار وهكذا يوجد في بعض النسخ، وأكثر النسخ على سقوط الباب والاكتفاء بقوله (وأما الأخبار) بفتح الهمزة فهي جمع خبر فيذكر تعريف الخبر أولا ثم أقسامه (فالخبر ما يدخله الصدق والكذب) بمعنى أنه محتمل لهما لأنهما يدخلانه جميعا واحتماله لهما بالنظر إلى ذاته أي من حيث إنه خبر كقولك قام زيد فالصدق مطابقة للواقع والكذب عدم مطابقة للواقع وقد قطع بصدق الخبر أو بكذبه لأمر خارجي فالأول تكبر الله تعالى وخير رسوله صلى الله عليه وسلم، والثاني كقولك الضدان مجتمعان لاستحالة ذلك عقلا فلا يخرج القاطع بصدقه أو كذبه عن كونه خبرا (والخبر ينقسم إلى قسمين أحاد ومتواتر فالمتواتر هو ما يوجب العلم، وهو أن يروى جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم) وهكذا (إلى أن ينتهي إلى الخبر عنه ويكون في الأصل عن مشاهدة أو سماع لاعتناء اجتهاد) كالأخبار عن مشاهدة مكة أو سماع خبر

بأن الحديثين ضعفوا هذا الحديث فليرد هذا، والصحيح كما قال الجوهرى أن هذا الحديث حسن خلافا لمن نازعه فيه أخرجه السجزي وغيره، فالحق أن قوله ليس بحجة لإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على مخالفة بعضهم بعضا ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الإنكار على من خالفه منهم وذكر الواحد لا مفهوم له فإن الخلاف جار فيما لم يجمعوا عليه.

(خاتمة) نسال الله تعالى حسن الختام: جاحد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة والصوم وحرمة الزنا والحرق كفر قطعا لأن جحده يستلزم تكذيب الشارع فيه وجاحد المجمع عليه المشهور بين الناس النصوص عليه ككل البيع كافر في الأصح ولا يكفر جاحد المجمع عليه الحنفى الذى لا يعرفه إلا الخواص كفساد الحج بالجماع قبل الوقوف لحفاته ولو كان الحنفى منصوما عليه كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب تكلة الثلثين فإنه أجمع عليه وفيه نص فإن النى صلى الله تعالى عليه وسلم قضى به كما روله البخارى، أما جاحد المجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد مثلا فلا يكفر قطعا.

(باب) بيان (الأخبار وحكمها)

وهى بفتح الهمزة جمع خبر وهو نوع مخصوص من القول وهو اللفظ للقيد، كما قال الناظم رحمه الله تعالى:

(والخبر اللفظ للقيد المحتمل صدقا وكذبا منه نوع قد نقل
تواترا للعلم قد أفادا وما عدا هذا اعتبر أحادا
فأول السويعين مارواه جمع لنا عن مثله عزاء
وهكذا إلى الذى عنه الخبر لا باجتهاد بل سماع أو نظر
وكل جمع شرطه أن يسموا والكذب منهم بالتواطؤ يمنع)

بمعنى أن الخبر هو المركب الكلامي وهو اللفظ للقيد المحتمل للصدق والكذب لذاته، وقوله اللفظ للقيد جنس، وخارج بقوله المحتمل للصدق والكذب مالم يحتمله كزيد وعمرو، وبقولنا لذاته ما احتمله لذاته بل للأزمة كالإنشاءات من الأمر والنهى فإن قولك استقى مثلا وإن احتمل الصدق لكن لذاته بل لما استلزمه من قولك أنا طالب للسقيا منك ودخل بهذا القيد ما قطع بصدقه أو كذبه فالأول أخبار الله تعالى وأخبار رسله عليهم الصلاة والسلام والأخبار المعلوم صدقها بضرورة الفعل نحو الواحد نصف الاثنين، والثاني كأخبار مسيلة الكذاب فى دعواه النبوة، والأخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الأربعة لأن ذلك يحتمل الصدق لذاته وإن قطع بصدقه أو كذبه لشيء آخر وهو القطع بالصدق فى الأول وبالكذب فى الثانى من جهة الخبر والبداة وبهذا تعلم أن القيد المذكور لكل من الإخراج والإدخال، ومعنى الصدق مطابقة النسبة المفهومة من الخبر للنسبة التى فى الواقع وضد الكذب. ثم الخبر ينقسم قسمين متواتر وأحاد، فالمتواتر ما يوجب بنفسه العلم، وفيه صدق مضمونه كما قال الناظم: منه نوع قد نقل، تواترا للعلم قد أفادا. بآلف الإطلاق أى الخبر يأتى منه نوع قد نقل بالتواتر أفاد بصدق مضمونه العلم، والآحاد وهو مقابل للتواتر هو ما يوجب العمل وفيه ولم يوجب العلم، وعناء الناظم بقوله: وما عدا هذا اعتبر أحادا.

أى وما عدا للتواتر اعتبره أحادا؛ ثم إن للتواتر هو أن يروى جماعة يمتنع التواطؤ أى التوافق على الكذب من مثلهم، وهكذا إلى أن ينتهى النقل إلى الخبر عنه فلا بد أن يبلغ عدد الخبرين فى جميع الطبقات مبلغا يمتنع بحسب العادة أن يتوافقوا على الكذب، ويختلف ذلك باختلاف الخبرين والوقائع والقرائن، وهذا مراد قوله فأول السويعين الخ، أى وهو للتواتر ما أى كلام

رواه جمع لنا أى رواه لنا جمع يزيد عدده على الأربعة ويمتنع عادة أو عقلا بملاحظة العادة توافقهم على الكذب وعن مثله عزاء : أى عزاء ذلك الجمع عن جمع مثله فى امتناع وقوع توافقهم على الكذب وهكذا ، ولفظ هكذا متعلق بمحذوف . أى ورواه مثل ذلك الجمع هكذا أى كرواية هذا الجمع فى أنها عن مثله فيما ذكر ويستمر على ذلك بأن يكون كل طبقة جمعا بالصفة المذكورة إلى أن ينتهى إلى الشخص الذى ورد عنه الخبر وهو الصحابى مثلا ، ثم إنه لا بد أن يكون مستند علمهم إلى سماع أو مشاهدة لا عن اجتهد كما قال لا باجتهاد بل سماع أو نظر أى عن سماع أو مشاهدة أو إدراك الحقيقة الحواس ، يعنى شرط الخبر التواتر أن يكون سند الخبرين فى الإخبار مدركا بإحدى الحواس الخمس كالإخبار عن مشاهدة مكة والمدينة وبيت المقدس أو الإخبار عن إخباره صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى الحاصل عن سماع خبر الله من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بسماع لفظه عليه الصلاة والسلام أو الإخبار بوجود هذا الجسم فى هذا المكان الحاصل عن لمسه فيه فى نحو ظلة ، فإن أخبروا عن أمر مجتهد فيه بأن يستند الإخبار عنه إلى الاجتهاد فليس من التواتر لجواز التلط فيه كإخبار الفلاسفة بقدم العالم فانه عن اجتهد فليس من التواتر وهذا معنى قوله لا باجتهاد . وضابط الخبر التواتر إعادة العلم بصدقه كما أشرنا إليه بقولنا : ما يوجب العلم ويقيده تبعا للأصل ، وإذا علم ذلك عادة علم وجود الثرائط وإذا لم يعلم تبينا عدم التواتر وعلم من اقتصر الناظم تبعا للأصل على ما اشترطه أنه لا يشترط فى الخبرين الإسلام ولا العدالة ولا اختلاف الدين والبلد والوطن والنسب ولا وجود الإمام للصوم ولا وجود أهل النعمة ولا كثرتهم بحيث لا يحصرهم عدد ولا يحويهم بلد وهو كذلك على الأصح لحصول العلم بدون ذلك ، وقوله : وكل جمع شرطه أن يسمعا ؛ الظاهر كان حقه أن يقول فكل بالقاء لا بالواو لأنه مفرع على قوله بل سماع وأنت الجمع هنا باعتبار معناه وذكره فباسبق باعتبار لفظه وقوله : والكذب منهم بالتواطؤ يمنع قد علت معناه مفضلا فلا يعود ولا إعادة ، ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

(ثانيهما الآحاد يوجب العمل لا العلم لكن عنده الظن حصل
لمرسل ومسند قد قضا وسوف يأتى ذكر كل منهما
فحينما بعض الرواة يفقد المرسل وما عداه مسند)

يعنى أن ثانى النوعين الآحاد الذى هو مقابل للتواتر وهو الذى يوجب العمل لا العلم : أى لا يوجب العلم فهو الذى لم تبلغ روايته عدد التواتر واحدا كان راويه أو أكثر أفاد العلم بالقرآن للنفسلة أم لا وشرطه عدالة راويه فلا يجب العمل بخبر القاسق والمجهول وإنما لم يوجب خبر الواحد العلم لأن دلالة ظنية كما قال الناظم : لكن عنده الظن حصل أى فلا يفيد العلم ولكن يفيد الظن وإنما أوجب العمل لأنه تعالى أوجب الحذر وهو الاحتراز عن الشيء بانذار طائفة من الفرقة بقوله تعالى « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » والإنذار الخبر المخوف والطائفة من كل فرقة لا يجب أن تكون أهل التواتر لأن الفرقة اسم ثلاثة فأكثر فالطائفة منها يصح أن يكون واحدا أو اثنين قاله ابن امام الكاملية كما فى القاموس وأيضا عمل الصحابة غير الواحد فى الوقائع المختلفة التى لا تكاد تحصى شاع ذلك وذاع بينهم ولم ينكر عليهم أحد ، ومن أدلة وجوب العمل بخبر الواحد أيضا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يبعث الآحاد إلى القبائل والنواحي لتبليغ الأحكام التى منها وجوب الواجبات وحرمة المحرمات ليقتدوا ذلك ويتزعموا العمل به كما هو معلوم من سياق تلك الأخبار فلو لا أنه يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة وقوله : المرسل ومسند قد قضا الخ بألف

الله تعالى من النبي صلى الله
عليه وسلم خلاف الإخبار
عن أمر مجتهد فيه كإخبار
الفلاسفة بقدم العالم
(والآحاد) هو ما لم يبلغ
إلى حد التواتر (هو القمى
يوجب العمل) بمقتضاه (ولا
يوجب العلم) لاحتمال الخطأ
فيه ولو بالسهو والنسيان
(ويتقسم) أى خبر
الآحاد (إلى مرسل ومسند
فالمرسل ما اتصل بسنده)
بأن ذكر فى المسند روايته

كلم

(والمرسل مالم يتصل بإسناده) بأن سقط بعض رواته من السند (فإن كان) المرسل (من مراسيل غير الصحابة) كأن يقول التابعي أو من بعده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (فليس ذلك) المرسل (حجة) عند الشافعي لاحتمال أن يكون الساقط مجروحا (إلا مراسيل سعيد بن المسيب) فتح (٥٠) المثانة التحية وكسرها وهو من كبار التابعين رضي الله عنهم فإذا أسقط

الصحابي وعزا الأحاديث للنبى صلى الله عليه وسلم فإن مراسيله حجة (فاتها فتشت) أى فتش عنها (فوجدت مسانيد) أى رواها الصحابي الذى أسقطه (عن النبى) صلى الله عليه وسلم وهو فى القالب صهره أبو زوجته يعنى أبا هريرة رضى الله عنه وقال مالك وأبو خنيفة وأحمد فى أشهر الروايتين عنه وجماعة من العلماء: للمرسل حجة لأن الثقة لا يرسل الحديث إلا حيث يجزم بصدقه الراوى ، وأما مراسيل الصحابة فحجة لأنهم لا يروون غالبا إلا عن صحابي والصحابة كلهم عدول ، فإذا قال الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما لم يسمعه منه صلى الله عليه وسلم فهو محمول على أنه سمعه من صحابي آخر فله حكم السند ، وقولنا غالبا لأنه قد وجدت أحاديث رواها الصحابة عن التابعين خلافا لمن أنكر ذلك وهذا فيما علم أن

الإطلاق المراد أن الأحاديث تنقسم الى قسمين مرسل ومسد ، وسوف يأتى ذكر كل منهما ، وقوله : **بعضنا بعض الرواة يفقد** ، فرسل ، مراده أن المرسل هو مالم يتصل إسناده ظاهرا بأن سقط بعض رواته واحدا كان أو أكثر فهو قول غير الصحابي تابعيا كان أو غيره قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم كذا مسقطا الواسطة بينه وبين النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا اصطلاح الأصوليين والفقهاء . وأما المرسل فى اصطلاح المحدثين فهو قول التابعي صغيرا كان أو كبيرا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا وفعل كذا أو فعل بحضرة كذا ونحوه ، فإن كان القول من تابعي التابعين فنقطع أو بمن بعدهم فمفضل ، وقوله : وما عداه مسند ، أى وما عدا المرسل هو المسند وهو ما اتصل بإسناده ظاهرا بأن كان رواته كلهم مذكورين ، فالإسناد فى اللغة ضم أحد الجسمين الى الآخر ثم استعمل فى المعانى قيل أسند فلان الخبر الى فلان إذا عزاه اليه أو تلقاه منه وهو الطريق انوصلة الى اللز . وللمن هو غاية ما يقتضى اليه الإسناد من الكلام . قال الحاكم : للسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال الخطيب : للسند المتصل فعلى هذا للوقوف إذا جاء بسند متصل يسمى مسندا ثم إن للسند محتج به لا للمرسل ، كما قال رحمه الله تعالى :
(للاحتجاج صالح لا المرسل لكن مراسيل الصحابي تقبل
كذا سعيد بن المسيب اقبلا فى الاحتجاج ما رواه مسندا)

يعنى أن للسند صالح للاحتجاج بخلاف لا المرسل إن كان من مراسيل غير الصحابة رضى الله تعالى عنهم فليس بحجة عند الشافعي رضى الله تعالى عنه لاحتمال أن يكون الساقط مجروحا لأن عدداً من الصحابي لم تعلم لأنه غير معلوم وأعلم بصدقه الشخص فرع عن العلم به ، وأنهم كلامه بقوله : لكن مراسيل الصحابي تقبل ، أى أن مراسيل الصحابة رضى الله تعالى عنهم حجة وهو كذلك لأن الصحابة كلهم عدول وذلك بأن يروى صحابي عن صحابي عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ويسقط الصحابي بينه وبين النبى صلى الله تعالى عليه وسلم . وأما ما ساعه من تابعي فنادر ، وقوله : كذا سعيد بن المسيب اقبلا أى اقبلن فى الاحتجاج ما رواه أى الذى رواه حالة كونه مرسل . وللمن مراسيل غير الصحابة من التابعين لا تقبل إلا مراسيل سعيد بن المسيب فإنه لا يرسل إلا ممن يقبل قوله فاقبلها فى الاحتجاج لأنها فتشت وبحث عنها فوجدت كلها مسانيد أى رواها الصحابي الذى أسقطه عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وهو فى القالب أبو زوجته صهره أبو هريرة رضى الله تعالى عنه . واعتراض بأن هذه مسانيد لا مراسيل . وأجيب بأن صورتها صورة مرسل . واعلم أن للمرسل يقبل إذا تأكد بقول الصحابي أو فطره أو فتوى أكثر أهل العلم أو كان من مراسيل الصحابة كما مر وكذا إذا أسنده غير المرسل ، وكذا إذا عرف من حال الراوى الذى أرسله أنه لا يرسل إلا ممن يقبل قوله كمراسيل سعيد بن المسيب المذكور ، وهذه السنة نص عليها الشافعي رضى الله تعالى عنه وقبلها عنه الإمام والأمدى ماعدا الأول ، ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

(وألقوا بالسند للضعف فى حكمه الذى له بيننا)

وقال

الصحابي لم يسمعه من النبى صلى الله عليه وسلم وأما إذا لم يعلم ذلك وقال الصحابي قال النبى صلى الله عليه وسلم فهو محمول على أنه سمعه منه صلى الله عليه وسلم (والمنفعة) مصدر عن الحديث إذا رواه بكلمة عن فقال حدثنا فلان عن فلان ، و (تدخل على الأسانيد) أى على الأحاديث السندة فلا تخرجها عن حكم الإسناد الى حكم الإرسال فيكون الحديث الثروى بها مسندا لاتصال سنده فى الظاهر لا مرسل .

وقال من عليه شيخة قرا حدثني كما يقول أخبرنا
ولم يقل في عكسه حدثني لكن يقول راوي أخبرني
وحيث لم يقرأ وقد أجازة يقول قد أخبرني أجازة

يعني أنهم الحقوا بالسند الحديث للمضن في حكمه أي للسند الذي تبيينه فيما سبق أنه محتج به وهو مصدر
عن الحديث يعننه إذا رواه بكلمة عن فلان فقال حدثنا فلان عن فلان إلى آخر السند ، ومعنى إلحاقه
بالمسند في حكمه أن يكون الحديث للروى بالضعفة داخلا في حكم الحديث للمسند الروى بغيرها مما
يشتر بنحو التحديث من القبول والعمل به لا في حكم الحديث للرسول من رده وعدم العمل به وإنما
كان في حكم المسند لا للرسول لا اتصال سنده بالتصريح بجميع رواته في الظاهر لأنه الظاهر من العبارة
فيحمل على الاتصال حقيقة ، هذا هو الصحيح الذي عليه العمل وقول الجماهير من أهل الحديث
والفقه والأصول لكن بشرط أن يكون المضن بكسر العين غير مدلس وأن يمكن لقاء بعض للمضن
بعضاً ، وفي اشتراط ثبوت اللقاء خلاف ذهب جمع منهم البخاري إلى اشتراطه قال النووي وهو الصحيح
وقوله : وقال من عليه شيخة قرا . حدثني الخ يعني إذا قرا الشيخ الحديث من حفظه أو كتابه سواء كان
ذلك إملاء والسمع يكتبه حالة الإملاء أو تحديثاً مجرداً عن الإملاء وغيره يسمع ولومن وراء حجاب
حيث عرف صوته يجوز للراوى الذي سمع قراءة الشيخ إذا أراد الرواية عنه أن يقول حدثني أو أخبرني
أو حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا أو سمعت فلانا يقول أو قال فلان أو ذكر فلان لا خلاف في جواز جميع
ذلك كما قاله القاضي عياض سواء سمع وحده أو في جمع ، ثم إن قصد الشيخ إسماعه وحده أو مع غيره
فله أن يقول حدثني وأخبرني وحدثنا وأخبرنا أن كان في جمع وإن لم يقصد الشيخ إسماعه فلا يقول حدثني
وأخبرني بل يقول حدث أو أخبر أو سمعت يقول أو يحدث عن كذا لأن الشيخ لم يخبره ولم يحدثه
وسماع الشيخ أعلى الطرق وقوله ولم يقل في عكسه الخ أي عكس كون الشيخ يقرأ وغيره يسمع وهو
ما إذا كان الراوى يقرأ والشيخ يسمع فلا يقول فيه حدثني من غير تقييد بنحو قوله قراءة أو بقرائي
عليه لكن يقول حاله كونه راوياً أخبرني وإن لم يقيده بما ذكر ، أما إذا قيده بما ذكر فلا خلاف
في جوازه وإنما لم يجر أن يقول حدثني من غير تقييد لأنه لم يحدثه وصيغة حدثني صريحة في كون للروى
حدثاً بخلاف أخبرني هذا مذهب الشافعي وأصحابه ومسلم بن الحجاج وأهل للشرق وعزى إلى أكثر
المحققين قال النووي كابن الصلاح وصار الفرق بينهما هو الشافعي الغالب على أهل الحديث ، ومن الأصوليين
من أجاز حدثني أيضاً من غير تقييد وعليه عرف أهل الحديث لأن قصد الإعلام بالرواية عن الشيخ
وكل من الصيغتين صالح لذلك وهو مذهب مالك وسفيان بن عيينة والبخاري ومعظم الحجازيين
والكوفيين وحكام القاضي عياض عن الأكثرين ، ومنهم من أجاز سمعت أيضاً ، وروى عن مالك
والسفيانيين والصحيح منه وقوله وحيث لم يقرأ الخ أي وإذا راوى لم يقرأ على الشيخ أو هو لم يقرأ
على الراوى والحال أن الشيخ قد أجاز الراوى فيقول المجاز إذا أراد الرواية عنه أجازني أو أخبرني
أو حدثني أجازة ولا تنافي بين الإخبار والإجازة لأن الإخبار في اصطلاحهم يراد به مطلق الاذن ولو ضمنا
فيصدق بما تضمنته الإجازة وفهم منه جواز الرواية بالإجازة وهو الصحيح والله أعلم .

(باب القياس)

هو الباب الرابع من الأدلة الشرعية وهو حجة في الأمور الشرعية وغيرها لقوله تعالى « فاعتبروا
يا أولى الأبصار » والاعتبار قياس الشيء بالشيء . قال الناظم رحمه الله تعالى :

(أما القياس فهو رد التمرع للأصل في حكم صحيح شرعي

(وإذا قرا الشيخ) على
الرواية وهم يسمعون فانه
(يجوز للراوى أن يقول
حدثني) فلان (أو أخبرني ،
وإذا قرا هو) أي الراوى
(على الشيخ فيقول)
الراوى (أخبرني ولا يقول
حدثني) لأنه لم يحدثه
ومنهم من أجاز ذلك
وهو قول مالك وسفيان
ومعظم الحجازيين وعليه
عرف أهل الحديث لأن
القصد الإعلام بالرواية
عن الشيخ وهذا إذا
أطلق وأما إذا قال حدثني
قراءة عليه فلا خلاف في
جواز ذلك والله أعلم .
(وإن أجازة الشيخ من
غير قراءة) من الشيخ
عليه ولا منه على الشيخ
(فيقول) الراوى (أجازني
أو أخبرني إجازة) وفهم
منه جواز الرواية بالإجازة
وهو الصحيح والله أعلم .

(وأما القياس)

فهو الرابع من الأدلة
الشرعية ، وهو في اللغة
يعنى التقدير نحو قست
الثوب ويعنى التشبيه نحو
قولهم يقاس اللزء بالزء ،
وأما في الاصطلاح (فهو
رد التمرع إلى الأصل

بعة (تجسهما في الحكم) ومعنى رد الفرع إلى الأصل جعله راجعا إليه ومساويا له في الحكم كقياس الأرز على البر في الربا لعللة الجامعة بينهما وهي الاقتيات والآخرة للقول عند المالكية ، وكونه مطعوما عند الشافعية (وهو) أي القياس (ينقسم إلى ثلاثة أقسام : إلى قياس علة ، وقياس دلالة ، (٥٣) وقياس شبه . قياس العلة) وهو القسم الأول (ما كانت العلة فيه موجبة

للحكم) أي مقتضية له بمعنى أنه لا يحسن عقلا تخلف الحكم عنها ولو تخلف عنها لم يلزم منه محال كما هو شأن العلة الشرعية وليس المراد الإيجاب العقلي بمعنى أنه يستحيل عقلا تخلف الحكم عنها وذلك كقياس تحريم ضرب الوالدين على التأنيف بجامع الإيذاء فإنه لا يحسن في العقل إباحة الضرب مع تحريم التأنيف ؛ وقد اختلف في هذا النوع ، فمنهم من جعل الدلالة فيه على الحكم قياسية ومنهم من ذهب إلى أنها غير قياسية وأنها من دلالة اللفظ على الحكم (و) القسم الثاني من أقسام القياس (قياس الدلالة وهو الاستدلال بأحد التظليلين على الآخر ، وهو أن تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم) أي مقتضية له كما في القسم الأول وهذا النوع غالب أنواع الأقيسة وهو ما يكون الحكم فيه لمة مستنبطة يجوز أن يترتب الحكم عليها

لملة جامعة في الحكم وليعتبر ثلاثة في الرسم

لملة أضفه أو دلالة أو شبه ثم اعتبر أحواله

يعني أن القياس في اللغة يأتي بمعنى التقدير نحو قست الثوب بالنزع أي قدرته وبمعنى التشبيه هو قولهم يقاس المرء بالمرء ، وأما في الاصطلاح فهو كما قال رحمه الله تعالى : رد الفرع وهو المحل الذي أريد إثبات الحكم فيه للأصل وهو المحل للمعلوم ثبوت الحكم فيه في حكم معلوم للأصل صحيح شرعي بعة أي بسببها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك في الحكم فخرج الرد بغير العلة كالنقص والإجماع فليس بقياس ، وقوله جامعة أي دالة على اجتماعهما في الحكم فمعنى رد الفرع للأصل جعله راجعا إليه ومساويا له في الحكم . أمثال القياس قولك : النيذ حرام كالخمر للإسكار ، فالنيذ فرع والخمر أصل وحكم الأصل التحريم والعلة الجامعة بينهما هي الإسكار وثبوت التحريم في النيذ الذي هو الفرع ثمرة القياس والمقصود منه وليستمن أركانه ، ومثاله أيضا قولك : الأرز ربوي كالبر ، فالأرز فرع والبر أصل وحكم الأصل ثبوت الربا فيه والعلة الجامعة بينهما هي وجود الطعم فيه الذي هو علة ثبوت الربا في البر ، وقوله رحمه الله تعالى : وليعتبر ثلاثة في الرسم . والمراد أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قياس علة ، وقياس دلالة ، وقياس شبه ، وقد ذكرها بقوله : لملة أضفه . أي القياس أو دلالة أو شبه أي فتقول قياس علة وقياس دلالة وقياس شبه ، فأو بمعنى الواو ، وقوله : ثم اعتبر أحواله تسكئة . ثم أراد أن يفصل الثلاثة الأقسام على الترتيب فقال رحمه الله تعالى :

(أولها ما كان فيه العلة موجبة للحكم مستقلة

فضره للوالدين ممتنع كقول أف وهو لا يذم)

يعني أن أول أقسام القياس الثلاثة هو القياس الذي كانت فيه العلة موجبة للحكم أي مقتضية له بمعنى أنه لا يحسن تخلف الحكم عنها عقلا في الفرع فلو تخلف عنها لم يلزم منه محال كما هو شأن المال الشرعية وليس المراد الإيجاب العقلي بمعنى أنه يستحيل عقلا تخلف الحكم عنها وذلك كقياس ضرب الولد الوالدين أو أحدهما على التأنيف بجامع الإيذاء فإنه لا يحسن في العقل إباحة الضرب مع تحريم التأنيف كما قال : فضره للوالدين ممتنع . كقول أف الخ أي لها أو لأحدهما وهو أي لفظ أف للإيذاء منع أي منع لمة هي الإيذاء فإنه علة تحريم التأنيف لهما أو لأحدهما وهو موجود في الضرب على أتم وجه وأبلغه قببح في نظر العقل جوازه مع أنه أتم وأبلغ من التأنيف في الإيذاء الذي هو علة تحريمه . وقد اختلف في هذا القسم ، فمنهم من جعل الدلالة فيه على الحكم قياسية ، ومنهم من ذهب إلى أنها غير قياسية وأنها من دلالة اللفظ على الحكم ، ثم ذكر القسم الثاني بقوله :

(والثاني ما لم يوجب التعليل حكما به لكنه دليل

فيستدل بالتظير للضرر شرعا على نظيره فيعتبر

مكفولنا مال الصبي تلزم زكاته كالبغ أي للنمو)

يعني أن القسم الثاني من أقسام القياس قياس الدلالة ، وهو الاستدلال بأحد التظليلين على الآخر ،

وهو

في الفرع ويجوز أن يتخلف وهذا النوع أضف من الأول فإن العلة فيه دالة على الحكم

وليست ظاهرة فيه ظهورا لا يحسن منه تخلف الحكم وذلك كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع أنه مال فاء ويجوز أن يقال لا يجب في مال الصبي كما قال أبو حنيفة (و) القسم الثالث من أقسام القياس (قياس الشبه) وهو الفرع للتردد بين

أصلين (فيلحق بأكثرهما شياً) كالعبد المقتول فإنه متردد في الضمان بين الإنسان الحر من حيث إنه آدمي وبين البهيمة من حيث أنه مال وهو بالمال أكثر شياً من الحر بدليل أنه يباع ويورث ويوقف وتضمن أجزاؤه بما تضمن من قيمته فيلحق به وتضمن قيمته وإن زادت على دية الحر ، وهذا النوع أضعف من الذي قبله ولذلك اختلف في قوله (ولا يصار إليه مع إمكان ما قبله) والله أعلم ، وأركان القياس أربعة : الفرع والأصل والعلة وحكم الأصل للقياس عليه ولكل واحد منها شروط (ومن شرط الفرع أن يكون مناسباً للأصل) في الأمر الذي يجمع به بينهما للحكم إما بأن تكون علة (٥٣) الفرع مماثلة لعلة الأصل في عينها

وهو أن تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم أي مقتضية له كما في القسم الأول وهذا مراد قوله : والثاني ما لم يوجب التعليل . الخ ؛ أي والثاني من أقسام القياس هو الذي لم يكن التعليل بمعنى العلة فيه موجبا للحكم لكنه دال عليه كما علمت . إذا عرفت ذلك فيستدل بالنظر المعتبر شرطا على نظيره أي فيستدل بالنظر على ثبوت الحكم في نظيره للشاركين في الأوصاف فقوله المعتبر ويعتبر تكملة وهذا النوع غالب أنواع الأقيسة وهو ما يكون الحكم فيه لعلة مستنبطة يجوز أن يترتب الحكم عليها في الفرع ويجوز أن يتخلف وهذا النوع أضعف من الأول فإن العلة فيه دالة على الحكم وليست ظاهرة فيه ظهورا لا يحسن معه تخلف الحكم وذلك كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع أنه دفع حاجة الفقير بجزء من مال نام كما قال الناظم رحمه الله تعالى كقولنا مال الصبي تازم زكاته كبائع أي للنمو فالجامع كونه مالا ناميا كما علمت وهذا هو علة الحكم ويمكن تخلفه عنها في مال الصبي فيقال من غير استصحاب لا يجب الزكاة فيه كما قاله أبو حنيفة بالقياس على الحج فإنه يجب على البالغ ولا يجب على الصبي . ثم ذكر القسم الثالث بقوله :

(والثالث الفرع الذي ترددا ما بين أصلين اعتبارا وجدا فليلتحق بأي ذين أكثر من غيره وفي وصفه الذي يرى فليلتحق بالرقيق في الإتلاف بالمال لا بالحر في الأوصاف)

يعني أن القسم الثالث من أقسام القياس قياس شبه وهو الفرع المتردد بين أصلين فيلحق بأكثرهما شياً كما قال * والثالث الفرع الذي ترددا ما بين أصلين ، فما زائدة واعتبارا وجدا تكملة مثاله العبد المقتول فإنه متردد في الضمان بين الإنسان الحر من حيث إنه آدمي وبين البهيمة من حيث إنه مال وهو بالمال أكثر شياً من الحر بدليل أنه يباع ويورث ويوقف وتضمن أجزاؤه بما تضمن من قيمته فيلحق به وتضمن قيمته وإن زادت على دية الحر وهذا مراد قول الناظم :

* فليلتحق بأي ذين أكثر * بألف الإطلاق أي فليلتحق بأكثر هذين الأصلين شياً من غيره في وصفه الذي يرى الخ ثم إن أركان القياس أربعة : الأصل وهو للقياس عليه والفرع وهو للقياس وعلة الحكم وحكم الأصل للقياس عليه ولكل واحد منها شروط ، وقد ترجم لها بفصل وهو :

(فصل) أي في شروط أركان القياس . قال الناظم رحمه الله تعالى :

(والشرط في القياس كون الفرع مناسباً لأصله في الجمع بأن يكون جامع الأمرين مناسباً للحكم دون مبین وكون ذلك الأصل ثابتاً بما يوافق الخصمين في رأيهما)

للمبر بها عنها في صورة لا يوجد الحكم معها (ولا معنى) بأن يوجد المعنى للعلل به في صورة ولا يوجد الحكم ففي أدمنت العلة لفظاً أو معنى فسد القياس . مثال الأول أن يقال في القتل بمقتل إنه قتل عمد عدوان فيجب به القصاص كالقتل بالحد فنتقضى ذلك بقتل الوالد ولده فإنه لا يجب به القصاص مع أنه قتل عمد عدوان . ومثال الثاني أن يقال يجب الزكاة في المواشي لدفع حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجود ذلك المعنى وهو دفع حاجة الفقير في الجواهر والمرجع في الانتقاض لفظاً ومعنى إلى وجود العلة بدون الحكم وإنما غاب بينهما لأن العلة في الأول لما كانت مركبة من أوصاف متعددة فنظر فيها إلى جانب اللفظ الأول ؛ ولما كانت في الثاني أمراً واحداً نظر فيها إلى المعنى وكأنه مجرد اصطلاح والله أعلم .

وشرط كل علة أن تطرد في كل معلولاتها التي ترد
لم ينتقض لفظا ولا معنى فلا قياس في ذات انتقاض مسجلا
والحكم من شروطه أن يتبعا علته نفا وإثباتا معا
فهى التي له حقيقا تجلب وهو الذى لها كذلك يجلب

(ومن شرط الحكم أن يكون مثل العلة) أى تابعا لها (في النفي والإثبات أى في الوجود والعدم فإن وجدت العلة وجد الحكم) وإن انتفتقتنى وهذا إن كان الحكم معللا بعلته واحدة كتحرير الخمر فانه معلل بالإسكار ففى وجد الإسكار وجد الحكم ومتى انتفى انتفى؟ وأما إذا كان الحكم معللا بطل فانه لا يلزم من انتفاء تلك المثل انتفاء الحكم كالقتل فانه يجب بسبب الردة والزنا بعد الإحصان وقتل النفس المصومة المائثة وترك الصلاة وغير ذلك والله أعلم (والعلة هى الجالبة للحكم) أى الوصف المناسب لترتيب الحكم عليه كدفع حاجة الفقير فانه وصف مناسب لإيجاب الزكاة والحكم هو المجلوب للعلة أى هو الأمر الذى يصح ترتيبه على العلة. ولما فرغ من ذكر الدلائل الشرعية المتفق عليها شرع يذكر الدلائل المختلف فيها فقال إن الأصل في الأشياء الحرمه أو الإباحة قال :

يعنى أن الشرط الأول من شروط القياس أن يكون الفرع مناسباً للأصل فى الأمر الذى يجمع به بينهما للحكم فلا تفاوت بينهما وبين الأصل وهذا معنى قوله * والشرط فى القياس كون الفرع * من حيث كونه فرعاً وهو المثل المشبه بالأصل مناسباً لأصله وهو المثل المشبه به فى الجمع أى فيما يجمع به بينهما لأجل إثبات حكم الأصل فى الفرع إما بأن تكون علة الفرع مماثلة لعلة الأصل فى عينها كقياس النيذ على الخمر لعلته الإسكار أو فى جنبها كقياس وجوب القصاص فى الأطراف على القصاص فى النفس بجامع الجنابة وصور الجمع بقوله بأن يكون جامع الأمرين أى الجامع بين الفرع والأصل فى الحكم مناسباً للحكم ، وقد يقال إنه يستغنى عن هذا الشرط بقوله فى حد القياس رد الفرع الى الأصل لعله تجمعهما فى الحكم ، وقوله : وكون ذاك الأصل ثابتاً بما يوافق الحصين فى رأيهما يعنى أن الشرط الثانى من شروط القياس هو أن يكون حكم الأصل وهو المثل المشبه به من حيث كونه أصلاً ثابتاً له بدليل نص أو إجماع متفق عليه ثبوتاً ودلالة بين الحصين المتنازعين فى ثبوت ذلك الحكم للفرع بأن يتفقا على علة حكمه ليكون القياس حجة على الخصم للسكر لذلك الحكم فى الفرع وقوله دون من أى دون كذب تكلمة وقوله * وشرط كل علة أن تطرد * الخ يعنى أن الشرط الثالث من شروط القياس أن تكون العلة مطردة فى كل معلولاتها وقوله التى ترد تكلمة فلا تنتقض لفظاً بأن تصدق الأوصاف المبرها عنها فى صورة لا يوجد الحكم معها ولا معنى بأن يوجد النفي للعلل به فى صورة ولا يوجد الحكم فى انتقضت العلة لفظاً أو معنى فلا يصح القياس وهذا معنى قوله فلا قياس فى ذات انتقاض أى فلا يصح القياس فى انتقاض العلة لفظاً أو معنى كما علمت وقوله مسجلاً أى مقتنياً بحكمها تكلمة . مثال الأول وهو انتقاض العلة لفظاً القتل بالمثل يوجب القصاص كالقتل بالحد والجامع بينهما القتل العمد المدون فينتقض ذلك بقتل الوالد ولده فانه لا يجب به قصاص مع أنه قتل عمد عدوان . ومثال الثانى أن يقال يجب الزكاة فى الموائش لدفع حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجود ذلك للمنى وهو دفع حاجة الفقير فى الجواهر . ومثاله أيضاً من لم يبيت الصيام من الليل يرى أول صومه عن النية فلا يصح كمرى أول صلاته منها فيجعل عرى أول الصوم عن النية علة لبطائه فينتقض بصوم التطوع فإنه يصح بدون التبيت فقد وجدت العلة وهى العرى بدون الحكم وهو عدم الصحة فى النفل والمرجع فى الانتقاض لفظاً ومعنى الى وجود العلة بدون الحكم وإنما غاب بينهما لأن العلة فى الأول لما كانت مركبة من أوصاف متعددة نظر فيها الى جانب اللفظ الأول ولما كانت فى الثانى أمراً واحداً نظر فيها الى المعنى وكأنه مجرد اصطلاح والله أعلم وقوله : والحكم من شروطه أن يتبعا . علته ثباتاً يعنى أن الشرط الرابع من شروط القياس أن الحكم من شروطه أن يكون تابعا للعلة فى النفي والإثبات أى فى الوجود والعدم فإن وجدت العلة وجد الحكم وإن انتفتقتنى وهذا إن كان الحكم معللا بعلته واحدة كتحرير الخمر فانه معلل بالإسكار ففى وجد الإسكار وجد الحكم ومتى انتفى انتفى وأما إذا كان الحكم معللا بطل فانه لا يلزم من انتفاء تلك المثل انتفاء الحكم كالقتل فانه يجب بسبب الردة والزنا بعد الإحصان وقتل النفس المصومة المائثة وترك الصلاة وغير ذلك وقوله معان تكلمة وقوله فهى التوافق أى فالعلة هى التى له أى للحكم وقوله حقيقا تكلمة وقوله تجلب بكسر اللام . وحاصل المراد أن العلة هى الجالبة للحكم أى الوصف المناسب لترتيب الحكم عليه كدفع

(وأما الحظر) أي

الحرمة (والإباحة فمن

الناس من يقول : إن

الأشياء) بعد البعثة (على

الحظر) أي مستمرة على

الحرمة لأنها الأصل فيها

(إلا ما أباحت الشريعة)

والاستثناء منقطع فإن

ما أباحت الشريعة الأصل

أيضا الحرمة فيه عندما (فإن

لم يوجد في الشريعة ما يدل

على الإباحة يتمسك بالأصل)

وهو الحظر (ومن الناس

من يقول بضمه) أي ضد

هذا القول (وهو أن

الأصل في الأشياء) بعد

البعثة (أنها على الإباحة

إلا ما حظره الشرع) أي

حرمة والصحيح التفصيل

وهو أن أصل الضرر

التحريم وللناظر الحل قال

الله تعالى «خلق لكم ما في

الأرض جميعا» ذكره في

معرض الامتان ولا يمتن

إلا بجائز وقال صلى الله

عليه وسلم فيما رواه ابن ماجه

وغيره «لا ضرر ولا ضرار» أنه

في ديننا أي لا يجوز ذلك

وهذا حكم الأشياء بعد

البعثة ، وأما قبل البعثة

فليس هناك حكم شرعي

يتعلق بشئ لا تنافي الرسول

للين للأحكام . ومن الأدلة

المتخلف فيها الاستصحاب

ولما كان الاستصحاب

له مبيتان أحدهما متفق

على قوله أشار إليه بقوله

حاجة الفقير فالوصف مناسب لايجاب الزكاة والحكم هو المطلوب للعة أي هو الأمر الذي يصح ترتيبه على العلة كما قال : وهو الذي لها كذاك يجب بفتح اللام .

ولما فرغ من ذكر الدلائل الشرعية للتفق عليها شرع يذكر الدلائل المختلف فيها . فيها أن يقال إن الأصل في الأشياء الحرمة أو الإباحة فقال رحمه الله تعالى :

(فصل) أي في الحظر والإباحة

(لاحكم قبل بعثة الرسول بل بعدها بمقتضى الدليل

والأصل في الأشياء قبل الشرع تحريمها لا بعد حكم شرعي

بل ما أحل الشرع حللناه وما نهانا عنه حرمانه

وحيث لم نجد دليل حل شرعا تمسكنا بحكم الأصل

مستصحبين الأصل لاسواء وقال قوم ضد ما قلناه

أي أصلها التحليل إلا ماورد تحريمها في شرعنا فلا يرد

يعني أنه لاحكم أصليا أو فرعيا يتعلق بشئ قبل بعثة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أي قبل بعثته الخلق الشريعة فأهل الفترة لا يجذبون كما هو للنقول عن الأشاعرة وجمع غيرهم ، ولهذا قال إمام الحرمين إنا لا نتبع أصلا وفرعا إلا بعد البعثة وإن اعتمد النووي خلاف ذلك تبعنا للحليمي وغيره فإنه خلاف ما عليه الأشاعرة من أهل الكلام والأصول والشافعية من الفقهاء وقوله بل بعدها أي بل الحكم بعد بعثة الرسول بمقتضى أي بموجب الدليل وهو قوله تعالى « وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا » أي ولا مثيين بل الأمر موقوف الى ورود الشرع ، والعقل لا يدرك الحكم من غير افتقار الى الشرع خلافا للعتزلة ، ثم إن العلماء اختلفوا في الحظر والإباحة أيهما الأصل فمنهم من قال إن الأشياء بعد البعثة موصوفة بالحظر كما كانت قبلها فهي قبل البعثة قبل محظورة أي محرمة ثابت الحرج فيها في حكم الشرع ودليله أن العقل تصرف في ملك الله بغير إذنه إذ العالم أعيانه ومناقبه ملك له تعالى وقيل مباحة أي مأذون فيها مع عدم الحرج ودليله أن الله تعالى خلق العبد وما يتنفع به فلولم يسع له كان خلقهما عبدا أي خالعا عن الحكمة وقيل الوقف ووجهه تعارض دليلهما ، والناظر رحمه الله تعالى تكلم على القولين الأولين وإلى القول بالحرمة قبل البعثة أشار بقوله والأصل في الأشياء الشاملة للإقوال والأفعال وغيرها قبل الشرع تحريمها وهي بعد البعثة موصوفة بالتحريم إلا ما أباحه الشرع بأن دل على إباحته فيكون مباحا كما قال لا بعد حكم شرعي أي لا بعد حكم شرعي بإباحة شيء فإن ورد يتبع كما قال * بل ما أحل الشرع حللناه * ومقابل هذا وهو قوله : وما نهانا عنه حرمانه ، وزاد هذا كلفة وإلا فالكلام في الاستثناء من المحرم كما هو معلوم فإن لم يوجد في الشرع ما يدل على إباحة شيء فيتمسك بالأصل وهو الحرمة كما قال : وحيث لم نجد دليل حل أي دليلا على الحل شرعا أي في الشرع تمسكنا بحكم الأصل أي وهو الحرمة كما علمت مستصحبين الأصل لاسواء ، أي لاغيره ثم أشار الى القول بالإباحة قبل البعثة بقوله وقال قوم ضد ما قلناه * فيما تقدم من أن الأصل في الأشياء قبل الشرع تحريمها وفسر الضد بقوله أي أصلها التحليل فهي بعد البعثة على التحليل إلا إن ورد تحريمها في شرعنا فيتبع ولا يرد ، والصحيح التفصيل في الأشياء بعدها وإليه أشار الناظم ، فقال رحمه الله تعالى :

(وقيل إن الأصل فيما ينفع جوازه وما يضر يمنع)

يعني أن القول الصحيح المختار أن الأصل فيما ينفع وهو الأشياء النافعة الجواز لقوله تعالى « خلق لكم ما في الأرض جميعا » ذكره في معرض الامتان ولا يمتن إلا بجائز وفيما يضر وهو الأشياء الضارة التحريم

(ومعنى استصحاب الحال الذى يحتج به) عند عدم الدليل الشرعى كما سيأتى (أن يستصحب الأصل) أى عدم الأصل (عند عدم الدليل الشرعى) إذا لم يجد المحقق به البحث عنه بقدر طاقته كأن لم يجد دليلا على وجوب صوم رجب فيقول لا يجب لاستصحاب الأصل أى عدم الأصل ، وعلى (٥٦) وجوب صلاة زائدة على الخمس فإن الأصل عدمه . وأما الاستصحاب بالمعنى الثانى

المختلف فيه فهو ثبوت أمر فى الزمان الثانى لثبوت فى الأول فهو سجة عند المالكية والشافعية دون الحنفية . ولما فرغ من ذكر الأدلة شرع فى بيان الترجيح بينها فقال : (وأما الأدلة فيقدم الجلى منها على الحق بموافقك كالظاهر مع المؤول واللفظ فى معناه الحقيقى على معناه المجازى (و) الدليل (الموجب للعلم على) الدليل (الموجب للظن) فيقدم التواتر على الأحاد إلا أن يكون الأول عاما فيخص به كما تقدم فى تخصيص الكتاب بالسنة ويقدم (النطق) أى النص من كتاب أو سنة (على القياس) إلا أن يكون النطق عاما فيخص بالقياس كما تقدم (و) يقدم (القياس الجلى) كقياس العلة (على) القياس (الحفى) كقياس الشبه (فإن وجد فى النطق) أى النص من كتاب أو سنة (ما يفسر الأصل) أى عدم الأصل الذى يبرر عنه باستصحاب الحال كما تقدم فواضح أنه يعمل بالنطق

لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما رواه ابن ماجه وغيره «لا ضرر ولا ضرار» أى فى ديننا أى لا يجوز ذلك وهذا حكم الأشياء بعد البعث . وأما قبل البعث فليس هناك حكم شرعى ينطق بشئ لا تنفاه الرسول للبين للأحكام كما علمت .

(تمة) لم يذكر الناظم رحمه الله تعالى مسألة شكر النعم مع أنها قرينة هذه المسئلة . ولذا كررها تحيا للفائدة اختصارا فنقول : شكر النعم جل وعلا واجب بالشرع لا بالعقل إذ لولا أمر الله بالشكر على النعم لم يكن الشكر واجبا ، فهو إما وجبا بالشرع لا بالعقل خلافا للمعتزلة . هذا ، ومن الأدلة المختلف فيها الاستصحاب ولما كان له تعينان أحدهما متفق على قبوله أشار إليه بقوله : (وحد الاستصحاب أخذ المجتهد بالأصل عن دليل حكم قد قد)

يعنى أن معنى استصحاب الحال الذى يحتج به عند عدم الدليل الشرعى كما سيأتى أن يستصحب فى حكم النعم الأصل عند عدم الدليل الشرعى كما قال : أخذ المجتهد بالأصل أى عدم الأصل الذى لم يثبت الشرع عن دليل حكم قد قد أى عند فقد دليل الحكم الشرعى إذا لم يجد المجتهد بعد البحث عنه بقدر طاقته كأن لم يجد دليلا على صوم رجب فيقول لا يجب باستصحاب الأصل وهو حجة مجزما . وثانيهما وهو المختلف فيه المشهور المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق : هو ثبوت أمر فى الزمان الثانى لثبوت فى الزمان الأول لا تنفاه ما يصلح أن يتغير به الحكم بعد البحث التام مثاله ملك شخص عشرين دينارا ناقصة تروج رواج الكلمة فعندنا معاشر الشافعية لازكاة فيها بالاستصحاب وحكنا عند المالكية دون الحنفية .

ولما فرغ من ذكر الأدلة الشرعية شرع فى بيان الترجيح بينها فقال .
(باب ترتيب الأدلة)

(وقدموا من الأدلة الجلى على الحق باعتبار العمل
وقدموا منها مفيد العلم على مفيد الظن أى للحكم
إلا مع الخصوص والمصوم فليؤت بالتخصيص لا التقديم
والنطق قسم عن قياسهم تف وقدموا عليه على الحق
وإن يكن فى النطق من كتاب أو سنة تغير الاستصحاب
فالنطق حجة إذا وإلا فكن بالاستصحاب مستدلا

يعنى أن الأدلة يقدم منها عند اجتماعها وتنافى مدلولاتها الجلى منها على الحق كما قال :

وقدموا من الأدلة الجلى على الحق باعتبار العمل وذلك كالظاهر والمؤول فيقدم اللفظ فى معناه الحقيقى على معناه المجازى ويقدم منها مفيد العلم على مفيد الظن وذلك كالتواتر والأحاد فيقدم الأول على الثانى إلا أن يكون عاما فيخص بالثانى كما تقدم فى تخصيص الكتاب بالسنة وهذا معنى قوله هو قدموا منها مفيد العلم * البيتين ، وقدم النطق وهو النص من كتاب أو سنة متواترا أو أحادا على القياس بأشواحه إلا أن يكون النطق عاما والقياس خاصا فيخص بالقياس كما تقدم فى مبحث التخصيص وهذا مراد قول الناظم هو النطق قسم عن قياسهم تف * ويقدم القياس الجلى كقياس العلة على الحق كقياس الشبه وكذلك تقديم قياس الأولى والمساوى على الأدون ، فإن وجد فى النطق أى النص من كتاب أو سنة

ويرك الأصل وكذا إن وجد إجماع أو قياس (ولا) أى وإن

لم يوجد شئ من ذلك (فيستصحب الحال) أى عدم الأصل فيعمل به كما تقدم . ولما فرغ من الكلام على الأدلة شرع يتكلم على الاجتهاد فذكر شروط المجتهد .

قال (ومن شرط الملقى) وهو المجتهد (أن يكون عالما بالقواعد أصلا وفرا خلافا ومنهجا) مراده بالأصل دلائل القواعد المذكورة في علم أصول الفقه ، وفي إدخالها في الفقه كما تقتضيه عبارته مساهمة ، ويحتمل أن يريد بالأصل أمهات المسائل التي هي كالتقواعد وتفرع عليها غيرها لكن يفوه التنبيه على معرفة أصول الفقه إلا أن يدخل ذلك في قوله كامل الآلة ومراده بالفرع للمسائل المدونة في كتب الفقه ؛ ومراده بالخلاف المسائل المختلف فيها بين العلماء وبالمنهج ما يستقر (٥٧) عليه رأيه ، هذا إن حمل على المجتهد المطلق ، وإن حمل على

ما يغير الأصل أي العلم الأصلي الذي يمر عن استصحابه باستصحاب الحال فواضح أنه يعمل بالنطق ، بأن يعتقد ما دل عليه وترك الأصل وكذا إن وجد إجماع أو قياس فإنه يعمل به ويحتمل ، وهذا مراد قوله وإن يكن أي يوجد في النطق من كتاب أو سنة تفسير الاستصحاب : أي للأصل للاستصحاب وهو العلم الأصلي كما تقدم فالنطق حجة إذا بالتورين أي حيثئذ وقوله وإلا أي وإن لم يوجد في النطق فذلك أي ما يغير الأصل فيستصحب الحال أي العلم الأصلي فيعمل به كما قال : فكان بالاستصحاب مستدلا أي محتجبه والله أعلم .

والفرع من الكلام على الأدلة شرع يتكلم على من اجتمعت فيه شروط الاجتهاد وغيره قال رحمه الله تعالى :

(باب أي (في الملقى والمستقى والتقليد)

(والشرط في الملقى اجتهد وهو أن يعرف من أي للكتاب والسنة والفقه في فروع الشوارد وكل ما له من القواعد مع ما به من المناهج التي تقررت ومن خلاف ثبت والنحو والأصول مع علم الأدب واللغة التي أتت من العرب قدرا به يستنبط المسائل بنفسه لمن يسكون سائلا مع علمه التفسير في الآيات وفي الحديث حالة الرواية وموضع الإجماع والخلاف فلم هذا القدر فيه كفى)

يعني من شروط الملقى اجتهد والمراد بالملقى هنا المجتهد المطلق ، وهو أن يكون عالما بالكتب والسنة لأنها متعلق الأحكام وفلك بأن يعلم آيات الأحكام وأحاديثها أي مواضعها وإن لم يحفظها لأنها مستنبطة منه وعالما بالفقه لا بمناهج السابق أول الكتاب لتسامعنا بل بمعنى المسائل أصلا وفرا ومنهجا خلافا أي بمسائل الفقه قواعد وفروعه وبما فيها من الخلاف والمناهج المستقرة وقائمة معرفة الخلاف لينهب إلى قول منه ولا يخالفه بأحداث قول آخر لأن فيه خرقا لإجماع من قبله حيث لم ينهبوا إلى ذلك القول وهذا مراد قوله : والشرط في الملقى اجتهد الثلاثة الآيات ، وفي قوله في فروع الشوارد استمارة مكنية حيث شبه الفروع التي هي مسائل الفقه المدونة في كتبه الصعبة بالظباء الشوارد بجماع النور في كل تشبيها مضمر في النفس وطوى لفظ المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه على طريق الاستمارة بالكناية والشوارد تخيل إما باق على مناهج الحقيق أو مستعار للمسائل المذكورة وأن يكون كامل الأدلة في الاجتهاد عارفا بما يحتاج إليه في استنباط الأحكام من أصول الفقه ليتقوى على معرفة الأدلة وكيفية الاستنباط وعلم الأدب الشامل لاثني عشر علما منها النحو إعرابا وتصريفا واللغة أي العلم بلغة العرب فيكون عارفا بمركباتها ومفرداتها لأنه قاعدة الاجتهاد ولأن شرعا عربي ولا تتم معرفته إلا بمعرفة كلام العرب فان دلالة الكلام متوقفة على النحو ومعرفة الألفاظ متوقفة على اللغة

المطلق ، وإن حمل على المجتهد المقيّد لفراده بالمنهج ما يستقر عليه رأى إمامه وقائمة معرفة الخلاف لينهب إلى قول منه ولا يخرج منه بإحداث قول آخر لأن فيه خرقا لإجماع من قبله حيث لم ينهبوا إلى ذلك القول (ومن شرط الملقى أيضا (أن يكون كامل الأدلة في الاجتهاد) ويحتمل أن يريد بكامل الأدلة صحة التمهين وجودة الفهم بعده فيكون ما يشترط آخر ويحتمل أن يريد بكامل الأدلة ما ذكره بعده فيكون تفسيرا لمعنى قوله (طورا بما يحتاج إليه في استنباط الأحكام) من النحو والفقه ومعرفة الرجال الراوين للحديث ليأخذ برواية المقبول منهم دون المبروج وإذا أخذ بالأحاديث من الكتب التي التزم مصنفوها تخريج الصحيح كالطحاوي والبخاري ومسلم لم يحتاج إلى معرفة الرجال

(٨ - لطائف الإشارات)

(وتفسير الآيات الواردة في الأحكام والأخبار الواردة فيها) ليوافق

ذلك في اجتهاده ولا يخالفه والمراد من ذلك معرفة ما يتعلق بفقه تلك الآيات وقته تلك الأخبار دون معرفة القصص ولا يشترط أن يكون حافظا للقرآن ولا آيات الأحكام منه ولا محيطا بالأحاديث والآثار الواردة في الأحكام قال الشافعي رضي الله عنه لا تجمع السنن كلها عند أحد فالمراد أن يكون عالما بجملة من الأحاديث الواردة في الأحكام المشهورة عند أهل العلم وعالما بضعها ولا يشترط أن يعرفه الجميع

التريية ولا تفسير غريب الحديث وإن كان معرفة ذلك تزيد تمكيننا (ومن شروط الستنى أن يكون من أهل التقليد) أى ليس من أهل الاجتهاد لكونه لم يجتمع فيه شروطه فيقلد للفق أى المجتهد فى الفتوى وأشار بذلك إلى مستثنين : أحدهما : لا يجوز تقليد كل أحد بل إنما يقلد المجتهد إن وجد . ● (٥٨) والثانى أنه إنما يقلد فى الفتوى ولا يقلد على الأعمال فلو رأى الجاهل

العالم يفعل فعلا لم يحزه تقليده فيه حتى يسأله إذ لعله فعله لأمر لم يظهر للقلد وعلم منه أن من كان من أهل الاجتهاد لم يحزه أن يقلد غيره كما نبه عليه بقوله (وليس للعالم أى المجتهد أن يقلد) غيره لتمكنه من الاجتهاد هنا هو الصحيح وقيل يجوز (والقليد قبول قول القائل بلا حجة) يذكرها (فلى هذا قبول قول النبي صلى الله عليه وسلم) فيها يذكره من الأحكام (يسمى تقليدا) لأنه يجب الأخذ بقوله فيها يذكره من الأحكام وإن لم يذكر دليل ذلك الحكم لأنه قد قام الدليل على قبول قوله أعنى للجزء المقتضى على رسالته (ومنهم من قال التقليد قبول قول القائل وأنت لا تدري من أين قاله) أى لا تعلم مأخذ ذلك القول عن قائله (فلن قلنا إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بالقياس) أى يجتهد ولا يقتصر على الوحي (فيجوز أن يسمى

ومن هذه الجهة يعرف المصوم والخصوم والحقيقة والمجاز والإطلاق والتقييد وغيرها ومنها البلاغة من معان ويان فيكون طارفا بها لأن الكتب والسنة فى غاية من البلاغة فلا بد من معرفتها لتمكن من الاستنباط وهذا مراد قوله والنحو والأصول البيت وقوله * وقدرا به يستنبط المسائل * بألف الإطلاق أى يأخذها من أدلتها بنفسه فيفتى بها مستفتيه المراد من قوله : لمن يكون سائلا أى لسائله فالمعتبر فى معرفة هذه الأمور توسط درجته فلا يكفي فى ذلك الأقل ولا يشترط بلوغ الناية فى ذلك بل يكون بحيث يميز الصبغة الصحيحة عن الفاسدة والراجحة عن الرجوحة ولا بد للمجتهد أيضا من معرفة تفسير الآيات الواردة فى الأحكام والأخبار الواردة فيها لأنه لا يمكنه الاستنباط إلا بمعرفة هذين الأمرين الذى ذكرهما بقوله وفى الحديث حالة الرواة أى ومع علمه ومعرفة فى الحديث حالة الرواة كما علم مما مر من قوله الكتاب والسنة وكرره هنا بقوله مع علمه التفسير الخ لأجل معرفة حالة الرواة فى القبول والرد ليعتمد للقبول ويطرح للردود ولا بد له أيضا من معرفة النسخ والنسوخ من الكتاب والسنة لئلا يحكم بالنسخ للتروك إذ غير الخير بهما قد يعكس ومعرفة أسباب النزول فى آيات الأحكام ليعلم الباعث على الحكم والعلم به يرشد إلى فهم المراد ومعرفة شرط التواتر والآحاد ليقدم الأول عند التعارض ومعرفة الأحاديث الصحيحة من الضعيفة ليحتج بالصحيح ويطرح الضعيف وغير ذلك ، وقوله وموضع الإجماع أى وعلمه بمواقع الإجماع كي لا يخرج عنه فخره حرام ، وأما قوله والخلاف فانه أى به للتقية ولا قد تكرر عند قوله ومن خلاف مثبت ولا بد فى المجتهد أيضا من كونه بالاعتقاد ولا يشترط الكورة والحرية وكذا العدالة فى الأصح كما مر فى الإجماع وقوله : فهم هذا القدر للتقدم فيه كفى : أى فى المجتهد المطلق والله أعلم . ثم بين الستنى بقوله :

(ومن شروط الستنى ● أن لا يكون عالما كلتنى

حيث كان مثله مجتهدا فلا يجوز كونه مقفيا)

بمعنى أن من شروط الستنى أن يكون من أهل التقليد بأن لا يكون عالما مجتهدا مطلقا كلتنى فيقلد للفق فى الفتوى قال الله تعالى « فاستلوا أهل الذكركم إن كنتم لامتثلون » فلن كان مجتهدا فلا يجوز له الاستفتاء ولا التقليد بعد الاجتهاد فليس للعالم المجتهد أن يقلد لتمكنه من الاجتهاد كما فعله بقوله حيث كان مثله البيت والله أعلم .

(فرع)

(تقليدا قبول قول القائل من غير ذكر حجة للسائل

وقيل بل قبولنا مقفيا مع جهلنا من أين ذاك قاله

ففى قبول قول طه للصطفى بالحكم تقليد له بلا حجة

وقيل لا لأن ما قد قاله جميعه بل وحي قد آتى له)

بمعنى أن حد التقليد قبول قول القائل بلا حجة يذكرها ذلك القائل للمقلد السائل ، ومنهم من قال فى حد

التقليد ●

قاله تعالى

« وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » فلا يسمى قبول قوله تقليدا لإسناده إلى الوحي وهذه السنة فيها خلاف أعنى مسئلة اجتهاده صلى الله عليه وسلم والصحيح جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوعه منه وهو الذى رجحه ابن الحاجب وغيره وقيل لا يجوز وقيل يجوز فى الآراء والحروب والمصواب أن اجتهاده صلى الله عليه وسلم لا يخطئ . ولما ذكر أن الاجتهاد يجب على من اجتمعت

شروطه عرفه بقوله «وأما الاجتهاد فهو يدل الوسخ» أي تمام الطاقة (في بلوغ الغرض) المقصود من العلم لتحصيله بأن ينل تعلم طاقته في النظر في الأدلة الشرعية ليحصل الظن بالحكم الشرعي (فالمجتهد إن كان كامل الآلة في الاجتهاد) الذي تقدم ذكره فهو المجتهد المطلق ودونه مجتهد للمذهب وهو المتمكن من أن يخرج الدليل منصوباً زائداً على نصوص إمامه ودونه مجتهد القوي وهو المجتهد للبحر في مذهب إمامه المتمكن من تخرج ترجيح قول آخر فإن اجتهد كل واحد من هؤلاء (في القروع فأصاب فله أجران) أجر على اجتهد وأجر على إصابته (وإن اجتهد) في القروع (وأخطأ فله أجر واحد) على اجتهد وسبب ذلك ولائم عليه لحظته على الصحيح إلا أن يقصر في اجتهاده فيأثم لتقصيره وفاقاً (ومنهم) أي من علمائنا (من قال كل مجتهد في القروع) التي لا قاطع فيها (مصيب) بناء على أن حكم الله في حقه وحق من قلده ما أداه إليه اجتهاده وهذا قولنا الشيخ أبي الحسن والقاضي أبي بكر الباقلاني من المالكية وغيرهما وللقول عن مالك أن المصيب واحد . وأما القروع التي فيها قاطع من نص (٥٩) أو إجماع فالمصيب فيها واحد وفاقاً

فإن أخطأ فيها المجتهد لمسلم وقوعه عليه لم يأنم على الأصح (ولا يجوز) أن يقال (كل مجتهد في الأصول الكلامية) أي المقام الدينية (مصيب لأن ذلك يؤدي إلى تصويب أهل الصلاة) من التصاريقات الثلاثين (والمجوس) القائلين (بأصلين) العلم النور والظلمة (والكفر) في فهم التوحيد وبقية الرسل والمعاد في الآخرة وهو من عطف العلم على الخاص وحسنك قوله (وللمحدثين) إن أريد بالإلحاد معناه القوي وهو مطلق الليل عن الحق وإن أريد بالملاحدة اصطلاحاً وهو من يدعي أنه من أهل ملة الإسلام ويصدر عنه

التقليد قبول قول القائل وأنت لا تدري من أين قاله أي لا تعلم مأخذه في ذلك وهذا مراد البيهقي الأولين ، فلي الحد الأول قبول قول المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم فيما يذكره من الأحكام يسمي تقليداً لانطباقه عليه فيجب الأخذ بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما يذكره من الأحكام وإن لم يذكر دليل ذلك الحكم لأنه قد قام الدليل على قبول قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أعني للسجدة الثالثة على رسالته . وعلى الحد الثاني ، فإن قلنا إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول بالقياس بأن يجتهد فيجوز أن يسمي قبول قوله تقليداً لاحتمال أن يكون عن اجتهاده عليه الصلاة والسلام ، وإن قلنا لا يجتهد وإنما يقول عن وحي لقوله تعالى « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » فلا يسمي قبول قوله تقليداً لإسناده إلى الوحي ، وهذه المسئلة فيها خلاف أعني مسئلة اجتهاده صلى الله تعالى عليه وسلم ، والصحيح جواز اجتهاده صلى الله تعالى عليه وسلم ووقوعه منه ولا يكون إلا صواباً وذلك للأدلة للمبينة في الطوولات .

ولما ذكر أن الاجتهاد يجب على من اجتمعت فيه شروطه ترجم له بفصل فقال :

(فصل : الاجتهاد) أي المراد عند الإطلاق ، وهو الاجتهاد في القروع .

(وحده أن ينزل الذي اجتهد مجهوده في نيل أمر قد قصد وليتسم إلى صواب وخطأ وفي أصول الدين ذا الوجه امتنع من التصاري حيث كفرا ثلثوا أو لا يرون ربههم بالعين ومن أصاب في القروع يعطى لما روي عن النبي الهادي وتم نظم هذه المقدمة في عام [طا] ثم [ظا] ثم [فا] أياتها في المد [در] محكمه ٢٠٤ ثاني ربيع شهر وضع للصطفي ٩٨٩

ما ينافيه كالمعتزلة ونحوهم في فهم صفات الله تعالى كاللحام وخلق الله لأفعال العباد وكونه مربيها في الآخرة وغير ذلك فليس من عطف العام على الخاص (ودليل من قال ليس كل مجتهد في القروع مصيباً قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد) رواه الشيخان ولفظ البخاري «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجره أحد» ذكره في كتاب الاعتصام ولفظ مسلم مثله إلا أنه قال فاجتهد ثم أصاب إلى آخره ذكره في كتاب القضاء (ووجه الدليل) من الحديث (أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطأ المجتهد تارة وصوبه أخرى) فإن قيل قوله في الحديث «من اجتهد» أعم من أن يكون كامل الآلة في اجتهاده أولاً ، وللصنف خصه بكونه كامل الآلة . فالجواب والله أعلم أن من لم يكن كامل الآلة فاجتهد فليس من أهل الاجتهاد وفرضه التقليد فهو مبتدع باجتهاده فيكون آثماً غير مأجور والله أعلم . ووقع الحديث المذكور في رواية عند الحاكم بلفظ «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر واحد فإن أصاب فله عشرة أجور» وقال صحيح الإسناد .

يعني أن تعريف الاجتهاد لغة يدل الوسع فيما فيه كلفة ، واصطلاحاً بذل ما لقيه المجتهد مجهوده أي طاقته
 - ووسعه في نيل أي بلوغ الغرض المقصود من العلم لتحصيله بأن يدل تمام طاقته في النظر في الألة
 الشرعية ليحصل الظن بالحكم الشرعي فالمجتهد إن كان كامل الأدلة في الاجتهاد الذي تقدم ذكره بأن
 استكمل ما يتوقف عليه فهو المجتهد للطلق ودونه مجتهد للذهب وهو للمتمكن من معرفة قواعد إمامه
 فيخرج الدليل منصوباً زائداً على إمامه فإذا وقعت حادثة لم يعرف لإمامه فيها نصاً اجتهد فيها على
 مذهبه وخرجها على أصوله ، ودونه مجتهد القوي وهو المجتهد للتبحر في مذهب إمامه للمتمكن في ترجيح
 أحد قوليه على الآخر إذا اختلفت فإِنْ اجتهد كل واحد من هؤلاء في القروع فأصابه أجران أجر
 على اجتهداه وأجر على إصابته ، وإن اجتهد في القروع وأخطأ فله أجر واحد على اجتهداه كما سيعلم إن
 شاء الله تعالى من قول الناظم وسيأتي دليل ذلك ولا إثم عليه لحطه على الصحيح إلا أن يقصر
 في اجتهداه فيأثم لتقصيره وفقاً فلم أن الاجتهاد كما قال الناظم ينقسم إلى اجتهد صواب واجتهاد خطأ ، ومن
 علمائنا من قال كل مجتهد في القروع التي لا قطع فيها مصيب في اجتهداه كما قال ، وقيل في القروع يمنع الخطأ .
 وأما القروع التي فيها قطع من نص أو إجماع فالصيب فيها واحد وفقاً فإن أخطأ فيها المجتهد لعدم
 وقوعه عليه لم يَأْثَمْ على الأصح ، ولا يجوز أن يقال كل مجتهد في الأصول الكلامية أي العقائد الدينية
 مصيب لأن ذلك يؤدي إلى تصويب أهل الضلالة من النصارى القائلين بالتثليث والتثوية من الجيوس
 في قولهم بالأسلين للعالم : النور والظلمة ، والكفر في فهم التوحيد وبثه الرسل والمعاد في الآخرة
 والمؤمنين في فهم صفات الله تعالى كاللحام وخلقه تعالى أفعال العباد الاختيارية وكونه مريئاً في الآخرة
 وغير ذلك وهذا مراد الناظم رحمه الله تعالى بقوله : وفي أصول الدين ذا الوجه امتنع . الثلاثة الآيات
 ودليل من قال وم الجمهور ليس كل مجتهد في القروع مصيباً بل قد وقد : ما علم مما تقدم من قوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم « من اجتهد وأصابه أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد » رواه الشيخان ولفظ
 البخاري « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد » ذكره
 في كتاب الاعتصام ولفظ مسلم مثله إلا أنه قال فاجتهد ثم أصاب الخ ذكره في كتاب القضاء وهذا مراد
 قول الناظم رحمه الله تعالى : ومن أصاب في القروع يعطى أجرين واجل نصفه أي أجراً واحداً من
 خطأ : أي واجل نصف من أصاب في الأجر لمن أخطأ لما رووه الخ أي لما روى الطاء عن النبي الهادي
 صلى الله تعالى عليه وسلم من نحو الحديث للار في ذلك أي في جملهم للمجتهد الصيب أجرين والخطي أجر
 وقوله من تقسيم الاجتهاد أي إلى صواب وخطأ ، ووجه الدليل من الحديث للار أن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم خطأ المجتهد ثلثة وصوبه أخرى . فإن قيل قوله في الحديث من اجتهد أعم من أن يكون كامل
 الآلة في اجتهداه أولاً وأنت خصته بكونه كامل الآلة . فالجواب والله أعلم أن من لم يكن كامل الآلة فيما
 اجتهد فليس من أهل الاجتهاد وفرضه التقليد فهو مستبعد اجتهداه فيكون آما غير مأجور ، وقوله : وتم
 نظم هذه المقدمة التي هي الورقات في فن الأصول وقوله : آياتها في العد [در] حكمة . يعني أن عدد آياتها
 در يعني مائتان وأربعة لكن بدون الخطبة فإن الخطبة عدد آياتها سبعة وغيرها مائتان وأربعة فيها
 تكون أحد عشر وماتى بيت في كلام الناظم قصور من جهات : منها أنه من أين يعلم أن آيات الخطبة
 ليست محسوبة ، ومنها أنه يظن القاري أن حكمة محسوبة مع در كما يؤخذ من كتب البدييات فأهل
 الأدب يحسبون مع در حكمة في مثل هذا التركيب فانظر كتبه مثل شرح بديعة التالسي والبكره جي
 وغيرها ز ما ذكرت . ومنها أنه قد حسب البيتين الأخيرين وهما مثل الخطبة في كونهما ليسا من
 الفن ولله هذا الذي حضره فان الإنسان وقت الشعر أو التأليف يتنى أن يأتي بأسبك الألفاظ وأنظم

وهذا كما يسره الله سبحانه
 وتعالى في جمعه في شرح
 الورقات ، جل الله ذلك
 خالص الوجه الكريم وضع
 بم في الحيات بعد المات ، إنه
 سميع قريب مجيب الدعوات
 ونعوذ بالله من علم لا ينفع
 وقلب لا يخشع ، ودعاء
 لا يسع ، ونفس لا تشبع
 أعوذ بك اللهم من شر
 هؤلاء الأربع .
 ونسأل الله العظيم بجاه نبيه
 الكريم أن يصلح فساد
 قلوبنا وبوقتنا لما يرضيه
 عنا ويغفر لنا ولوالدينا
 ولشأننا مخلوقاً لله لا يهول إخواتنا
 وأصحابنا وأحبابنا ولجميع
 المسلمين آمين .

للماني وأن يكون غاية في الجودة ولكن لا يأتي معه إلا مقدره الله تعالى وأبرزته عناية القدرة وقد جل
وعلا الكمال الأعلى فقد ينتقد الإنسان كلام نفسه فضلا عن أن ينتقده عليه غيره من أبناء جنسه فلو قال
آياتها منح لمد محكمة

٩٨ ١١٣ ج ٢١١

لكن أولى وأحسن وقوله لمد أي في عد ؛ فاللام بمعنى في الظرفية فهو مثل قوله في المد لأن التنوين
نائب عن ال كما لا يخفى أو أن لمد بمعنى لمد أي منح محكمة فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل
هذا وقوله : في عام طائمه طائمه فا . أي تم نظم هذه المقدمة في عام تسعة وثمانين وتسعمائة إذا طاء
من حروف أبجد تحسب عند الأدباء بتسعة والطاء تحسب بتسعمائة والفاء ثمانين فالجملة ما ذكر ، هذا
على احتمال إرادة للمسمى كما هو الظاهر ، ولما على احتمال إرادة الاسم فيكون تمام النظم عام اثنين
وتسعين وتسعمائة والصحيح بحسب قواعد الأدباء الأول ثم وجدته منصوما عليه في كتاب فهرست
الكتبخانة الخديوية وقال إنه فرغ من نظمها في ربيع الأول سنة ٩٨٩ وهذا مكتوب على ظهر
نسخة بخط الشيخ عبد الرحيم بن علي بن حسين الحواتكي تمت كتابة يوم السبت الخامس عشر من
شهر ربيع الأول سنة ١٠٢٥ هـ . قلت : وقد قابلت بحمد الله تعالى للثقل على النسخة المذكورة ، وقوله
ثاني ربيع أي في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول وهو الشهر الذي وضع فيه المصطفى صلى الله تعالى
عليه وسلم وزاده فضلا وشرقا لديه . ثم إن في كلام الناظم عيا عند الأدباء لأن عندهم يشترط في التاريخ
أن يستقل بالمضي إذ مجرد عن غيره كما يشترط غير ذلك مما ذكرته في شرح بديعتي وهنا قول الناظم :
في عام طالح ليس له معنى فضلا عن أن يستقل بالمضي إلا أن يقال إن مراده الإشارة إلى الترخي
بالحروف والله أعلم ، فلو قال بدله :

في عام خير زاد عزاء بوقا

فأفديع شهر وضع للمصطفى

٩٨٩

٨٩ ٧٨ ١٢ ٨٩٠

لكن أظهر وأحسن كما قلت عادة آيات قصيدة معلقة بالجواهر الموضوعة في الأخلاق للرضية ومؤرخا
تلم نظمها بعد كلام :

وما آتى قارئا بعد أسطرها

(سديع جيل) فاحسن را

٢٣٧ ٨٣ ٢٠ ١٣٤

أوزينت بسنا سطر مؤرخة

جواهر قدربت فيها البهاء سري

١٣١٨

وقلت في عدد أنواع بديع وآياتها بحساب الجمل :

وحسن أحمد للأشواغ عد كما

فوز بين لآيات فلامهم

١٩٧

٥٣ ١٤٨

فان جملة حسن أحمد واحد ومائتان ، وجملة الأنواع البديعية كذلك وفوز بين سبعة وتسعين ومائة
وعند آياتها كذلك . ومن لطائف التاريخ أن يقع في سطر واحد كاسر ، وبعضهم جعل هذا من الشروط
كما في سواد الطالع . وقلت أيضا في عام تاريخ نظم هذه البديعية وهو خمسة عشر وثلاثمائة وخمسة
ومدبت سطر هذا البيت أرخها : نظمي بديع علا بأجود الأمم

وقلت مؤرخا تأليف شيخنا وشيخ مشايخنا للرحوم بكرم اللان مفتي الشافعية سيدنا السيد أحمد
دحلان . وهو في التصوف . عام أربعة وثلاثمائة وألف

وما قل إذ قد تم طبع مؤرخ (بدا الطبع بالتيسير يري بها البدر)
هذا ولوشئت لأتيت بما هو من نظمى أشياء كثيرة سمحت بها الأفكار ، ولكن في هذا القدر
كفاية وإدكار ، وإن أردت بسط الكلام فانظر شرح بديع في مدحه عليه الصلاة والسلام :
هذا وقد جاء هذا النظم روضة قد توضع نشرها ، وخزانة علم مشتقة على عرائس من قرائن
أصول الفقه عظيم قدرها ، وجاء شرحه بحمدته تعالى مصباحا يجلو حسنه ، ويظهر به لتفهيمه
طرائق تسهل عليهم حزنه . ليس بطويل مسبب مادا السهامه ، ولا قصير مقدر يصب على طالبه
بلوغ مراده . أسأل الله تعالى أن يشيه على نظمه ، ويسهل بهذا الشرح على طالبه حصول فهمه ،
ويشيني على شرحه هذا الثواب الجزيل ، فانه أكرم مشول ، وهو حسي ونم الوكيل ، وحق
لناظم أن يحمده ربه على تمام نظمه الفائق ، حيث سهله ودفع عنه العوائق ؛ فلا جرم ختم منظومته
بالحمد ثم بالصلاة والسلام ، كما بدأ بذلك وإن كان في الصلاة والسلام تترك أول الخطبة بلفظها .
رجاء قبول ما بينهما . فقال رحمه الله تعالى :

(فالحمد لله على إتمامه ثم صلاة الله مع سلامه

على النبي وآله وصحبه وحزبه وكل مؤمن به)

يعني أتى عليه الثناء الجليل على جهة التعظيم لأجل إتمامه هذا النظم الجليل فعلى بمعنى لام التعليل
كما في قوله تعالى « ولتكبروا الله على ما هداكم » . ثم إنه لما حمد الله تعالى أداء لبعض ما يجب له
عز وجل إجمالا ، وكان صلى الله تعالى عليه وسلم هو الواسطة بين الله وبين العباد وجميع النعم الواسطة
إليهم التي أعظمها الهداية للإسلام إنما هي يركته وعلى يديه صلى الله تعالى عليه وسلم أتبع ذلك
بالصلاة والسلام عليه أداء لبعض ما يجب له عليه الصلاة والسلام واستملا لقوله تعالى « يا أيها الذين
آمَنُوا صلوا عليه وسلموا تسليما » فقال ثم صلاة الله : أي رحمته سبحانه وتعالى المقرونة بالتعظيم ،
وعقب الصلاة والسلام خروجاً من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر عند التأخيرين فقال مع سلامه
أي تحيته تعالى اللاتمة به صلى الله تعالى عليه وسلم بحسب ما عنده جل وعلا فالقصد تحية عظمى بلغت
الدرجة القصوى . لتكون أعظم التحيات . لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم المخلوقات . ثم إنه
لما كان صلى الله تعالى عليه وسلم يستحق الصلاة والسلام بوصف النبوة كما يستحقها بوصف الرسالة
عبر الناظم بالنبي ولم يعبر بالرسول إشارة إلى ما ذكر وموافقة لقوله تعالى « إن الله وملائكته يصلون على
النبي » فقال على النبي بسكون الياء للضرورة وهو نينا سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقوله
وآله أي وصلاة الله وسلامه على آله وهم في مقام الدعاء كما هنا كل مؤمن ولو عاصيا لأن العاصي أشد
احتياجا من غيره فقوله بعد وكل مؤمن به المراد به كل صالح مؤمن مستقيم وإنما قلنا ذلك ليكون في عطفه
على آله فائدة فيكون عطفه على هذا من عطف الخاص على العام وإن كان يصح غير هذا وقوله وصحبه
أي وصلاة الله وسلامه على صحبه صلى الله تعالى عليه وسلم وخصهم مع دخولهم في الآل بالمعنى الأعم لمزيد
الاهتمام وصحب اسم جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو صاحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتعرفه
مشهور وإنما صلى وسلم على الآل والصحبه بعد النبي لأن الصلاة والسلام على غير نينا وبقية الأنبياء
والملائكة تبعاً مطلوبان وأما استملا فوق الخلاف في جوازهما والأرجح للنعم على وجه الكراهة

كما هو مذهب الجمهور . هذا ، وقد بسطت الكلام على ما يتعلق بما في هذين البيتين في شرحي لإرشاد
الملتقى ، والأنوار السنية فانظرهما إن شئت وبالله التوفيق ، وقوله وحزبه : أى جماعته صلى الله تعالى
عليه وسلم والحزب الجماعة الذين أمرهم واحد في خير أو شر ، ومنه « كل حزب بما لديهم فرحون »
والظاهر أن المراد به هنا من غلبت ملازمته صلى الله تعالى عليه وسلم فهو خاص الخاص لأنهم
أخص من الصحب الذين هم أخص من الآل ، وقوله . وكل مؤمن به ، المراد به كل صالح مستقيم فهو
معطوف على آله من عطف الخاص على العام كما تقدم والله أعلم .

فهذا ما أبرزته يد القدرة ، من غير حول منى ولا قدرة ، نفسى أن يكون كفاية للطلاب ، كمل
الحسن يسكن إليه قلب الراغب ، فقد يتقد الإنسان كلام نفسه ، فضلا عن أن يتقد عليه غيره
من أبناء جنسه . قال بعض من فاق في قومه : اعلم يا أخى أنه لا يكتب إنسان في يومه ، إلا قال
في غده لو كان غير هذا لكان أحسن ، لو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أجمل ،
ولو ترك هذا لكان أفضل ، وهذا من أعظم العبر ، ودليل لستلاء النفس على البشر ، ولا يقدر
ولا يكون ، إلا ما أراد . وقضاه من أمره بين كلف ونون . فنسأل الله تعالى أن يرزقنا التوفيق
والسداد ، ويجعل من هذا ما ينفعنا ، خالصا لوجهه الكريم ، وخالصا للفوز بجنت النعيم ،
ونستمنحه حسن القبول ، وبلوغ الأمول ، وفلاح الآل ، وصلاح الحال ، والتجاوز عما مضى ،
ودوام انسجام الرضا ، وتأيد الإقبال والعز والقبول ، والتيسر بهذا التأليف مير العبا والقبول ،
ضارعا إليه تعالى أن يحقق لنا السعادة ، ويجرى علينا من عوائد إنصافه على العادة ، ولئن عمن
البداية والنهاية ، ونحن بالعبادة والرعاية ، ولأرجو من كل من اطلع على هذا الشرح ، أن يعد خلة
بالغفر والصفح ، وأن يسبل على من فيه ذيل الأستار ، ويصلح بعد التأمل إن بدا خطأ ولا يلد
بالإنكار ، ولعلم أنى لم أتممه ، وليخرج له وجهه لا يعتقه ، فأنما يعد في الأكيس ، من صوب
خطأ الناس . وأما طلب عوراتهم . والتعسس عوراتهم ، فليس ذلك في حكم اللزوم ، ولا يدل على حسن
أدب الفتوة ، وما أرى السبب في ذلك والله ، إلا ضيق الحوصلة والجيلة ، والحسد والغيرة ، على
ما أتى الله غيره ، فنهض بما أولاه مولاه من فضله ، وأقام هو على جهله ، لأن المؤلف كان
معاصره ، ومخلصه ومحاضره ، كما قال ابن شرف رحمه الله تعالى :

أغرى الناس بامتداح التديم وبهم الحديث غير التميم

ليس إلا لأنهم حسدوا الحى ورقوا على النظام الرميم

وقال آخر : قل لمن لم ير المعاصر شيئا ويرى للأوائل التقديما

إن ذاك التديم كان حديثا وسبق هذا الحديث قديما

وليعترفى فالعذر لثلى مأمول ، حيث فكرى بغير هذا الشأن مشغول ، فنتمنحه تعالى أن
يجعل شغلنا كله فيما يرضيه ، ويلطف بنا فيما يقدره علينا ويقضيه ، ووصلنا ووصل ذلنا
ويحفظنا وإياهم مما يؤذينا ، وأن ينفع لنا ولهم ولوالدينا ، وأحبائنا ومشائخنا ، وجميع أحبائنا
والمسلمين سببا من له حق علينا ، وجميع من أحسن إلينا ، ولئن سجلنا وإياهم من جهة السعداء
الصالحين الأتقياء ، وبيدنا وإياهم من جهد البلاء ، ومردك الشقاء ، وسوء القضاء ، وشماتة
الأعداء ، وأنبهل إليه تعالى أن يحرسنا من كل شين ، ولا يكلنا إلى أنفسنا طرفة عين ، ولئن
رستنا بستره الجميل ، ويدم علينا خيره الجزيل ، ولئن رزقنا بشرات الفحصل ، ويؤهلنا

لكل كمال ، بحمد سيدنا محمد الذي لولاه ما كانت الأكوان ، وآبائه وإخوانه من أنبياء العالمين ، وآله وصحبه ، ومحبيه وحزبه ، صلى الله تعالى وسلم عليه وعليهم مدى الدوام ، أفضل صلاة وأزكى سلام .

وكان الفراغ من هذا يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الأول ، للوافق لشهر ويوم ولادة نبينا الشفيح للفضل ، وتلك موافقة من أعظم للواقعات ، يتسابق إليها أولو الرغبات ، وذلك عام ستة وعشرين وثلاثمائة وألف ، من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف ، صلى الله تعالى وسلم عليه ، وزاده فضلا وشرفا لديه . وحصل ذلك في وقت لا يتصور فيه محبة قلم لبنان ، ولا تخيل فيه تصور مشقة في جنان ، ولكن لطف الله سبحانه جل ، وفضل عز سلطانه كل ؛ فأسأله تعالى وهو للفضل بالمنح السنية ، الكريم الذي لا يرجى سواه ، أن يجعل بناءه ثابتا بحسن النية ، حيث البناء الذي فيه حظ النفس واه ، وأن ينفع به من وجه إليه وجهته وتلقاه ، بقلب سليم وحسن فيه طويته ، كما قال الناظم رحمه رب البرية ، في نظم الآجرومية :

إذ اتقى حسب اعتقاده رفع وكل من لم يعتد لم يتفزع

فكن أيها الناظر بمن عرف الرجال بالحق ، لتحوز المجد الأسبق ، لا بمن عرف الحق بالرجال ، فتفيه في متاهات الضلال ، واعرف الحق تعرف أهله ، ولا تأخذ بياضه من أول وهلة . فرحم الله امرأ تصفح كتابي هذا بعد أن رآه ، وعذرتني ورض طرفة عما فيه ونظر بين الرضا إليه من سويده ، إذ عذرتني باد لنصف من البلاد سببا وقد قسم البلاد ، بين شغل طاق وبلال ، إذ التبرك مشيت بين استرضاء أصل ، وسيلة فرع وأهل ، وتأديب أولاد ، ومسألة أئمة ، ومراعاة أحباب ، ومداراة آراء ، وإجراء عوائد ، وتحصيل مصالح وعوائد ومكابدة مرض . جل الله الشفاء بالأجر عنه خير عوض ، وجملة عصر ، ومعاذ دهر ، وفي بعض هذا فضلا عن كله عند ظاهر ، إن وقع من تقصير لدى الناظر ، الذي هو بالأمر خير ، خصوصا مع قلة البضاعة ، وعدم إقناع هذه الصناعة . فالحمد لله الذي يبر هذا القدر مع ضيق الصدر ، وقلة بضاعتي ، وكثرة إضاعتي ، وما ذاك إلا بركة نبينا سيدنا محمد ، ونعمته من ورد نعماته الأغنى الأرفع . صلى الله تعالى وسلم عليه ، وعلى آله وكل منتم إليه ، وبركة مشايخي الأعلام ، عليهم رضا الملك للمسلم ، وبركة الصحابي الجليل ، الورع حاوي الخلق الجليل ، ذي الفضائل الجملة النور ، سيدنا عبد الله بن عمر . رضي الله تعالى عنهما وقضا بركاتهما ، فاني ألفت عند ضريحه بوادي فغ للسعي بالشهداء والزاهر ، الذي فيه على للشهور ضريح ذلك البحر الزاخر ، لما كنت هناك أستشقي الصحة البدنية ، لنصف اعتراضي قصده مرتجيا الله تعالى أن يحصه عني ويشفي مني بالكلية ، ويمن بالعافية بحمد من خلقت رحلي في حملي ، وهو ذاك الصحابي النبيل عريض الجاه ، فانه تعالى لا يغيب راجيه للتمدد في أموره عليه ، ولا يرد من التجأ وتوسل بأحبابه إليه ، ولا شك أنه وأباه رضي الله تعالى عنهما من أعظم أحباب الله وأحباب رسوله الأكرم . صلى الله تعالى وسلم وعلى آبائه وإخوانه من الأنبياء والرسل . وعلى آل كل والصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين . صلاة وسلاما نحوز بهما الجن والقبول ونيل للرام ، والرضا على الوجه للأمول وحسن الختام .

تقاريط

ولملاح بدرعاه، وفتح مسك ختامه، قرظه حجة من العلماء الأفاضل، وعصابة من الفضلاء الأماثل،
بجملة تقاريط تشهد بفضل هذا الكتاب ومحاسن تقاريط تعلن بأنه فصل الخطاب
منها ما قرظه به علامة عصر موفهامة دهره، من افتخر به عصره على الأعصار وصاح بلبل صيته
في الأقطار، وفتح برائق فكره ما أغلقه الزمن من باب التحقيق، وأظهر بصائب بحثه ما خفي من مكتون
التدقيق، عين إنسان الفضلاء النابغين : مرجع العلماء الأبطال وكهف الوراد والقاصدين، مدين
للمآرب والآمال، صاحب العزوة والسعادة والإقبال والسيادة، السيد الشريف النسيب والسند اللينيف
الحبيب من أحيا فضائله الجوى (سعادتلو فضيلتلو السيد أحمد بك الحسيني) فكرم بهذا التقريط
من فضله أقر الله عينه بنجمله، فقال بلمنه الله الآمال :

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم أنبيائه والمرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين
وبعد : قد طالمت كثيرا من « لطائف الإشارات الى شرح تسهيل الطرقات نظم المورقات
في الأصول الفقهيات » لناظم عقديها وناسج بردها السلامة المحقق والخبر للدقق الأستاذ الشيخ
عبد الحميد بن محمد على قدس للدرس بالمسجد الحرام، فوجدته غرة في جبين المحر ودرية بقيمة
في عقد نحر، حوى من التحقيقات مارق وراق، ومن للباحث ما زاد بها وفاق، أكثر الله من أمثال
مؤلفه القاضل، والتحرير الكامل بجاه نبية للصطفى الكريم عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم
الفقير إليه تعالى

أحمد بن أحمد الحسيني الشافعي

عفي عنه آمين

ومنها تقريط أخيه وصديقه العلامة الفضل القاض عليه فيضان الزلال

الأستاذ كامل الفضل السني الشيعي جعفر بن أبي بكر اللبي، دام فضله، وهو :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وآله وصحبه وكل من ألهم رشده

وبعد : قد طالمت هذا الكتاب الشهد للذباب، للسمى « لطائف الإشارات الى شرح تسهيل
الطرقات » فوجدت اسمه طابق مسماه، ولقظه وافق معناه، حوى من فوائد الأصول، ما قد يتعذر إليه
الوصول، ومن قائل العقول ما لم يحصره مقول، فهو حرى بأن يقتنى ويحافظ عليه ويحتى، حفظ الله
مؤلفه من كل سوء، وأبقاه متمما به غير مرزوء. آمين.

الله خجلا ورقه وجلا الفقير الى مولاه النبي

جعفر بن أبي بكر اللبي أحد خدمة العلم

بالمسجد الحرام غفر الله ذنوبه والآثام

ومنها تقرير أخيه وصديقه أيضا العلامة المحقق ، والقهامة المدقق الأستاذ الفاضل
الشيخ محمد بن يوسف الحياط ، حماء الله تعالى من الانحطاط ، وهو :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من أحكم دينه ، فأقامه على أصول متينة ، ونصلي ونسلم على واسطة عقيد النبيين القاتل « من
رد الله به خيرا يفقهه في الدين » وعلى آله الأئمة ، وأصحابه الأئمة ، وسلم تسليما كثيرا .
أما بعد : فقد اطلعت على الشرح الذي نجهه حضرة التفاضل المجيد الأنبي ، الشيخ عبد الحميد بن
محمد علي القيسي ، السمي « لطائف الإشارات إلى شرح تيسيل الطيرقات » فوجدته شرحا قد وفى
في حل المتن المذكور بالأمان ، مع سلامة اللباني ، وإيضاح المعاني ، فجزى الله مؤلفه خير الجزاء
للسطاب ، وأفاد بتصانيفه ذوى الصدق من الطلاب ، آمين بحمد الأمين . هذا وبعد أن ترجم بتقريره
شرا القلم ، أخذ يطريه بما نظم ، مؤرخا عام طبعه ، وتعلم رونق صنعه ، فقال متوسلا بالآل :

له در أي الإرشاد من كملت توصفه وممت فينا فضله
عبد الحميد الذي ينسب إلى قدس أسكرهم به علما فقت منزله
له تأليف قد طابت نواتجها كم سهلت ماضيا ممها تلوه
قد أحرز البير من تضيئه منيها يصلح الجيد في بر بواصيه •
أبدى لطائف لتيسيل قد شرحت نظم الأصول وكم عمت نواتجها
ومد بها طبعها للناس منتقرا طوت كؤوس المنا تخلصو بلاجه
يزيد (حج) أخو الإسعاد لرخه طبع اللطائف قد زانت شامه

١٥٨ ٨١ ١٥٢ ١٠٤ ٤٥٨ ٣٧٧

سنة ١٣٣٠

خاتمة الطبع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي سهل سبيل الوصول ، الى توضيح الأصول ، وفتح بحكم تزيده ووضوح تأويله
أبواب لطائف إشارات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمدا قاتل « من رد الله به خيرا يفقهه في الدين »
و على آله وصحبه أجمعين .
وجد : قد تم بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب :

لطائف الإشارات

شرح العلامة

عبد الحميد بن محمد علي قاس

على

تسليط الطرق لتنظيم الورقات

في

الأصول الفقهية

نظم

شرف الدين يحيى المصطفى

وبالله « قرة العين في شرح ورقات إمام الحرمين » للعلامة أبي عبد الله محمد الرضوي
المنشور بالخطاب ، مصححا بمرقة لجنة من العلماء برئاسة الشيخ : أحمد محمد علي

الطبعة في ١٣ ذي الحجة ١٣٦٩ هـ
٢٨ أغسطس ١٩٥٠ م

مدير الطبعة

رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ الطبعة

محمد أمين حمزة

فهرس

لطائف الإشارات إلى شرح تسهيل الطرق لعظم الموهبات

مصحفة

- ٢...مخطبة الكتاب
- ٧...باب أصول الفقه
- ١٨...أبواب أصول الفقه
- باب أقسام الكلام
- ٢٢ باب الأمر
- ٢٥ باب النهي
- ٢٧ باب العام
- ٣٠ باب الخاص
- ٣٥ باب المجهل والبيان
- ٣٧ باب الأفعال
- ٣٩ باب النسخ
- ٤٢ باب في بيان ما يخل في التضارب بين الآية والتوجيه
- ٤٥ باب الإجماع
- ٤٨ خاتمة في أن جاهد المجمع عليه من الدين كفر قطعا
- باب بيان الأخبار وحكمها
- ٥١ باب القياس
- ٥٥ فصل : في الحظر والإباحة
- ٥٦ باب ترتيب الأدلة
- ٥٧ باب في التقي والتفتي والتقليد
- ٥٨ فرع في بيان التقليد
- ٥٩ فصل في الاجتهاد
- ٦٥ تقاريف الكتاب

لؤلؤ :

- ١ - طالع السعد الرفيع في شرح نور البديع على نظم الديدع للشيخ المحقق الشيخ علي الله عليه وسلم، وفي مقدمته رسالة في الكلام على البسملة والبلدي العشرة من فنون البلاغة الثلاثة
- ٢ - الدخائر القدسية في زيارة خير البرية صلى الله عليه وسلم .

الناشر : مكتبة مصطفى الباني الحلبي وأولاده

مصر - ص . ب التورية ٧١